وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' :ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم علم الاجتماع
تخصص: انحراف وجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

الوصم الاجتماعي وأثره على اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري
دراسة ميدانية في مدينة بئر العاتر - ولاية تبسة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبين:
حامد إبراهيم
براهمي عادل

تحت إشراف الأستاذ:
د/ شبايكي حاتم

تحت مناقشة:

الإســم واللقــب	الرتبة العلمية	الصفة
سنوسي سمية	محاضر ب	رئيســـــــــا
شبايكي حاتم	محاضر ب	مشرفـــا ومقررا
قفاف خديجة	محاضر ب	عضوا ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان:

يقول عز وجل"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

بقلوب يملؤها الامتنان، نتوجه بالحمد والشكر لله عز وجل، الذي

وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة.

وللإقتداء بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

نشكر أستاذنا الفاضل"الدكتور شبايكي حاتم"، لما قدمه لنا من دعم وتوجيه

طيلة فترة العمل.

كما نعرب عن تقديرنا العميق للسادة أعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم

القيمة.

امتناننا الكبير نقدمه لعائلاتنا التي كانت العون والسند، ولزملائنا

وأصدقائنا الذين لم يبخلوا بكلمات طيبة أو دعوات صادقة.

ولكل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو نصيحة

نقول لكم: شكرا من القلب كنتم لنا خير معين، وجزاكم الله ألف خير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة	
أولا: إشكالية الدراسة	6-4
ثانيا: فرضيات الدراسة	6
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع	8
رابعا: أهمية الدراسة	8
خامسا: أهداف الدراسة	9
سادسا: مفاهيم الدراسة	12-9
سابعا: الدراسات السابقة	20-12
ثامنا: المقاربة السوسيولوجية	23-20
الفصل الثاني: الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	
تمهيد	24
أولا: بعض المفاهيم المتعلقة بالوصم الاجتماعي	25-24
ثانيا: بعض النظريات المفسرة للوصم الاجتماعي	29-26
ثالثا: أنماط الوصم الاجتماعي	31-30

فهرس المحتويات

رابعا: أنواع الوصم الاجتماعي	32-31
خامسا: مظاهر الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	32
سادسا: انعكاسات الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	37-33
خلاصة الفصل	38
الفصل الثالث: الاندماج الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	
تمهيد	39
أولا: بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج الاجتماعي	41-40
ثانيا : بعض النظريات المفسرة للاندماج الاجتماعي	43-41
ثالثا: أنماط الاندماج الاجتماعي	44-43
رابعا: أشكال الاندماج الاجتماعي	45-44
خامسا: أساليب وآليات ادماج للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	47-45
سادسا: مشاكل اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	48-47
خلاصة الفصل	49
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة	
تمهيد	50
أولا: مجالات الدراسة	53-51
ثانيا: المناهج المستخدمة في الدراسة	54-53
ثالثا: عينة الدراسة وكيفية اختيارها	55-54
رابعا: أدوات جمع البيانات	57-56
خامسا: خصائص العينة	57
سادسا: الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة	66-57

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل	67
الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	68
أولا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى	84-69
ثانيا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية	93-84
ثالثا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية	109-94
رابعا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	111-110
خامسا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	113-112
سادسا: الاستنتاج العام للدراسة	113
توصيات واقتراحات	114
خاتمة	115
قائمة المصادر والمراجع	119-116
الملاحق	
ملخص الدراسة	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير الجنس	57
02	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير العمر	59
03	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي	60
04	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة	61
05	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير نوع الجريمة	62
06	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير مدة العقوبة	63
07	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير عدد مرات الدخول للمؤسسة العقابية	64
08	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير الحالة المدنية	65
09	توزيع إجابات المبحوثين حسب متغير الحالة المهنية	66
10	توزيع إجابات المبحوثين حسب استبعاد من الوظائف والأنشطة بعد الخروج من المؤسسة العقابية	69
11	توزيع إجابات المبحوثين حسب الإشراك في الحوارات الجماعية	70
12	توزيع إجابات المبحوثين حسب إقصاء من التوظيف رغم استيفاء الشروط	71
13	توزيع إجابات المبحوثين حسب عدم الإشراك في الحوارات الجماعية	72
14	توزيع إجابات المبحوثين حسب تحيز للآخرين في حالات سوء التفاهم	73
15	توزيع إجابات المبحوثين حسب قضاء الوقت بعد العقوبة	74
16	توزيع إجابات المبحوثين حسب قلة الدعوات من الأصدقاء	75
17	توزيع إجابات المبحوثين حسب ندرة الدعوات للمناسبات العائلية	76
18	توزيع إجابات المبحوثين حسب التردد على المحلات التجارية أو المقاهي	77

فهرس الجداول

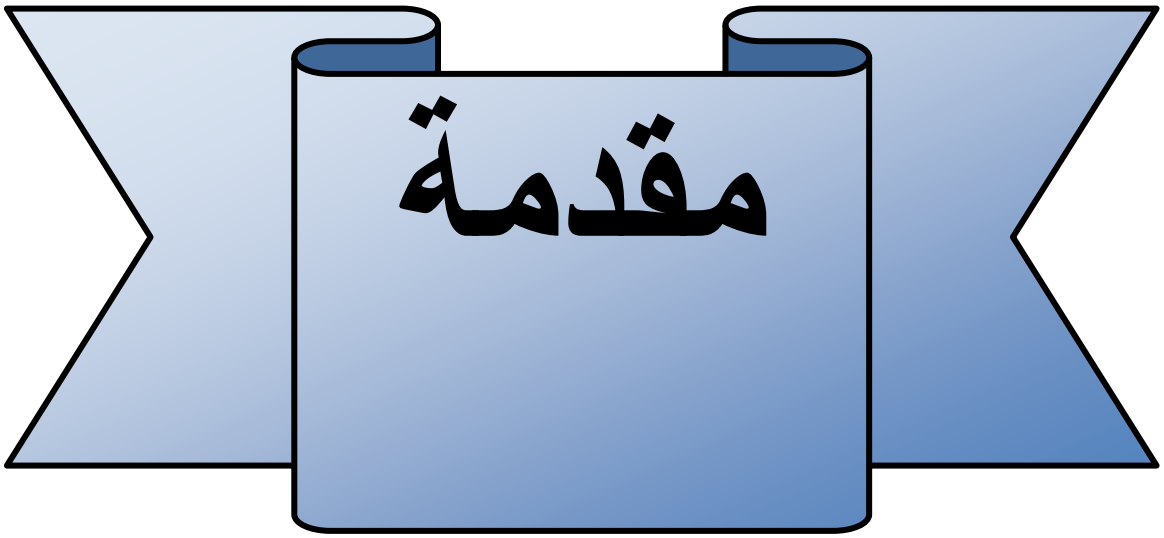
19	توزيع إجابات المبحوثين حسب زيادة ساعات النوم بعد الإفراج	79
20	توزيع إجابات المبحوثين حسب زيادة ساعات النوم بعد الإفراج	
21	توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين إشراكه في الحوار عند مجالسة الآخرين، وقضائه وقت طويلا في النوم بعد خروجه من المؤسسة العقابية	80
22	توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين التحيز والتمييز بين ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات	82
23	يبين العلاقة بين دعوة الأصدقاء للمجالسة ونوع الجريمة	84
24	توزيع إجابات المبحوثين حسب إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات	85
25	توزيع إجابات المبحوثين حسب ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات	86
26	توزيع إجابات المبحوثين حسب نظرة المجتمع بعد السجن	87
27	توزيع إجابات المبحوثين حسب سبب نظرة المجتمع السلبية بعد السجن	88
28	توزيع إجابات المبحوثين حسب انقطاع العلاقات مع الأصدقاء السابقين	89
29	توزيع إجابات المبحوثين حسب اعتبار البطالة سبب في الإجرام	90
30	توزيع إجابات المبحوثين حسب مواجهة عدوانية	91
31	توزيع إجابات المبحوثين حسب تأثير الإقصاء من العمل لدى الخواص لدى زيادات ساعات النوم	92
32	توزيع إجابات المبحوثين حول تأثير استمرارية العلاقات السابقة للمسبوق قضائيا في زيادة ساعات النوم	93
33	مدى ارتباط محاولات الاندماج الاجتماعي برغبة المسبوق قضائيا في إثبات التغيير للمجتمع	94
34	توزيع إجابات المبحوثين حسب حرمان من النشاطات الثقافية والرياضية	95
35	توزيع إجابات المبحوثين حسب شعور بعد الترحيب في بعض الأوساط	96

فهرس الجداول

36	توزيع إجابات المبحوثين حسب ردود فعل رافضة أو عدوانية عند المبادرة	97
37	توزيع إجابات المبحوثين حسب تراجع الثقة في الآخرين	98
38	توزيع إجابات المبحوثين حسب سبب تراجع الثقة في الآخرين	99
39	توزيع إجابات المبحوثين حسب الوضع في مواقف اختبار للثقة	100
40	توزيع إجابات المبحوثين حسب تلميحات سلبية من المحيط الاجتماعي	101
41	توزيع إجابات المبحوثين حسب إمكانية بناء علاقات جديدة قائمة بعد الإفراج	102
42	توزيع إجابات المبحوثين حسب انقطاع العلاقات بسبب السجن	103
43	إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين البطالة كسبب للوقوع في الإجرام وتلقي دعوات لحضور الحفلات	104
44	إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين الشعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط في محاولة الاندماج	105
45	إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين أسباب زيادة ساعات النوم وأسباب قلة الثقة بالآخرين	106
46	يمثل معامل الارتباط بين نظرة المجتمع للمسبوق قضائيا بعد الخروج من المؤسسة العقابية وبين درجة الاندماج الاجتماعي	107
47	يمثل معامل الارتباط بين الرفض والتمييز للمسبوق قضائيا	108
48	يمثل معامل الارتباط بين العلاقات الأسرية وبين العزلة الاجتماعية	109

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح أبعاد ومؤشرات دراسة الوصم الاجتماعي وأثره في اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري	07
02	يمثل الدائرة النسبية لمتغير الجنس	58
03	يمثل مخطط الأعمدة لمتغير العمر	59
04	يمثل مخطط الأعمدة لمتغير المستوى الدراسي	60
05	يمثل مخطط الأعمدة لمتغير مكان الإقامة	61
06	يمثل مخطط الأعمدة لنوع الجريمة	62
07	يمثل مخطط الأعمدة لمتغير مدة العقوبة	63
08	يمثل مخطط الأعمدة لمتغير عدد مرات الدخول للمؤسسة العقابية	64
09	يمثل مخطط الأعمدة للحالة المدنية	65
10	يمثل مخطط الأعمدة للحالة المهنية	66


مقدمة

مقدمة:

شهد العالم المعاصر تحولات كبرى تمس مختلف جوانب الحياة البشرية، حيث لم تعد المجتمعات قادرة على الفصل بين السياسة والاقتصاد والمجال الاجتماعي، فكل هذه المجالات أصبحت متداخلة ومترابطة. وتلعب الظواهر الاجتماعية اليوم دورًا محوريًا في تفسير وتوجيه سلوك الأفراد داخل هذه السياقات الجديدة. لقد فرضت علينا هذه التحولات أن نعيد التفكير في العلاقات الاجتماعية التقليدية، خصوصًا عندما تتقاطع مع مفاهيم مثل العدالة، التهميش، الإدماج والإقصاء. فالمجتمعات لم تعد تتعامل مع الفرد فقط بصفته كائنًا قانونيًا، بل أصبحت تُقيّمه من خلال ماضيه، سلوكياته، وصورته النمطية. وهنا تبرز ظاهرة الوصم الاجتماعي كواحدة من أهم الظواهر التي تستحق الوقوف عندها، خاصة عندما يتعلق الأمر بفئات مستضعفة تحاول العودة إلى المجتمع بعد صراع مع القانون.

في كثير من الأحيان، لا يكون الانحراف بذاته هو العائق الأساسي أمام إعادة إدماج الفرد، بل الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع هذا الماضي هي ما يحدد مدى نجاح هذا الإدماج. فقد ينجح الفرد في تجاوز ماضيه والالتزام بسلوك مستقيم، لكنه يُفاجأ بنظرات الشك، وسلوكيات الإقصاء، ورفض فرص التشغيل أو التعليم، بل وحتى العلاقات الإنسانية. المسبوقون قضائيًا يُجابهون نوعًا من العقوبة الاجتماعية المستمرة، والتي تبدأ بعد انتهاء العقوبة القانونية. فهم يواجهون إدانة غير مكتوبة، قائمة على تصور اجتماعي مترسخ بأن من انحرف مرة سيعيد الكرة حتمًا. وهذا التصور يعكس قصورًا في فهم الطبيعة الإنسانية وقدرتها على التغير والنمو والتوبة.

لا يخفى على أحد أن المسبوقين قضائيًا يُعاملون على أنهم خارجون عن النظام الاجتماعي، حتى بعد استيفاء العقوبة. وهذا الأمر يؤدي إلى تكريس واقع من العزلة، حيث يُدفع الفرد دفعًا إلى الهامش، ويُمنع من أداء أدواره الاجتماعية الأساسية. فالعمل، على سبيل المثال، يصبح تحديًا حقيقيًا حين يُرفض طلبه بسبب وجود صحيفة سوابق. كما أن بعضهم يُحرم من استئناف دراسته أو حتى بناء علاقات اجتماعية مستقرة. كل هذه المعوقات لا تصدر عن القانون بل عن المجتمع، مما يجعل من الوصم الاجتماعي عائقًا أخطر من العقوبة ذاتها، لأنه دائم ومتجدد ومتعدد الأشكال.

يتخذ الوصم الاجتماعي أشكالًا متنوعة، تتراوح بين التجاهل والتهميش، إلى الإهانة العلنية والنظرة الإحتقارية. وقد يتحول في بعض الحالات إلى عائق مؤسسي منظم، خاصة عندما تتبناه مؤسسات تشغيل أو تعليم أو حتى برامج دعم اجتماعي. فالصور النمطية المغروسة في الوعي الجمعي تجاه المسبوقين قضائيًا تؤدي إلى تصنيفهم كمصدر خطر دائم، وليس كأشخاص مروا بمرحلة وانتهت. وبذلك يفقد الفرد

الثقة في قدرته على التغيير، كما يفقد المجتمع فرصة في استعادة طاقات بشرية يمكن أن تساهم في التنمية والنهضة.

في السياق الجزائري، تبدو هذه الظاهرة أكثر حدة، نظرًا لطبيعة المجتمع المحافظة من جهة، ومن جهة أخرى لضعف آليات إعادة الإدماج المؤسساتية. فبرامج التكوين، والإدماج المهني، والدعم النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم لا تزال محدودة، وغير قادرة على مواجهة موجة الرفض المجتمعي التي تواجه هؤلاء الأفراد. كما أن الإعلام والخطاب العام في كثير من الأحيان يعززان هذه الصورة النمطية، بدلًا من تفكيكها. وهو ما يجعل الطريق أمام المسبوق قضائيًا محفوفًا بالفشل، ما لم يُرافق بإرادة جماعية حقيقية نحو إدماج فعلي وشامل.

وعلى ضوء ما سبق، تبرز أهمية دراسة الوصم الاجتماعي ليس فقط كظاهرة سلوكية فردية، بل كمؤشر على مدى نضج المجتمع واستعداده لاحتواء أبنائه رغم أخطائهم. فكل مجتمع يخطئ فيه الأفراد، ولكن المجتمعات القوية هي التي تملك آليات إعادة التأهيل، وليس فقط العقاب. من هنا، فإن الوصم الاجتماعي يمثل عقبة نفسية واجتماعية، تتطلب معالجة متعددة المستويات، تبدأ من التوعية، وتشمل السياسات، وتنتهي بالمرافقة المستمرة للفئات الهشة. وهو ما جعلنا نولي لهذه الظاهرة اهتمامًا خاصًا ضمن مقاربة علم الاجتماع، لفهم أبعادها وامتداداتها في المجتمع الجزائري.

وفي ضوء ذلك، جاءت دراستنا المتواضعة "الوصم الاجتماعي وأثره على اندماج المسبوقين قضائيًا في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية في مدينة بئر العاتر -ولاية تبسة-"، كمحاولة لفهم هذه الظاهرة حيث توزعت إلى خمسة فصول:

- استُهلت بالفصل الأول الذي خُصص لـ الإطار التصوري والمفاهيمي، والذي تضمن طرح الإشكالية وصياغة الفرضيات، مع تقديم أسباب اختيار الموضوع، وتحديد أهداف وأهمية الدراسة، بالإضافة إلى شرح مفاهيمها المركزية، وتقديم عرض موجز لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة، والمقاربة النظرية المعتمدة.

- أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه بعض مفاهيم المتعلقة بالوصم الاجتماعي، وتطرقنا إلى بعض النظريات المفسرة للوصم الاجتماعي، كما تطرقنا إلى أشكال الوصم وأنواعه ، مع التركيز على حالة المسبوقين قضائيًا، ومظاهر التهميش والعزلة التي يتعرضون لها.

- وفي الفصل الثالث، انتقلنا إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، فاستعرضنا بعض النظريات التي تفسره، وبيّنا أنواعه ومستوياته، وأوضحنا كيف يمكن تحويل المسبوق قضائيًا من

عنصر مهمش إلى فاعل اجتماعي، من خلال سياسات إعادة الإدماج وآليات الدعم النفسي والاجتماعي التي توفرها بعض الجهات الفاعلة.

- وقد خُصص الفصل الرابع للإجراءات المنهجية التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، حيث حددنا المجال المكاني والبشري، ووضحنا طبيعة المنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، بالإضافة إلى خصائص العينة والإجراءات الإحصائية المعتمدة في تحليل النتائج.

- أما الفصل الخامس والأخير، فقد تناول عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، في ضوء فرضيات البحث والدراسات السابقة، كما قمنا باستخلاص الاستنتاجات العامة والتوصيات المقترحة، التي نرجو أن تسهم في فتح آفاق جديدة لفهم الظاهرة ومعالجتها بشكل عملي وعلمي.

وإذ نضع بين أيديكم هذه الدراسة المتواضعة، فإننا نأمل أن تساهم في تعميق النقاش حول أحد أبرز الإشكاليات الاجتماعية في الجزائر، وأن تكون لبنة علمية تضاف إلى جهود الباحثين المهتمين بقضايا الإدماج الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والتنمية المجتمعية الشاملة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتصوري للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا: أهداف الدراسة

سادسا: مفاهيم الدراسة

سابعا: الدراسات السابقة

ثامنا: المقاربة السوسيولوجية

أولا: إشكالية الدراسة

لقد كانت الجريمة جزءًا من تاريخ البشرية منذ وجودها على كوكب الأرض، وهي ظاهرة اجتماعية وإنسانية خطيرة تنشأ نتيجة التفاعلات والعلاقات بين الأفراد، وخاصة عند تعارض مصالحهم. فالجريمة ليست مجرد تصرف فردي، بل هي تجاوز للقواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية للجماعة، وهي سلوك يتناقض مع الشعور العام للمجتمع. وبالتالي، يمثل أي تصرف فردي أو جماعي يشكل خرقًا لقواعد النظام الاجتماعي تهديدًا للقيم والعادات المتبعة. ومن هنا، يتم تحديد السلوك الإجرامي من خلال المعيار الاجتماعي الذي يقرر ما إذا كان السلوك يستدعي العقوبة .

في مواجهة هذه الظاهرة، تبرز العقوبة كأداة رئيسية في النظام القضائي لضمان مصلحة المجتمع. تهدف العقوبة إلى تطبيق الحكم القضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة، لتمنع تكرار الجريمة من قبل المجرم أو الآخرين. ولكن العقوبة لا تقتصر على معاقبة الجاني فحسب، بل تشمل أيضًا إصلاحه وتأهيله ليصبح عضوًا إيجابيًا في المجتمع. ويعد إعادة تأهيل المجرم جزْءًا أساسيًا من القضاء على الأضرار الاجتماعية، إذ أن استقرار المجتمع لا يتحقق إلا إذا تمت إعادة دمج المجرم في المجتمع .

ومع تطور أنظمة العقوبات، أصبح من المهم إيجاد عقوبات رادعة تحد من تفشي الجريمة، فكانت فكرة السجن والعزل عن الحرية من أبرز هذه العقوبات. وبالتالي، تم تأسيس السجون كمؤسسات لتنفيذ هذه العقوبات، وأصبحت السجون هي المكان الذي يجسد فلسفة العقوبة من خلال برامج تأهيلية تهدف إلى تحسين سلوك المجرم، وتدريبه مهنيًا وأخلاقيًا، وتقديم الرعاية النفسية والاجتماعية له ليعود إلى المجتمع من جديد .[1]

تعتبر السجون وسيلة لتقويم سلوك الأفراد ومنعهم من ارتكاب الجرائم مرة أخرى. ومع تطور القوانين التي تنظم أدارة السجون، بدأ يظهر دور أعادة تأهيل السجناء وتحويل السجون إلى مؤسسات إصلاحية تهدف إلى إعادة تكوين الأفراد اجتماعيا وثقافيًا، إلى جانب تأهيلهم دينيًا وأخلاقيًا. وهذا يساعد في إعادة دمجهم كأفراد صالحين في المجتمع .

[1] سامية مامنية، علم العقاب، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع انحراف وجريمة، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-، الموسم الجامعي، 2020/20121، ص26 (بتصرف)

من ناحية أخرى، يعتبر السجين هو الشخص الذي تم حرمانه من حريته كعقاب لوقف تصرفاته، ويكون ذلك من خلال احتجازه في مكان مغلق سواء في الماضي كان في قبو أو اليوم في السجون، إلى حين محاكمته أو تنفيذ الأحكام ضده. لكن التحدي الأكبر الذي يواجهه المجرم بعد تنفيذ العقوبة هو "الوصم الاجتماعي" وهي ظاهرة اجتماعية تتسم بعدم الموضوعية والتصنيف الأشخاص بناءًا على أفعالهم السابقة .[1]

الوصم الاجتماعي لا يعكس الواقع الفعلي بل هو مجرد تصور اجتماعي عن الشخص الموصوم، حيث قد يواجه الشخص صراعًا مع المجتمع الذي يعامله بإزدراء، هذه النظرة قد تؤدي إلى تهميشه ورفضه اجتماعيًا، مما يعوق محاولاته في العودة إلى حياته الطبيعة. فقد يكون تأثير الوصم الاجتماعي على عملية إعادة تأهيل المجرم كبيرًا، حيث قد يزيد من مشاعر العزلة والرفض لدى الأفراد الذين يسعون للاندماج في المجتمع بعد انقضاء عقوبتهم. وبالتالي، قد يؤدي ذلك إلى استمرار معاناتهم ورفض المجتمع إعادة دمجهم .

تعد عملية دمج الأفراد المسبوقين قضائيًا في المجتمع أمرًا معقدًا، حيث يتداخل الرفض الاجتماعي مع القبول. وتعتمد نجاح أو فشل هذه العملية على مدى تقبل المجتمع للأفراد الذين تم إدانتهم، وتؤثر نوع الجريمة التي ارتكبوها في مدى تقبل المجتمع لهم؛ لأن في بعض المجتمعات قد يكون هناك تسامح كبير، بينما في مجتمعات أخرى يتمسك المجتمع بنظرة السلبية تجاههم، مما يساهم في تعميق معاناتهم فقد يعتبر الوصم الاجتماعي عقبة كبيرة أمام هؤلاء الأفراد في الحصول على عمل، حيث يرفض الكثير من أرباب العمل توظيف الأشخاص الذين لديهم سجل جنائي، حتى لو كانت الجريمة التي ارتكبوها بسيطة أو وقعت في الماضي البعيد وقد يؤدي أيضا إلى تدمير العلاقات الاجتماعية، حيث يبتعد عنهم الأصدقاء والعائلة، ويشعرون بفقدان الدعم الاجتماعي الذي يحتاجونه للتعافي .

يمكن لهذه النظرة المتحيزة ضد الأفراد المدانين قضائيًا تعزز من التمييز ضدهم، وتعرقل جهودهم لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. ومن هنا، أصبح من المهم دراسة تأثير الوصم الاجتماعي على عمليه

[1] أكرم رافع نصر، السجون ورعاية السجناء، بدون طبعة، بدون دار النشر، 2023، ص5 (بتصرف)

إعادة اندماج الأفراد المسبوقين قضائيًا في المجتمع الجزائري، وتحديد التحديات التي يواجهونها أثناء محاولاتهم للعودة إلى حياتهم الطبيعية والمشاركة في دورهم الاجتماعي .

وهذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر الوصم الاجتماعي على اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى يؤدي التمييز الاجتماعي الممارس على المسبوقين قضائيًا إلى ميولهم نحو العزلة الاجتماعية؟
2. كيف يساهم العنف الرمزي الممارس ضد المسبوقين قضائيًا في عودتهم لممارسة الفعل الإجرامي؟
3. ما مدى صعوبة بناء علاقات اجتماعية بالنسبة للمسبوقين قضائيًا في ظل الرفض الاجتماعي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

1. يؤدي التمييز الاجتماعي الممارس على المسبوقين قضائيًا إلى ميولهم نحو العزلة الاجتماعية.
2. يساهم العنف الرمزي الممارس ضد المسبوقين قضائيًا إلى عودتهم لممارسة الفعل الإجرامي.
3. ينجم عن الرفض الاجتماعي للمسبوقين قضائيًا صعوبة بناء علاقاتهم.

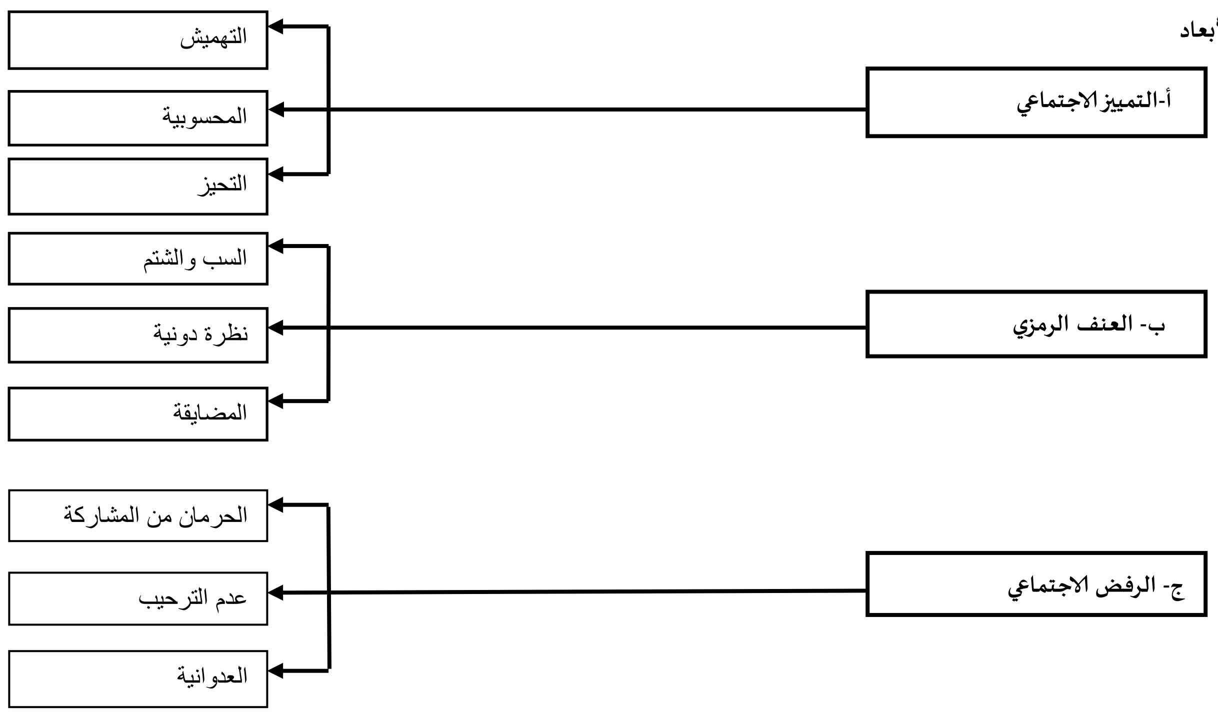
الشكل رقم (1): يوضح أبعاد ومؤشرات دراسة

الوصم الاجتماعي وأثره في اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

1.الوصم الاجتماعي

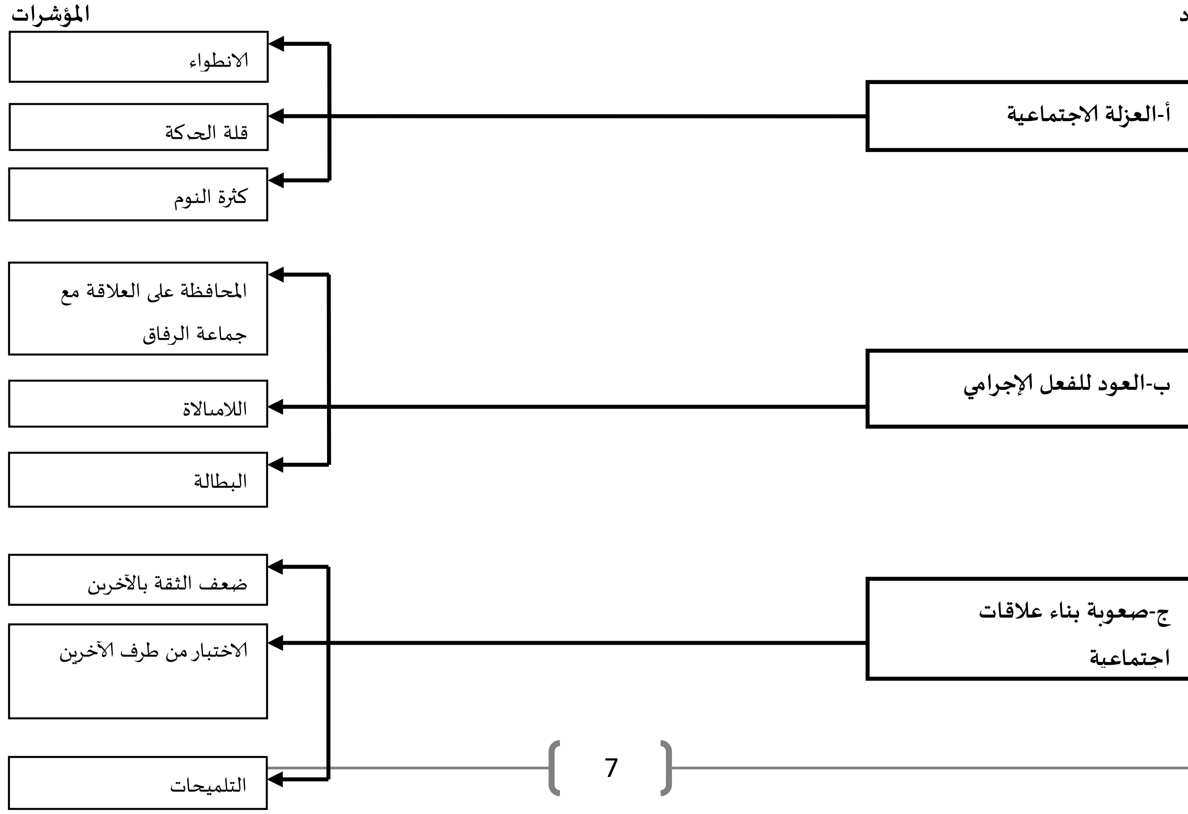
المؤشرات

الأبعاد



2.الاندماج الاجتماعي:

الأبعاد **المؤشرات**



ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع وهي كالتالي:

1- الاهتمام بموضوع الوصم الاجتماعي.

2- امتلاك تصور أولي حول موضوع الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا.

3- ملاحظة تفشي ظاهرة وصم المسبوقين قضائيا على مستوى المحيط الذي أنتمي إليه.

4- إمكانية الوصول إلى المبحوثين.

5- دعم الأساتذة المتخصصين في هذا المجال.

6- كون موضوع الدراسة في إطار التخصص؛ إذ يعتبر موضوع الوصم الاجتماعي من المواضيع المهمة في تخصص علم الاجتماعي انحراف وجريمة.

7- معرفة معاناة المسبوقين قضائيا بعد خروجهم من السجن مع الوصم الاجتماعي وكيفية معالجتها.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية اجتماعية كبيرة. إذ تسلط الضوء على فئة مهمة لكنها مهمشة في المجتمع الجزائري، وهي فئة المسبوقين قضائيًا وتتمثل هذه ا أهمية في النقاط التالية:

- تسلط الضوء على فئة مهمشة في المجتمع الجزائري، وهم المسبوقين قضائيًا.
- محاولة الكشف عن أهم التحديات التي تواجه المسبوقين قضايا عند اندماجه في المجتمع الجزائري.
- محاولة كسر بعض الصور النمطية السائدة في المجتمع الجزائري حول فئة المسبوقين قضائيًا.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. إنجاز مذكرة التخرج بهدف الحصول على شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع انحراف وجريمة.
2. التعرف على مدى انعكاس التمييز الاجتماعي على ميول المسبوقين قضائيًا نحو العزلة الاجتماعية.
3. التعرف على مدى مساهمة العنف الرمزي الممارس ضد المسبوقين قضائيًا في عودتهم للجريمة.
4. التعرف على تأثير الرفض الاجتماعي الذي يواجهه المسبوقين قضائيًا في قدرتهم على بناء وصيانة علاقات اجتماعية.
5. تفسير ظاهر الوصم الاجتماعي الذي يعاني منه المسبوقين قضائيًا في المجتمع الجزائري وكيف يؤثر هذا الوصم في مختلف جوانب حياتهم.
6. توضيح بعض المفاهيم أو التصورات الخاطئة حول فئة المسبوقين قضائيًا.

سادسا: مفاهيم الدراسة:

1- الوصم الاجتماعي:

أ- لغة: _ الوصم: العيب والعار. يقال: ما في فلان وصمة؛ أي عيب. [1]

ب- اصطلاحا:

_ "هي سمات جسدية أو اجتماعية ينظر إليها باعتبارها تحط من قدر الشخص أو أنها مستنكرة اجتماعيا فتؤدي إلى الخزي والهوان، والابتعاد الاجتماعي أو التمييز."[2]

_ "يجادل غوفمان في أن الوصمة هي علاقة اجتماعية لتقليل قيمة الشخص يقع فيها سحب القبول الاجتماعي الكامل من طرف الآخرين لفرد معين."[1]

[1] إبن منظور، لسان العرب، ط1، دار المعارف، القاهرة، ص4853

[2] أنتوني غيدنز- فيليب صانتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع (ترجمة محمود الذوادي)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص274

_ جاء في معجم إكسفورد أن الوصمة " هي علامة تجعل على الجلد حرقا بحديد محماة أو بأداة قطع أو خرم كإشارة إلى عار أو عيب لإدانة شخص ارتكب فعلا مرفوضا اجتماعيا"[2]

ج- إجرائيا: في دراستنا هذه نقصد بمفهوم الوصم الاجتماعي على أنه مجموعة من المعتقدات السلبية والأحكام المسبقة والصور النمطية التي يحملها المجتمع الجزائري تجاه المسبوقين قضائيا بسبب انتماءهم إلى هذه الفئة و بسبب ارتكابهم أفعال إجرامية ودخولهم للسجن ويتجلى الوصم الاجتماعي في مجموعة من الممارسات التمييزية التي تحد فرص هؤلاء الفئة من الأفراد وتعيق مشاركتهم الكاملة في المجت

2- الاندماج الاجتماعي:

أ- لغة: يعرفه ابن منظور في لسان العرب: دمج يدمج دموجا بمعنى "دخل في الشيء واستحكم فيه" فيقال مثلا اندمج الشيء وادمج "أي دخل في الشيء واستحكم فيه"[3]

ب- اصطلاحا:

_ يعرف الاندماج على أنه "عملية ضم وتنسيق بين مختلف الجماعات الموجودة في المجتمع واحد للحصول على مجتمع ذو وحدة متكاملة. وبمعنى أخر هو إزالة الحواجز بين المجموعات المختلفة للعيش والتكيف الاجتماعي بشكل متناغم ومتضامن فالاندماج هو مجموعة الإجراءات والتدابير في المجتمع ما غايتها تسهيل انخراط فرد جديد في هذا المجتمع"[4]

_ يرى المختصين بالعلوم الاجتماعية بأن الاندماج الاجتماعي، يشير إلى قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية طيبة مع من يعيشون معه أو من يتعامل معهم من الأفراد بعيدا عن العلاقات الاجتماعية التي تحمل الشك أو الشعور بالنقص أو التعالي أو السيطرة أو العدوان أو السلبية".[5]

_ كما يعرفه فريديريك لوبارون "هو الطريقة التي ينضم فيها الأفراد إلى الجماعة داخل مجتمع معين".[1]

---

[1] أنتوني غيدنز- فيليب صانتن،مرجع سبق ذكره، ص275

[2] علي أحمد خضر المعماري، دراسات في علم الإجرام، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 223

[3] ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ص1420.

[4] بوزيان راضية، الاندماج الاجتماعي للشباب في المجتمع العربي: الآليات والمتطلبات، مجلة الأنثربولوجيا، الطارف، [المجلد04]، العدد07، 2018، ص177.

[5] مرجع نفسه، ص178

ج- **إجرائيا:** في دراستنا هذه نقصد بالاندماج الاجتماعي على أنه عملية التي يتم من خلالها دمج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري ليصبحوا جزءا فاعلا ومتساويا فيه.

3- المسبوقين قضائيا:

أ- اصطلاحا:

_ "عرفه قانون العقوبات بأنه شخص محكوم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية، مشمولة أو غير مشمولة بوقف التنفيذ، من أجل جناية أو جنحة من القانون العام."[2]

_ "كما يعرف كذلك بأنه كل شخص حكم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية من أجل جناية أو جنحة من القانون العام."[3]

ب- **إجرائيا:** في دراستنا هذه نقصد بمفهوم المسبوقين قضائيا على أنهم الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام قضائيا نهائية في جرائم سابقة. ويعتبر الشخص مسبوق قضائيا إذا كان قد أدين في جناية أو جنحة، سواء نفذت العقوبة أم لم تنفذ، وسواء كانت العقوبة سالبة للحرية أو غير سالبة.

4- المؤسسات العقابية:

أ- اصطلاحا:

_ عرفها المشرع الجزائري في المادة(25) من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على أنها "هي مكان للحبس تنفذ فيه وفقا للقانون العقوبات السالبة للحرية، والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية، والإكراه البدني عند الاقتضاء"[4]

_ تعرف أيضا على أنها تلك الأماكن الخاصة بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتي يتم فيها إيداع المسجونين والمحكوم عليهم حتى الإفراج عنهم.[1]

---

[1] لوسداد زين الشرف، الاندماج الاجتماعي للشباب المستفيدين من برنامج ANSEJ، (وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ، - بحي الصيديقية - وهران)، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر (وهران)، 2012/2011، ص 119.

[2] طيبو أميرة السوابق القضائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشيخ العربي التبسي، سنة 2017/2016، ص19

[3] رحيمة شرقي، الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا والعود للجريمة –دراسة سوسيو –قانونية-، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ورقلة، [مجلد 17]، العدد1، جويلية 2019، ص160

[4] أنظر المادة(25) من قانون:04/05 المؤرخ في: 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية عند 12 السنة الثانية والأربعون الصادرة بتاريخ: 2005/02/13، ص13.

_ تهتم النظم العقابية بفكرة تصنيف المذنبين التي تستوجب تخصص المؤسسات العقابية. فتوجد مؤسسات مستقلة لكل من الأحداث والرجال والنساء. وهناك مؤسسات معتادي الإجرام والمرضى والشواذ. كما تتنوع المؤسسات من حيث شدة الحراسة. فتوجد مؤسسات مغلقة وأخرى شبه مفتوحة ومؤسسات مفتوحة.

وتتبع السجون الحديثة النظام التدريجي وغايته إصلاح المحكوم عليه وتشجيعه كما تقدم سلوكه فيبدأ السجن انفراديا ثم ينتقل المسجون إلى السجن الجماعي. ثم يفرج عنه إفراج شرطيا ليعمل حرا خارج السجن وتحت المراقبة حتى إذا انتهى أمد العقوبة أصبح ألإفراج نهائيا.[2]

ب- **إجرائيا:** في دراستنا هذه نقصد بمفهوم المؤسسات العقابية أنها الأماكن التي تحتجز فيها الدولة الجزائرية الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أو خالفوا القانون وذلك بهدف تنفيذ العقوبات المقررة عليهم قانونا

سابعا: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في صرح البحث العلمي، فهي ليست مجرد سرد تاريخي لِمَا تم تناوله من قبل، بل هي عملية تفاعلية وحيوية تسهم بشكل جوهري في توجيه البحث الحالي وإثرائه من المنظور السوسيولوجي، يمكن اعتبار الدراسات السابقة بمثابة ذاكرة جمعية للحقل المعرفي الذي ينتمي إليه البحث إنها تجسد التراكم المعرفي والصراعات النظرية والتطور المنهجي الذي شاهده هذا الحقل عبر الزمن.

فعلى المستوى النظري تمكن الدراسات السابقة الباحث من تحديد موقع بحثه الحالي ضمن الخريطة المعرفية الأوسع إنها تساعده على الإطارات النظرية الكبرى الذي توجه التفكير والبحث في مجال معين. كما تكشف عن النقاشات السوسيولوجية المحتدمة، أي القضايا الخلافية التي لم تحسم بعد وتستدعي مزيدا من التحليل والتمحيس من خلال استعراض هذه النقاشات، يستطيع الباحث أن يحدد موقعه

[1] محمد بن براك الفوزان، أحكام السجن والاستيقاف والضبط، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014، ص25

[2] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص308.

النظري بوضوح سوى أكان يسعى إلى تأييد أحد الأراء، أو تقديم توليفة جديدة، أو حتى تحدي الأسس التي تقوم عليها تلك النقاشات.

وعلى المستوى المنهجي تقد الدراسات السابقة للباحث نماذج عملية لكيفية تناول مشكلات البحثية المماثلة إنها تعرض المنهجيات المختلفة التي تم استخدامها سوى كانت كمية أو كيفية وتبين نقاط قوتها وضعفها في سياقات بحثية محددة كما تطلع الباحث على أدوات جمع البيانات المتنوعة مثل الاستبيانات والمقابلات والملاحظة وتحليل المحتوى وتساعده في اختيار الأدوات أكثر ملائمة لطبيعة بحثه وأهدافه بالإضافة إلى ذلك تمكن الدراسات السابقة الباحث من التعرف على التحديات المنهجية التي واجهها الباحثون السابقون وكيف تم التغلب عليها مما يوفر عليه الكثير من جهد والوقت ويجنبه الوقوع في أخطاء مماثلة.

بشكل أعمق تساهم الدراسات السابقة في تحديد الفجوات المعرفية، وهي مناطق التي لم يتم تناولها بشكل كاف أو التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق من خلال هذا التحديد يستطيع الباحث أن يبرر أهمية بحثه الحالي ويبين كيف يسهم في سد هذه الفجوة المعرفية وإضافة قيمة جديدة إلى الحقل المعرفي.

علاوة على ذلك تساعد الدراسات السابقة الباحث في صياغة أسئلة البحث بشكل أكثر دقة وتركيزا، وتطوير الفرضيات القابلة للاختبار والتحقق إنه تقدم له مؤشرات أولية حول العلاقات المحتملة بين المتغيرات المختلفة وتساعده في بناء نظري ومنهجي متماسك لبحثه.

1- الدراسات المحلية:

أ- **الدراسة الأولى:** دراسة داود بوقلمون الموسومة ب "مظاهر الوصم الاجتماعي الممارس على السجين المنفرج عنه _ دراسة ميدانية على عينة من المساجين المنفرج عنهم بولاية جيجل_

من بين أهداف هذه الدراسة:

- دراسة مظاهر الوصم الاجتماعي الممارس على السجين المنفرج عنه ومدى انتشارها.
- التوصل للحلول الكفيلة لتجنب هذه الظاهرة مستقبلا.

- الإحاطة بالأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الوصم والأخذ بها مستقبلا في معالجتها.

وقد تم صياغة السؤال الرئيسي كتالي:

- **ما هي مظاهر الوصم الاجتماعي الممارس اتجاه السجين المنفرج عنه من وجهة نظره؟**

وقد تم تفكيكه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كتالي:

- ما مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع ومؤسساته اتجاه السجين المنفرج عنه من وجه نظره؟
- ما مظاهر الوصم الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة اتجاه السجين المنفرج عنه من وجه نظره؟
- ما ردة فعل السجين المنفرج عنه عن الوصم الاجتماعي الممارس عليه من وجهة نظره؟[1]

وللقيام بهذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وعلى الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد أجريت الدراسة على عينة مقدرة ب 50 سجين منفرج عنه أخذت بطريقة قصدية

ومن النتائج التي توصلت إليها:

- يتبين أن المساجين المفرج عنهم يتجهون لأن يكونوا منفردين وانسحابيين ذلك تولد الإحساس لديهم بمعاكسة الظروف من الناحية النفسية والاجتماعية لهم كونهم يواجهون حالة من النفور وعجم الثقة من المحيطين بهم، الأمر الذي يؤثر على درجة تكيف السجناء المفرج عنهم مع المجتمع ومؤسساته ومع أسرهم بفعل الوصم الاجتماعي الذي يطاردهم بحكم أنهم مسبوقون قضائيا وحكم عليهم بالسجن، فيجدون صعوبة في تحمل المسؤولية من جديد ورد الاعتبار لشخصيتهم وأن يكونوا أفرادا نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم، وقد يظلون الطريق إلى تحقيق ذلك بطريقة سوية فيفكرون بالعودة إلى الجريمة أو مزاولة نشاط غير شرعي. لذا فالسجناء المفرج في حاجة ماسة إلى

[1] داود بوقلمون، مظاهر الوصم الممارس على السجين المفرج عنه، مجلة العلوم الإنسانية، جيجل، [مجلد 31]، عدد 1، جوان 2020، ص 109

من يوجههم ويساعدهم لاستعادة اعتبارهم الاجتماعي ومكانتهم بين أفراد المجتمع والانخراط في الحياة الاجتماعية والأسرية من جديد بعد خروجهم من السجن.[1]

ب- **الدراسة الثانية:** دراسة رحيمة شرقي الموسومة ب الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا والعود للجريمة – دراسة سوسيو – قانونية-

ومن بين أهداف هذه الدراسة:

- فهم معمق للعلاقة المعقدة بين تجارب الرفض والإقصاء الاجتماعي التي يواجهها المسبوقين قضائيا وبين احتمالية عودتهم للفعل الإجرامي.
- معرفة مدى انعكاس الرفض الاجتماعي الممارس على المسبوقين قضائيا وإحتمال عودتهم للجريمة.
- تحديد أشكال ومظاهر الرفض الاجتماعي الممارس على المسبوقين قضائيا.

وقد تم صياغة السؤال الرئيسي كالتالي:

- **هل ينعكس الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟**

وقد تم تفكيكه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل ينعكس رفض الأسرة للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟
- هل ينعكس رفض جماعة الرفاق للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟
- هل ينعكس رفض وإقصاء المجتمع للمسبوق قضائيا على عودته للجريمة؟[2]

وللقيام بهذه الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، وعلى المقابلة كأداة رئيسية، وقد أجرية الدراسة على عينة مقدرة ب 14 مفردة أخذت بطريقة كرة الثلج.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

[1] داود بوقلمون، مرجع سبق ذكره، ص 124

[2] رحيمة شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 158

- تباينا واختلافا في ردود فعل المجتمع اتجاه الفرد المسبوق حيث تبين أن الأسرة ورغم تقبلها للمسبوق إحاطته بكل ما يحتاجه من رعاية ومساندة طيلة فترة مكوثه في السجن وحتى بعد انقضاء مدة حكمه وعودته للمجتمع الأصلي من جديد فإن هذا لم يكن كافيا لحمايته وردعه من العودة للجريمة مرة أخرى.
- تبين أيضا أن مواقف جماعة الرفاق من سجن المبحوث أخذت أشكالا عدة توحي في مجملها إلى تقبل المبحوث من قبل جماعة رفاقه أو رفضه من قبلهم، إنما يتوقف على نوع جماعة الرفاق تلك وعلى طبيعة العلاقات التي كانت تجمع بينها وبين المبحوث قبل دخوله للسجن.
- تبين أيضا دور المجتمع المحيط في عودة المسبوق قضائيا للجريمة لأكثر من مرة من خلال ردود الأفعال السلبية التي كان يوجهها نحوه بدءا من التهميش والتحقير وممارسة كل أنواع العنف الرمزي باتجاهه ومقاطعته وهو ما أوحي للمسبوق قضائيا أنه فرد منبوذ في المجتمع ولا مكان له بين أفراده السويين وهو ما اضطر الكثير من المسبوقين قضائيا إلى البحث عن جماعات أخرى تتقبلهم بوصمتهم مما جعل هذا عاملا مهما في عودتهم للجريمة.[1]

2- الدراسات العربية:

أ- **الدراسة الأولى**: دراسة أروى أحمد شلبي الموسومة ب دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه مفرج عنهن – دراسة ميدانية على نزيلات دار الضيافة في مدينة الرياض-

من بين أهداف هذه الدراسة:

- استكشاف عوامل انتشار ظاهرة الوصم الاجتماعي.
- معرفة الآثار المترتبة على الوصم الاجتماعي والاستجابات السلبية للأسر على النساء منفرج عنهن.
- تحديد أشكال الوصم الاجتماعي التي تمارسها الأسر السعودية تجاه النساء منفرج عنهن.[2]

وقد تم صياغة السؤال الرئيسي كالتالي:

[1] رحيمة شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 180

[2] أروى شلبي، دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهم –دراسة ميدانية على نزيلات دار الضيافة في مدينة الرياض-، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2014، ص6

- **ما دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسر السعودية تجاه المنفرج عنهن؟**

وقد تم تفكيكه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما العوامل التي تؤدي إلى انتشار الوصم الاجتماعي؟
- ما موقف الأسرة من المنفرج عنها؟
- ما مظاهر رفض أفراد الأسرة للتعامل مع ابنتهم السجينة؟
- ما الآثار والنتائج المترتبة عن الوصم الاجتماعي؟[1]

وللقيام بهذه الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي وعلى الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. وقد أجريت الدراسة على عينة مقدرة ب 80 فردا أخذت بطريقة عشوائية .

ومن النتائج التي توصلت إليها:

- يعتقد الكثير من الأزواج أن دخول الزوجة السجن يسبب له إحراجا في المجتمع.
- تمسك الآباء بالعادات والتقاليد حفاظا على سمعته بين أقرانه.

ب- **الدراسة الثانية:** دراسة علياء حسين محمد كامل موسومة ب الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن بعد تنفيذ أحكام قضائية: دراسة أنثربولوجية على عينة من السجون المصرية

من أهداف هذه الدراسة:

- التعرف على مدى انعكاس رفض الأسرة على عودة المسجون للجريمة.
- التعرف على مدى رفض الأصدقاء القدامى على عودة المسجون للجريمة.
- التعرف على مدى رفض المجتمع المحيط على عودة المسجون للجريمة.[2]

وقد تم صياغة السؤال الرئيسي كالتالي:

- **ما عناصر الرفض الاجتماعي للمسجونين المنفرج عنهم من السجن وعودتهم للجريمة مرة أخرى؟**

[1] أروى شلبي، مرجع سبق ذكره، ص5

[2] عليا الحسين محمد كامل، الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن بعد تنفيذ الأحكام قضائية: دراسة أنثربولوجية على عينة من السجون المصرية، مجلد كلية الآداب، جامعة القاهرة، [المجلد 23]، العدد3، أفريل 2022، ص ص 326،327

وقد تفكيكه إلى مجموعة من أسئلة فرعية كالتالي:

- ما العلاقة بين رفض الأسرة على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى؟
- ما العلاقة بين رفض الأصدقاء القدامى على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى؟
- ما العلاقة بين رفض المجتمع المحيط على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى؟[1]

وللقيام بهذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لجمع البيانات وعلى المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات. وقد أجريت الدراسة على عينة مقدرة ب 15 فردا أخذت بطريقة قصدية ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- دعم الأسرة ومساندة المسجونين في فترة سجنهم الأولى.
- تغير معاملة الأسرة للمسجونين بعد عودتهم من السجن الأول.
- مساندة ودعم جماعة الرفاق القدامى للمسجونين في سجنهم الأول.
- مساندة ودعم الرفاق القدامى للمسجونين بعد خروجهم من سجنهم الأول.
- تغير معاملة الأقارب والجيران مع المسجونين بعد عودتهم مرة أخرى من السجن الأول.
- حصول المسجون على عمل عقب خروجه من السجن الأول.
- إمكانية الزواج بعد الخروج من السجن.
- تغير نظرة المجتمع للمسجون بعد خروجه من السجن.[2]

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

أتاحت الدراسات السابقة التي تم الاستناد عليها في هذا البحث قاعدة معرفية متينة أسهمت في بلورة الإطارين النظري والمنهجي للدراسة. فقد ساعدت في تعميق الفهم حول ظاهرة الوصم الاجتماعي، خاصة في علاقتها بإعادة اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع، ومكنت من استجلاء العوامل المؤثرة في هذه العلاقة ضمن السياقين المحلي والإقليمي.

فعلى سبيل المثال، وفرت دراسة "داود بوقلمون 2020" تصورا دقيقا لمظاهر الوصم الموجهة للسجين المفرج عنه في المجتمع الجزائري، ما ساعد على تحديد مؤشرات الوصم ومصادره الفعلية.

[1] عليا الحسين محمد كامل، مرجع سبق ذكره، ص235

[2] مرجع نفسه،ص 365، ص 366، ص 367، ص 368

كما أبرزت دراسة "رحيمة شرقي" دور الرفض الاجتماعي كعامل مؤثر في ظاهرة العود للجريمة، وهو ما يدعم الطرح الذي تتبناه دراستنا بشأن أثر الوصم في تعطيل مسارات الاندماج الاجتماعي.

وفي سياق موازقدمت دراسة "أروى شلبي" بعدا مقارنا من خلال رصد استجابات الأسرة السعودية تجاه المفرج عنهن، مما أتاح توسيع زوايا النظروتحليل العوامل الثقافية المؤثرة في استقبال أفراد المسبوقين قضائيا داخل الأسرة العربية. كما أسهمت دراسة "عليا حسين محمد كامل" في تسليط الضوء على ملامح الرفض المجتمعي للمفرج عنهم في مجالات الحياة المختلفة، لاسيما العمل والعلاقات الاجتماعية، ما يعزز فيهم السياقات التي يتشكل فيها الوصم.

- **الاستفادة المنهجية من الدراسات السابقة:**

أظهرت الدراسات السابقة أهمية كبيرة في توجيه اختيارات هذه الدراسة على مستوى المنهجي، حيث ساعدت في تحديد المنهج الأنسب، وتبرير اختيار الأداة، وكذلك دعم قرار اعتماد العينة القصدية. فقد استند الباحث "داود بوقلمون" الذي استخدم منهجا ميدانيا لدراسة مظاهر الوصم لدى السجناء المفرج عنهم، وهو ما عزز توجه هذه الدراسة لاعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لقدرته على توصيف الظاهرة وفهم أبعادها في سياقها الاجتماعي الجزائري، مع توظيف المنهج المختلط لتعميق التحليل وربط المعطيات الكمية بالنوعية.

كما قدمت دراسات مثل دراسة "رحيمة شرقي" و "علياء حسين محمد كامل" نماذج لاستخدام أدوات بحث نوعية موجهة كالمقابلة، مما أكد جدوى استخدام أداة المقابلة الموجهة في دراسة موضوع يتطلب استجلاء مواقف وتجارب حساسة يصعب قياسه بالاستبيانات. وقد ساعدت ذلك في بناء أداة دقيقة وملائمة لطبيعة الفئة المستهدفة.

ثامنا: المقاربة السوسيولوجية:

تعد المقاربة النظرية عنصرا أساسيا في أي بحث علمي، إذا تمكن الباحث من تأطير الظاهرة المدروسة ضمن منظور علمي متكامل، وتساعده على بناء فهم منظم ومتماسك لها. وتكمن أهميتها في قدرتها على توجيه البحث، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية، وصياغة الإشكالية، وتفسير النتائج في ضوء نماذج أو نظريات علمية معتمدة.

توفر المقاربة النظرية خلفية معرفية تمكن الباحث من الانطلاق من أسس واضحة، وتجنب التشتت أو العشوائية في المعالجة. كما تساهم في ربط الدراسة بأدبيات العلمية السابقة، مما يعزز من مصداقيتها، ويمنحها مكانة ضمن الجهود العلمية التي سبقتها أو توازيها. كما تساعد المقاربة النظرية على بناء الفرضيات المنطقية، وتقديم تفسيرات علمية لنتائج البحث، بدل الاقتصار على الوصف السطحي للظاهرة.

وبالتالي، فإن أهمية المقاربة النظرية لا تقتصر على الجانب الإجرائي فقط، بل تمتد إلى منح البحث عمقا علميا وتماسكا فكريا، ما يجعلها من الركائز التي لا غنى عنها في بناء أي بحث علمي.

ومن خلال دراستنا رأينا أن نظرية الوصم الاجتماعي هي الأنسب لموضوعنا. فإنها تعد من أهم الأطر النظرية المناسبة لمعالجة موضوع اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري،وذلك لما توفره من أدوات تحليلية لفهم كيفية تشكل الهوية السلبية لهؤلاء الأفراد نتيجة نظرة المجتمع إليهم. فهذه النظرية تبرز أن الانحراف لا ينبع فقط من الفعل الإجرامي ذاته ، بل من التصنيفات والرموز الاجتماعية التي تلصق بالفرد بعد خروجه من المؤسسة العقابية، مما يؤثر بشكل كبير على سلوكه ويكرس عزله اجتماعيا. وتنسج هذه النظرية مع خصوصيات الثقافية للمجتمع الجزائري، حيث تلعب الجماعة والسمعة الاجتماعية دورا مركزيا في تحديد مكانة الفرد. ومن هذا المنطلق، فإن اختيار نظرية الوصم الاجتماعي يعتبر مبررا علميا ومنهجيا لدراسة هذا الموضوع.

1) نظرية الوصم الاجتماعي:

أسس هذه النظرية العالمان ليمرت (Edwin Lamzrt) وهوارد بيكر (Howard Becker)، وكلا العالمين من الولايات المتحدة الأمريكية. فقد نشر ليمرت نظريته عن الوصم في كتابه الموسوم "المرض الاجتماعي" الذي ظهر عام 1951، أما هوارد بيكر فقد كتب عن نظرية الوصم في كتابه الموسوم " الفكر الاجتماعي من الخرافة إلى العلم" الذي ألفه بالاشتراك مع بارنز ونشر عام 1961، أضاف معلومات جديدة إلى نظرية الوصم وطورها في كتابه الموسوم "الغرباء: دراسات في علم الاجتماع الانحراف".

قبل ظهور نظرية الوصم كان العالمان يفسرون السلوك الإجرامي بموجب العوامل السببية للجريمة والجنوح وأثار الجريمة والجنوح على المجتمع. بمعنى أخر أنهم يدرسون السلوك الإجرامي بموجب العوامل

السببية للجريمة وأثار الجريمة على البناء الاجتماعي. ولكن نظرية الوصم تعدت دراسة الأسباب والآثار وأخذت تفسر السلوك الإجرامي لا بموجب الأسباب المحيطة بالمجرم أو أثار الجريمة على المجتمع بل بموجب نظرة المجتمع إلى المجرم أو الجانح. بمعنى أخر أن نظرية الوصم خرجت عن موضوع دراسة الجريمة بموجب أسباب الجريمة ونتائجها وراحت تركز على نظرة المجتمع نحو المجرم وأثر هذه النظرة في السلوك الإجرامي المستقبلي الذي يقوم به المجرم أو المنحرف.[1]

2) أصناف الجرائم لدى نظرية الوصم الاجتماعي:

لقد صنفت نظرية الوصم الجرائم إلى صنفين رئيسين هما:

1- الجرائم الأولية.
2- الجرائم الثانوية.

فالجرائم الأولية هي الجرائم التي يرتكبها الفرد نتيجة توفر الأسباب الأولية للجريمة كالفقر والحاجة وسوء التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام الجماهير وطبيعة الشخصية والمزاج والأمراض النفسية....الخ. وتتمثل هذه الجرائم بالقتل والسرقة والاختلاس والاحتيال والإيذاء.

أما الجرائم الثانوية فهي الجرائم الناجمة عن إلصاق جرائم السرقة والقتل والإيذاء بالأفراد الذين قاموا بهذه الجرائم سابقا (أصحاب السوابق). وأن إلصاق التهم هذه بهم يكون طيلة فترة حياتهم، أي وصمهم بالجرائم لأنهم في فترة من حياتهم قد ارتكبوها. وعندما يجد الفرد نفسه متهما طيلة فترة حياته وأن المجتمع ينظر إليه نظرة دونية لا يمكن أن تتغير نحو الأحسن، أي أن سمعته قد تدهورت وانحطت فإن هذا الفرد لا يتردد عن ارتكاب أبشع الجرائم ضد المجتمع، أي يعود للجريمة مرة ثانية نتيجة للنظرة السلبية النمطية التي يحملها المجتمع نحوه.[2]

إذا سبب الجريمة كما ترى نظرية الوصم لا يرجع إلى ظروف المجرم أو المنحرف أو الأسباب المادية وغير المادية التي قد تقوده للجريمة، بل يرجع إلى النظرة السلبية التي يحملها المجتمع نحوه لأنه في وقت ما

[1] إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط 3، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 231، 232

[2] مرجع نفسه، ص ص 232، 233

ارتكب الجريمة وظلت الجريمة تلاحقه طيلة حياته إلى درجته أنها دفعته إلى ارتكاب جرائم أخرى. وهنا نستطيع القول بأن الجريمة لا ترجع إلى الأسباب المحيطة بالفرد المنحرف أو المجرم وإنما ترجع إلى طبيعة النظرة التي يحملها المجتمع نحوه، مع التفاعل غير المتكافئ بيه وبين المجتمع. ذلك أن الفرد ظل مجرما نتيجة للنظرة السلبية التي يحملها المجتمع إزاءه حتى بعد توبته وعدم ارتكاب للجرائم والمخلفات. علما بأن هذه النظرة السلبية التي يحملها المجتمع إزاءه لا تبقى محصورة به بل تمد إلى بقية أفراد أسرته وجماعته.[1]

3) المبادئ الرئيسية لنظرية الوصم الاجتماعي:

1. إن وصم الفرد بالجريمة قد يكون صحيحا أو غير صحيح، إلا أن المجتمع قد كون هذه النظرة عنه وبقيت النظرة مترسخة في المجتمع حياله.
2. وجود علاقة مليئة بالشكوك والشبهات بين المجرم والمجتمع الذي وصمه بالجريمة والانحراف.
3. إن وصم المجتمع للفرد قد جعله يشعر بأنه مجرم إذ تقييم المجتمع للفرد يؤثر في تقييم الفرد لذاته. علما بأن شعور الفرد بأنه مجرم يهبط من قيمته ويجرح شعوره، مما يدفعه ذلك لارتكاب جرائم خطيرة ضد المجتمع.
4. الجرائم تصنف إلى صنفين: جرائم أولية وهي جرائم الفرد حقيقة كالقتل والسرقة والغش، والجرائم الثانوية وهي الجرائم التي يقوم بها الفرد نتيجة للنظرة السلبية التي يحملها المجتمع عنه ويبقى يحملها في فترة سابقة قد ارتكب جريمة معينة.
5. إن أسباب السلوك الإجرامي والانحراف السلوكي لا تتعلق بالمجرم نفسه أو بالظروف الموضوعية التي يمر بها، وإنما تتعلق بوصم المجتمع للمجرم بالجريمة، هذا الوصم الذي يدفع الفرد إلى الجريمة والجنوح.[2]

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 233

[2] مرجع نفسه، ص ص 233، 234

الفصل الثاني: الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا: بعض المفاهيم المتعلقة بالوصم الاجتماعي

ثانيا: بعض نظريات المفسر للوصم الاجتماعي

ثالثا:أنماط الوصم الاجتماعي

رابعا: أنواع الوصم الاجتماعي

خامسا: مظاهر الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

سادسا: انعكاسات الوصم الاجتماعي على المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد:

يمثل الوصم الاجتماعي ظاهرة اجتماعية لها تأثيرات عميقة على الأفراد الذين يتعرضون لها. وخاصة فئة المسبوقين قضائيا، فالوصم الاجتماعي ليس مجرد تسمية سلبية، بل هو عملية تمييز وانعزال تؤدي إلى تأجيج مشاعر العزلة والنبذ. وفي هذا الفصل سنتناول أولا مجموعة من التعريفات المتعلقة بالوصم الاجتماعي، ثم نستعرض بعض النظريات التي تفسر آليات نشوء الوصم الاجتماعي وكيفية تأثيره على الأفراد والمجتمعات، وبعد ذلك سنتعرف على أنماط وأنواع الوصم الاجتماعي، مما يساعدنا على تمييز أشكاله المختلفة وتأثيراته المتباينة. مما سنخصص جزءا هاما من الفصل لمعرفة مظاهر الوصم الاجتماعي التي يتعرض لها المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري، واخسرا سنتطرق إلى انعكاسات هذا الوصم على المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري .

أولا: مفاهيم متعلقة بالوصم الاجتماعي:

1. مفهوم الرفض الاجتماعي: هو عدم التفاعل اجتماعيا مع فرد ما بصورة متعمدة وإقصاؤه من دائرة العلاقات بشكل أحادي أو جماعي، وتتخذ عملية الإقصاء أشكالا مختلفة بداية من ممارسة العنف والبلطجة ومرورا بالسخرية والتهكم وانتهاء بالتجاهل أو المعاملة الصامتة [1]

_ كما عرفه ماكس فيبر" على أنه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي الناتج عن سيطرة واستحواذ قلة من فئات المجتمع على المكاسب والامتيازات والمصالح التي تحتاج إلى السيطرة والحماية، فالرفض هو محاولة هذه الفئة لتأمين موقع يتمتع بالفوقية على حساب فئات أخرى لتستغل هذه الهيمنة في عملية إخضاع هذه الفئات وسلب مصالحه وطمس هويتها، وبالتالي يشعر أفراد الطبقات الخاضعة بالعزلة والاغتراب والرفض داخل المجتمع الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه"[2]

_ عرفت منظمة الأمم المتحدة الرفض الاجتماعي "بأنه عملية استبعاد جزئي أو كلي لمجموعة من الأفراد أو جماعات من المشاركة بفعالية في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبذلك يحرمون من فرصة الاندماج الاجتماعي الكامل بداخله، وبالتالي يتم طمس حقوق هؤلاء الأفراد في مختلف المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإضعاف مشاركتهم وقدرتهم في المجتمع. مما يؤدي إلى التقليل من فرصتهم في الحصول على خدمات والسلع التي يحتاجون إليها".[3]

2. مفهوم التنمر: عرف بأنه "مجموعة من الأفعال السيئة التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف الإيذاء والإساءة إلى شخص أخر أو مجموعة أشخاص بطريقة مقصودة وعدائية من خلال نشر الإشاعات عنه والتحريض ضده واستبعاده اجتماعيا"[4]

---

[1] رحيمة شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 160

[2] فريجة الذهبي إبراهيم، الاستبعاد الاجتماعي للتلميذ وعلاقته بالفشل الدراسي: دراسة ميدانية في مركز التكوين المهني والتمهين ببلدية دبيلة، رسالة دكتوراء غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الوادي، 2019، ص 19

[3] عبد العال، محمد سيد، التعليم والاستبعاد الاجتماعي بمصر: دراسة تتبعية لخريجي المدارس الفنية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 16

[4] العنبري، منصور عمر، التنمر المدرسي لدى بعض التلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مجلة كلية الآداب جامعة الزاوية، ليبيا، [المجلد 26]، العدد 1، 2018، ص 122

_ عرف كل من بانكس ورجباي التنمر على أنه "تكرار ممارسة مجموعة من الهجمات والمضايقات وبعض السلوكيات المباشرة كالتوبيخ، والسخرية، والتهديد بالضرب من قبل شخص ما، يعرف بالمتنمر تجاه شخص أخر الضحية بهدف السيطرة والهيمنة عليه. واكتساب القوة التي لا تأتي إلا بجعل هذا الأخر ضحية"[1].

_ و ليليان غلبرت رأت بأن الباحثين يختلفون في تعريف التنمر، ولكن الغالبية يصفونه على أنه أذى جسمي أو لفظي يقوم به المتنمر اتجاه شخص ما أضعف منه، أو أصغر منه، أو أقل شعبية، أو أقل شعورا بالأمن، من خلال الضرب أو التعنيف أو الطلب منه القيام بالأعمال رغم إرادته أو رفض الشخص وإبعاده عن المجموعة.[2]

3.مفهوم العنف الرمزي: يعرف على أنه استخدام الرموز والدلالات والمعاني للسيطرة على الآخر وفرض الهيمنة عليه، ويؤخذ في توليفته صوره خفيه متلبسة تمكن ممارسها من الوصول إلى غايته وتحقيق ما يصبو إليه وإسقاط الهيمنة دون اللجوء إلى القوه الواضحة والمعلنة.

- ويعرفه بيير بورديو على أنه "عنف غير فيزيائي يتم أساسا عبر وسائل تربيه وتلقين والمعرفة والأيديولوجية، وهو شكل لطيف غير محسوس من العنف، غير مرئي بالنسبة لضحاياه وهو فعال ويحقق نتائج أكثر من تلك التي يمكن أن يحققها العنف المادية والبوليسي، بحيث يعتمد هذا النوع خاصة على الوسائل الغير مباشره كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والثقافة بشكل عام.[3]

- ويعرفه أبو زهري و آخرون بأنه سلوك يوجه إلى تحقير الآخرين أو استفزاز كالامتناع عن رد السلام أو تجاه الفرد والانزعاج والسخرية من خلال الحركات أو النظرات وغيرها.[4]

[1] مسعد أبو الديار، سيكولوجية التنمر بين النظرية والعلاج، ط1، مركز تقويم وتعليم الأطفال، الكويت، 2012، ص 30

[2] فرنانا، كيف يمكن القضاء على ظاهرة العنف في المدارس، (ترجمة خالد العامري)، ط1، دار الأروق للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة نشر، ص09

[3] سامية خبيزي، العنف الرمزي كأحد أشكال العنف في بيئة عمل المؤسسات: آثاره وميكانيزمات التعامل معه، مجلة الزهير للدراسات والبحوث الاتصالية والإعلامية، الجزائر، [المجلد03]، العدد01، جوان 2023، ص111

[4] ميلاد إمحمد عريشة، ظاهرة العنف الرمزي بين شباب أسبابها_ آثارها دراسة نظرية في علم الاجتماع، مجلة العلوم الانسانية جامعة مرقب، ليبيا، العدد26، مارس2023، ص381

ثانيا: بعض النظريات المفسرة للوصم الاجتماعي:

لقد اشتهرت هذه النظرية أو النظريات أو المدخل النظري في الستينيات والسبعينيات وخاصة عندما تسلم مجلات المشكلات الاجتماعية مؤيدو هذا الاتجاه وبدأت تظهر وتنتشر كتبهم. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر بيكر سنة 1963 وغوفمان سنة 1963 وكتسوس سنة 1962 وشور سنة 1971 وسبكتر وكتسوس سنة 1977 وغيرهم.[1]

إلا أننا سوف نتطرق إلى نظرية الوصم عند كل من غوفمان وليمرت وتاننبوم وبيكر.

1- نظرية الوصم عند إرفينج غوفمان:

يرى غوفمان أن هوية المنحرف تعتمد على معلومات يكتسبها من الآخرين، وليس بالضرورة أن يكون الموصوم مخالف للقواعد الدينية أو الاجتماعية، فالتعامل مع الآخرين يكون على درجة كبيرة التعقيد والغموض وطلبات المجتمع مليئة بالتناقضات حيث أن موصوم بالعار يمكن أن يكون غير مختلف على الأخرين، ويقول غوفمان أن الموصوم بالعار يدخل في واقع أخر من خلاله يعلن الشخص بأنه قد تقبل الواقع الجديد بأنه مختلف عن بقية أفراد المجتمع تمام كما تحدث ليمرت عن الانحراف الثانوي.

وقد طور غوفمان مقولة الرئيسية في نظرية الوصم والتي تعتبر بأن تشكيل رد الفعل هو انعكاس لتعريف الآخرين له، بإعتبار أن الأفراد الذين يتم وصهم أو نعتهم بشكل كبير على أنهم منحرفين هم على أرجح الذين يأخذون الهوية الذاتية المنحرفون بحيث يصبحون أكثر انحرافا مما لو أنه لم يتم وصمهم.[2]

2. نظرية الوصم الاجتماعي عند جون ليمرت: (الانحراف الأولي والثانوي)

يعتبر ليمرت من أعلام نظرية الوصم، إذ ترك بصماته بوضوح على هذا المدخل النظري ولذلك من خلال مفهوم الانحراف الثانوي والأولي، حيث يرى أن علم الجريمة الوضعي وضع العربة قبل الحصان من خلال الافتراض القائم على أن السلوك المنحرف يأتي أولا ثم يثير ذلك استجابات الضبط الاجتماعي حيث يقول: "لقد رأى أن الضبط الاجتماعي يقود إلى الانحراف، ولقد أوضح الربط بين رد الفعل والانحراف من

[1] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص239

[2] يونس أحمد يونس ربيع، الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين من الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2017، ص13،ص14

خلال دراسته على عدة قبائل هندية في كولومبيا البريطانيا والذين يعانون من مشاكل النطق التأتأة، ووجد أن بعض القبائل لديها كلمة على علاقة بسوء النطق مقابل قبائل أخرى ليس لديها مثل تبك الكلمات وليس لديها المشكلة وبالتالي فلا وجود لتفسير فسيولوجي لهذه الظاهرة، فيما نجد أن القبيلة لديها المشكلة تركز على حكاية القصص الشفوية وتؤكد على النطق السليم تلك الكلمات لها علاقة بالنطق وبالتالي فإن العملية إلى حد بعيد مؤسسية وثقافية فالذي لا يستطيع القراءة بشكل مناسب ينظر إليه على أنه منحرف وبالتالي فمشكلة النطق هي من صنع ردة الفعل الاجتماعي (أي الانحراف)، بينما في القبائل الأخرى، والتي لا يوجد لديها مثل هذه التوقعات الثقافية، فلا يوجد رد فعل سلبي وهكذا مثل هذا النمط من الانحراف لا يوجد"[1]

لقد إشتهر ليمرت بمفهومي الانحراف الأولي والانحراف الثانوي كما أسلفنا، والانحراف الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكن تبريره أو تفسيره من قبل الفاعل أو النظارة.

ومثال على ذلك أنك تقود سيارتك بسرعة 80 كلم والسرعة المسموح بها 70 كلم (وتبرر لنفسك أن الجميع يسوق بهذه السرعة).أما الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص بإستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه وذلك كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها رد الفعل الاجتماعي له، فإن الانحراف الثانوي ولا يمكن كما يقول إرجاعه إلى سبب واحد فهو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بين الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي على هذا الانحراف وقد صنف هذه العمليات كما يلي:

1- انحراف أولي
2- عقوبات اجتماعية
3- انحراف أولي أكثر
4- عقوبات ورفض أكثر
5- انحراف أكثر يصاحبه السلوك العدواني والمقاومة خاصة نحو مطبقي العقوبات (مثل الاعتداء على الشرطة وإطلاق النار عليهم)

[1] عايد عواد الوريكات، مرجع سبق ذكره، ص243، ص244

6- يصل المجتمع إلى نقطة عدم تحمل هذا السلوك أكثر ويطالبون برد فعل رسمي لوصم هذا المنحرف (الحملات الأمنية على المطلوبين وتغليط العقوبات)
7- يلجأ المنحرف إلى تقويم سلوكه كرد فعل نحو الوصم والعقوبات
8- القبول النهائي للمكانة الاجتماعية المنحرفة وتنصب على التكيف بناء على الدور المرتبط بتلك المكانة

وهكذا يبدو الانحراف الثانوي هو عملية أخذ وعطاء بين الفرد والمجتمع بمؤسساته حتى يصل الفرد إلى قبول الهوية الجديدة ومن هنالك يمكن أن يشترك بثقافة ما ومن هذه النقطة يصفه بالانحراف الثانوي.[1]

3. نظرية الوصم الاجتماعي عند فرانك تاننبوم: (تهويل الشر)

لقد حاول فرانك تاننبوم أن يوسع من القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للجريمة ولكن بشكل جديد، إذ ركز على العمليات الاجتماعية التي تحدث وذلك بعد أن يتم الحكم على الشخص بأنه منحرف، وقد سمى هذه العمليات تهويل الشر. فقد اعتمد أن المجرمين غير مختلفين أساسا عن غير المجرمين وذلك كما رأت التفسيرات المختلفة السابقة، ولكن أفعال أو سلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها بينما يتم تجاهل سلوكيات الآخرين، فالانحراف هو صراع بين الجماعة والمجتمع بشكل عام.[2]

هناك تغير تدريجي من تعريف فعل معين على أنه شر إلى تعريف الشخص نفسه على أنه شر، وبالتالي فإن جميع أفعاله تصبح مريبة ومشكوكا به ومن جهة نظر المجتمع، فالفرد الذي عادة ما يقوم بأشياء معينة يصبح شخصا سيئا وغير مرغوب، ومن وجهة نظر الشخص، سوف يحدث التغير نفسه فاليافع المنحرف يصبح شريرا لأنه لا يعتقد بأنه صالح.

إن تهويل الشر من المصطلحات الرئيسية في نظريات الوصم وهو مرتبط بالنسبة القانونية، فالأفعال ليست كما يقول في كونها جيدة وسيئة، فهنالك تفاوت كبير ودرجات متباينة، ولكن المهم هو وصم أو

[1] عايد عواد الوريكات، مرجع سبق ذكره، ص244، ص245
[2] المرجع نفسه، ص 239

Label والذي يقوم المجتمع بلصقه بالشخص المرتكب واقعيا أو افتراضيا بشخص ما نتيجة قيامه بالسلوك المنحرف وهنا الوصم يعرف بالشخص كقولك هذا سارق أو قاتل، أي أنه منحرف ومجرم، وهذا الوصف سوف يغير نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين لهم فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم (سارق) وليس مع الشخص بحد ذاته. وبالتالي فإن العمليات (الوصم) للأفراد كمنحرفين ومجرمين تساعد في خلق الجريمة والانحراف، وهذا يعني أن الوصم هو سبب الجريمة والانحراف علما أن هذه النظريات لم تهتم بموضوع السببية على الأصح وإنما اهتمت بكيفية ظهور الوصم، ومن هم القائمون على وضعه موضع التنفيذ (التشريع والتطبيق) وتطوره التاريخي والسلوك الاجتماعي والأمثلة الكثيرة.[1]

4. نظرية الوصم الاجتماعي عند هوارد بيكر:

يعتبر بيكر من أكثر علماء نظريات الوصم شهرة، وخاصة عندما كتب مقالته الشهيرة (مستخدم الماريجوانا)والذي ظهرت لأول مرة سنة 1953 ثم يليها سنة 1963 مجموعة من الأبحاث وضعت في كتاب (الهاميشون: دراسات في علم الاجتماع الانحراف) وهي حول مستخدمي الماريجوانا و ردود أفعال المجتمع نحوهم، والذي وجد صدى واسعا في أوساط الطلبة الرواد الأوائل في أوروبا وبالذات في بريطانيا وأمريكا، حيث أراد بيكر ليس فقط توجيه نقد إلى علم الجريمة الوضعي وتصويره للعلم الاجتماعي من زاوية واحدة وهي الطبيعة الأخلاقية ومن زاوية أخرى الجريمة والانحراف. هذا القطع المعرفي حاول ردمه، وبدلا من المفهوم الأخلاقي وما يتبعه لمفهوم الجريمة، نجد بيكر قد استخدم مفهوم الانحراف، وبالتالي يغير من التركيز على المجرم وأفعاله إلى المجتمع و ردوده.. وإلى العمليات الاجتماعية التي تقود إلى وصم الأفراد وبالتالي تغير من نظرتهم إلى أنفسهم ونظرة الآخرين إليهم.

ويرى بيكر أن الانحراف ليس هو الفعل الذي يرتكبه الفرد بل أن الانحراف هو التبعات التي يطبقها الآخرون من معايير وقواعد مرتكبي هذا الفعل، فالمنحرف هو من طبق عليه مسمى وصم بنجاح كامل بينما السلوك المنحرف هو السلوك الذي يصفه الناس بذلك، فالعلاقة بين الانحراف و ردود الفل بالنسبة لبيكر ليست فمختلف بإختلاف الزمان والمكان، وقيام الفرد بجرم واحد على الأقل كفيلة بوصمه من قبل المجتمع، ويرى بيكر بان تشكيل الفرد هو انعكاس لتعريف الآخرين له.[2]

[1] عايد عواد الوريكات، مرجع سبق ذكره، ص 240
[2] مرجع نفسه، ص ص 241،242

ثالثا: أنماط الوصم الاجتماعي:

إن الوصم هو تلك العملية التي تتسبب الأخطاء أو الآثام التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى الأشخاص في مجتمع ما، فتصفهم بصفات بغيضة وسمات تجلب العار وثير حولهم الشائعات، وبالتالي يصير الشخص مرفوض اجتماعيا وميئوس منه، كما قد وقع الاختلاف بين العلماء في تقسيمهم للوصم فكل يرى تقسيما حسب زاويته ويمكن إجمال أنماط الوصم الاجتماعي في ما يلي:

- **الوصمة الجسمية:** هو عجز الفرد عن توفير الرعاية الضرورية لنفسه والحكم السليم بسبب ضعف في أداء الوظائف الجسمية، وقصور في الكثير من المهارات الجسمية والحركية لما يصاب به بعضهم من الأمراض والتشوهات الخلقية نتيجة لعوامل وراثية أو تعرضهم لحوادث، مما يجعل الفرد المصاب يعيش مرحلة من عدم الاستقرار أو التوازن النفسي والاجتماعي ناتجة عن إحساسه بان الأصحاء لا يشعرون بآلامه وينظرون إليه نظرة دونية[1].

- **الوصمة العقلية والنفسية:** وهي مرتبطة بالضعف أو التخلف العقلي للفرد على نحو لا يساعد على التعلم المعتاد من ناحية، ونقص القدرات اللازمة للتوافق في وسط بيئي وثقافي معين من ناحية أخرى، نتيجة لعدم الإدراك والتصرف المناسب في المواقف المختلفة والتي تؤدي به إلى عدم قدرته على المواجهة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وكذلك انعدام الكفاءة المهنية والاجتماعية، وعدم القدرة على الاستقلالية في كافة شؤون الحياة الاجتماعية دون رقابة الأمة إشراف من الغير[2]

- **الوصمة الحسية:** وهي فقدان الفرد للحواس من سمع وبصر، ولمس ..... والتي تسبب نقصا في عدم قدرته على التواصل والتعلم الخاص إلا في حالة ما كانت هناك مساعدات إضافية لما يتناسب مع

[1] الرويلي ، سعود بن محمد، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة: دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية، ط1، نشر جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2008، ص32

[2] سلطان الزيودي، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، [المجلد40]،العدد1، سبتمبر 2021،ص13

احتياجاته التربوية وهذه الحالة تؤثر على علاقته الاجتماعية ويحس بالمرارة النفسية التي تلازمه في كل وقت يتعرض له.[1]

- **الوصمة العرقية:** وهي اختلاف في السلالة والوطن والدين، وما ينتج عن .[2]

- **الوصمة اللغوية:** وهي المرتبطة بعيوب استخدام اللغة والكلام، فالكلام يكون غير سوي حينما ينحرف كثيرا عن كلام الآخرين بدرجة تلفت الانتباه ويعوق الاتصال ويسبب حالة من الضيق للمتحدث أو المستمع، ويعد الاضطراب في النطق والكلام مؤشرا لاضطرابات أخرى تظهر على نفسية الموصوم ذلك لعجزه مع التعامل مع الآخرين، مع إحساسه بالقصور الذي يعاني منه لتعرضه لكثير من الخجل الاجتماعي أثناء حديثه أو إعطاء وجهة نظر، وما ينتج عن ذلك من رد فعل يتسم بالسخرية والاستهزاء من جانب من يستمعون إليه.[3]

. **الوصمة الجنائية:** تتصل بالسلوك الإجرامي وتتواجد بردود فعلها في معظم المجتمعات الإنسانية، وهي سمة تظل عالقة بالتاريخ الاجتماعي لأي فرد مجرم.[4]

رابعا: أنواع الوصم الاجتماعي:

حسب غوفمان هناك ثلاث أنواع من وصمة العار:

1- **تشوهات الجسم الخطيرة: Les monstruosités du corps**
2- **العيوب الشخصية: Les tares de caractere**
3- **الخصائص القبلية: Les caracteristique tribales**

يقابلها ثلاث أنواع من الوصم الاجتماعي:

[1] عدنان عبد الحميد القريشي، برامج التأهيل في السجون ودورها في الحد من العود لجريمة، ط1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، الرياض، 1992، ص 18

[2] صافي كلثوم عائشة، تأثير الوصم الاجتماعي على المراهقة متعاطية للمخدرات، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر (وهران) [المجلد 6]، العدد 3، أكتوبر 2022، ص 23

[3] الرويلي، سعود بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32

[4] سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي ونشأته واتجاهاته وقضاياه، ط1،دار العلوم العربية للطباعة والنشر، مصر، 1989، ص 188

أ- الوصمة الجسدية أو الخلقية: وتشمل الإعاقات الجسدية، الاضطرابات البصرية، عيوب الوجه والجسد

ب- الوصمة الأخلاقية أو الشخصية: وترتبط بإضطرابات سلوكية كالاضطرابات العقلية، الشذوذ الجنسي وإدمان الكحول والمخدرات. أو ترتبط بتاريخ الفرد كنزلاء سابقون لمستشفيات الأمراض العقلية أو السجون.....

ج- الوصمة القبلية: وترتبط بالأصل العرقي أو الديني أو الجنسية، والتي يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل.

إذن هناك أنواع عدة للوصم من بينها ماضي الأفراد، الإعاقات، اضطربات الشخصية، المثلية الجنسية والانتماء إلى جماعة معينة وما إلى ذلك، تكون الوصمة إما بارزة ومرئية كما يمكن لها أن تكون مخفية وغير مرئية.[1]

خامسا: مظاهر الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري:

يتخذ الوصم مظاهر مختلفة ولكن هذه المظاهر تعود في الأساس إلى عملية تحقير أفراد من مجموعات محددة وسلبهم صفة الإنسان وخلق الشرخ بين "نحن" و "هم"، وطرق المعاناة من الوصم الاجتماعي بنوعيه رسمي أو الغير رسمي تختلف بإختلاف الأفراد، كما يتباين نطاق انطباق بعض هذه المظاهر.

ولعل من مظاهر الوصم الاجتماعي الرسمي صحيفة السوابق العدلية، والشروط الاحترازية المفروضة على السجين، والمنع من السفر، عدم توظيفه في أي وظيفة حكومية أو خاصة. أما الوصم الغير الرسمي فيتمثل في المقاطعة، الشعور بالطرد الاجتماعي، النبذ وتخلي المجتمع عنه مما ينتج عنه فقدان الحرية، وهجر الزوجة والأولاد والأقارب، والتعامل معه بكافة أنواع التعاملات.

كما يعاني النزلاء السابقون من عدم مصاهرتهم، ومن العار الذي يلحق بأسرهم، وعدم تقبل صداقتهم والخوف من السمعة، بالإضافة إلى تدهور الحالة الصحية والنفسية والشعور بالدونية، وتحقير الذات، واللوم. والأقسى عندما يشعر الشخص أن المجتمع يميزه بوصمه بأنه قد أذنب وعدم تقبله ومد

[1] سريدي محمد المنصف، الوصم الاجتماعي للمرض العقلي: مقاربة سوسيولوجية، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، [المجلد6]، العدد 24، نوفمبر2022، ص ص 5،6

يد العون له ماليا أو معنويا والاستمرار في وصمهن وينظر إليه على أنه خريج سجون وصاحب سوابق منحرف.[1]

سادسا: انعكاسات الوصم الاجتماعي على المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري:

يلاقي المسبوق قضائيا بعد انقضاء عقوبته وخروجه من المؤسسة العقابية العديد من المشكلات والصعوبات داخل المجتمع، وسوف نتطرق إلى بعض تلك المشكلات والصعوبات:

1)القبول والاحتواء: قد يكون المجتمع رحيما ويحاول نسيان الماضي الجنائي للمسبوق قضائيا، وينظر إليه بنوع من الرضا، فيعمل على احتواءه وإبداء نية القبول الاجتماعي، وهو ما قد يعزز لدى المسبوق قضائيا عنه الإحساس بالارتياح، أو العود من جديد إليها، وقد يعزز ذلك التوجه من القبول والرضا مردودا سلبيا، ويصبح هذا الشخص متمردا على المجتمع، وينظر إلى ذلك القبول كأنه ضعف من قبل المجتمع، وهنا ينبغي على المجتمع أن يكون ذكيا في تعامله مع خصوصية كل حالة.

لا جرم إذن من أن هذه المعايير والقيم النمطية تعمل على عدم إقصاء المفرج عنه عن ذاته وعن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، بل إشعاره بأنه إنسان يمتلك مشاعر الحسية والإرادة الذاتية في أي يكون متماثلا مع معايير مجتمعه ومتكيفا مع تطورات ثقافته لا يشعر بالغربة إزاءها ،أن أسرته ومجتمعه المحلي لا يوصمه بوصمة جنوحه أو جرمه، بل يتعامل معه على أنه إنسان قادر على أن يعيش عيشة كريمة وسوية تمنحه الثقة بنفسه وبمجتمعه ولا تدعه ينحرف ثانية عن معايير مجتمعه، بل ولا يفكر بالعودة للجريمة لأنه تم توافقه مع أدواره الاجتماعية الجديدة التي اكتسبها بعد خروجه من المؤسسة العلاجية أو العقابية. [2]

2)الرفض الاجتماعي: من جهة أخرى قد لا يكون المجتمع رحيما، بحيث لا يستطيع نسيان الماضي الجنائي للمسبوق قضائيا، وينظر إليه بنوع من عدم الرضا، فيعمل على نبذه وإبداءه نية عدم القبول

[1] داود بوقلمون، مرجع سبق ذكره، ص98

[2] مصطفى شريك، سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف لدى سجناء المفرج عنهم، الجزائر (أم البواقي)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، [المجلد8]، العدد03، ديسمبر 2021، ص 1378

الاجتماعي، وهو ما قد يعزز لدى الشخص المسبوق قضائيا عنه إحساسا بالانزعاج، والسلبية نحو المجتمع، مما يعجزه على تجنب النزوع نحو الجريمة، وقد يظهر الرغبة في العود إليها من جديد، وقد يعز ذلك التوجه من عدم القبول والرضا مردودا سلبيا، ويصبح هذا الشخص متمردا على المجتمع وينظر إلى ذلك الرفض وكأنه نبذ واحتقار وإقصاء من قبل المجتمع، وهنا ينبغي على المجتمع يتريث في إبداء ردة فعله في أي سلوك يبديه الشخص، خصوصا الذين سبق لهم ارتكاب أفعال إجرامية، وينبغي التحفظ أكثر قبل إصدار أي حكم.

وقد أكدت ذلك نتائج دراسة الرويلي الموسومة ب " الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة" وتمثلت في:

- أهم مظاهر الوصم الاجتماعي تجاه المفرج عنهم عادة ما تكون في صورة عدم القبول بالعمل والتعامل معهم أو مصاهرتهم، وإقصائهم وتحقيرهم أفراد المجتمع لهم.
- من مظاهر الوصم الاجتماعي عادة ما تكون في صورة مقاطعة الأسرة والأقارب لهم.
- المكانة الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة بالوصم فكلما كانت المكانة عالية ومرتفعة كان في المقابل تأثير أقل للوصم الاجتماعي.
- طبيعة الجريمة المرتكبة عادة ما تتحكم في تنميط نوع التقبل أو الرفض الاجتماعيين، ونوع وآلية التعامل مع المفرج عنهم.[1]

3)الشعور بالإحباط: يعرف الإحباط على أنه "تلك الحالة الانفعالية التي يشعر بها الفرد وإن واجه ما يحول بينه وبين إشباع دوافعه" أو ذلك الحرمان من إشباع الحاجات المادية والنفسية، وهو الحرمان الذي يشعر به الفرد بشأنه أنه غير مهم ولا قيمة له" وهذه الحاجات سواء أكانت خلال فترة الاحتباس حيث حركة السجين مشلولة، وحريته مقيدة، أو بعد الإفراج عنه حيث تقابله نظرة المجتمع الدونية. وقلة فرص الاندماج المتاحة، وقد أكدت نتائج دراسة المجالي تأثير الشعور بالإحباط في النزوع نحو الجريمة والانحراف حيث توصلت الدراسة إلى أن نزلاء المراكز الإصلاحية وبسبب تصوراتهم المرتفعة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية سوف يواجهون صعوبة في عمليه التكيف الاجتماعي وهذا بدوره

[1] مصطفى شريك، مرجع سبق ذكره ،ص 1379

سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف... فقط يتشكل نتيجة للإحباط والصراع واللامعيارية_ حسبما أشار كوهن في نظريته "رد الفعل"_ نحو تلك الظروف والعوامل التي كانت وراء فقدان بتلك المكانة فيرجع إلى محاولة إثبات ذاته باللجوء إلى الانحراف والجريمة، للحصول على المكانة الاجتماعية، وكما وأن الإحباط في طبيعته ما هو إلا رد فعل للتوقعات التي ترتبط بتوجيه الاتهام والتعرض للإدانة، ومن هذه التوقعات التعرض للوصمة الإجرامية وفقدان الوظيفة، التعرض للنبذ من جانب عائلة المتهم، بجانب إحباط فقدان الحرية، وهو ما يخلق نوع من الانتكاسة للمفرج عنه وتنعقد عمليه اندماجي في المجتمع بشكل ميسر[1]

4) العود للجريمة: يمثل الشخص العائد الذي حكم عليه بالسجن في أكثر من جريمة وصدرت ضده أحكام بسببها يقضي عقوبة الجريمة الأخيرة. ويرتبط واقع بالعود للجريمة بظاهر المرض المجتمعي للوصم الاجتماعي من خلال تمييز الفرد من ذوي السوابق من غيره من الأفراد، بإطلاق أوصاف وسمات شنعاء لها صلة بالجريمة والانحراف بذلك الشخص مثل كلمة لص، مدمن، سجين، منحرف، شاذ.....الخ وغيرها من لأوصاف لها صلة التي قد تدمر هؤلاء الأفراد وتدفع بهم إلى سلك سبل الجريمة من جديد نتيجة إشعارهم بالرفض الاجتماعي لهم كسجناء ولهم سوابق عدلية، وكأن من دخل السجن له من العار والخطيئة، ويتساوى في ذلك المنحرفون المبتدئون والمنحرفون المحترفون وفي هذا يرى اليوسف أن من أبرز سلبيات السجن هو نتائجه في إحداث الوصم على المتهمين والمجرمين، وتشير الكثير من الدراسات الاجتماعية إلى أن عملية الوصم سبب أساسي ومهم في عودة الكثير من الأفراد إلى السلوك الإجرامي نتيجة الرفض المجتمع وعدم تقبله لهم بعد خروجهم من السجن، وهو جوهر الرعاية اللاحقة في عدم الحصول مثل تلك الأخطاء، ومسايرة المفرج عنه، والأخذ بيده إلى أن يصل غلى بر الأمان، والقضاء على كل مسببات عودته إلى الجريمة من جديد.[2]

5)مشكلة الانتماء: تأثير الوصم الموجه نحو المفرج عنه قد يتجاوز غلى زعزعة إحساس الفرد بعدم الانتماء ذلك أنه من "المعروف أن عزل الشخص عن بيئته الاجتماعية يؤدي إلى حرمانه من حاجاته النفسية ومنها الحاجة للانتماء إلى المجتمع الذي يشعر فيه بالأمن والاطمئنان، فإذا حرم من هذا انتقل

[1] مصطفى شريك، مرجع سبق ذكره، ص1380

[2] مرجع نفسه، ص ص 1382،1383

ولاءه إلى جماعة المنحرفين بالسجن، حيث أن جماعة السجن حريصة على انضمام أي عنصر جديد لها وتعليمه طرق وأساليب احتراف الجريمة" ، وهنا يكمن دور المتابعة الاجتماعية، والمرافقة النفسية، في تحقيق القبول الاجتماعي للمفرج عنه ومد يد العون له ودمجه في السوط الاجتماعي.[1]

6)فقدان الإحساس بالمسؤولية: كثيرا ما يتأثر النزلاء بواقع السجون والتأثر بثقافتها السلبية، زمن ذلك أن عقوبة السجن تقتل فيهم الشعور بالمسؤولية حيث يدخل الكثير من المسجونين السجن فيستثمرون حياة إعالتهم بلا جهد في الكسب، فإذا خرجوا للحياة لازمهم هذا الشعور، أي لابد من إعالتهم فيفتقدون الشعور بالمسؤولية نجاه أسرهم ونحو أنفسهم، لذلك قد يؤثرون حياة السجن حبا في البطالة.[2]

7) الاغتراب الشخصي: في دراسات كثير من المختصين في مجال الاغتراب نجد كتابات وأعمال ايريك فروم وأعمال سيروكين وغيرهما ممن بذلوا جهدا كبيرا في تحليل وقراءة معنى الاغتراب، الذي قد يأخذ صفة الاغتراب السياسي، والاقتصادي، والثقافي، وغيرها من المجالات المرتبطة بالفرد والمجتمع، وهنا عندما نرتبط بالاغتراب الشخصي للفرد المفرج عنه نجد أن هناك إحساس بنوع من الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي. كما عبر علي شتا " وجود مواقف السلبية والعدوانية للشخصية الإنسانية التي ضعف ارتباطها بمجتمعها نتيجة لتقلص وظيفة المجتمع المحلي والثقافات الفرعية... ويتضح أن لأبعاد الاغتراب على مستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي أثرها المباشر على اغتراب الشخصية العدوانية نتيجة لفقدانها لحاسة الانتماء والولاء والارتباط، والفرد والأنانية، الأمر الذي يؤدي بدوره لشعور الفرد بعد القدرة على تحقيق أهدافه المتصارعة مع الأهداف العامة. وهو ما يحدث للمفرج عنه عندما لا يتم تهيئته قبل الإفراج، فينصدم بانفصاله عن المجتمع والمحيط الذي ينتمي إليه، فيصبح كما قال خليل العمر "مسلوب الإرادة الذاتية والمشاعر الحسية في وجوده الاجتماعي لذا يكون سلبيا تجاه المجتمع ومتمردا عليه وثائرا على تناقضاته لكي يسترجع إنسانيته ومكانته الاجتماعية، حتى لا يبقى غريبا عن نفسه وعن المجتمع الذي يعيش في وسطه"، فقد يحدث العكس أن يفقد تلك الثقة الذاتية، والقيمة الاجتماعية، وينعزل عن المجتمع، ويفقد معه ثقته بنفسه وبالجماعة التي ينتمي إليها.[3]

[1] مصطفى شريك، مرجع ذكره، ص1383

[2] مرجع نسفه ، 1383

[3] مرجع نسفه، ص 1381

8)العجز عن التكيف: ويقصد عادة بالتكيف خضوع وانطباع الفرد بتغيرات صادرة عن التفاعل الذي يطوره بتعامله مع الواقع، ولما يراقب مفرج عنه الوصم الاجتماعي يفقد حاسة التكيف مع قيم المجتمع ولا يتمكن من الامتثال لضوابطه، فقط لا لشيء سواء لأنه استوعب قيم السجن وثقافته أولا وأثرت في نظرة المجتمع ووصمته ثانيا، مما يعني أنه في كثير من الأحوال سيتصرف وفقا لمعايير وقيم اجتماعية حددتها لها طبيعة المكان والدور التي سطرها له المجتمع بعد إلصاق الوصمة عليه، وبالتالي بات شخص منبوذ وغير مرغوب، مما يتطلب ضرورة تخلي المجتمع للنظرة السلبية، ويتج إيجابا نحو المفرج عنه كفرد يحتاج إلى يد المساعدة والمرافقة وتيسير سبل الرعاية اللاحقة له.[1]

9) التحفظ على التواصل: صورة السجن وسلبيتها تنعكس بشكل سلبي على بروفيل السجين وقيمته الاجتماعية كشخص له من القبول الاجتماعي، مما يجعل من مشهد تحفظ على التواصل معه واقعا تفرضه منطقا في التواصل والتفاعل مع هذه الفئة في الوسط الاجتماعي، وذلك من باب الخوف والريبة من جهة، وعدم الثقة فيها وهو ما قد يؤثر على حاجته للأمن ودفء الحضن الاجتماعي، مما يفقده توازنه النفسي والعاطفي، لأن التحفظ على التواصل يعني حرمان حقيقي من غذاء أساسي لشخصية الفرد ألا وهو الأمن الاجتماعي الذي أكدت عليه مختلف التوجهات العلمية، وهو ما يؤكده خليل معن العمر بقوله أن" الأمن الاجتماعي إذن يعني حفظ التوازن الاجتماعي كضرورة اجتماعية ويعني أيضا عدم الخروج عن قيام المجتمع وانساقي ونظمه، فضلا عن انطوائه على مفهوم الاستقرار في حياه الفرد الذي يشمل للاكتفاء المعيشي والاقتصادي وتعلقه بجذور العائلية والثقافية والتقاليدية، وتوفير الطمأنينة للمواطن على حياته وماله وذويه، وتأمين الرفاهية الشخصية لكي لا يكتسب ميولا عدوانية ناقمة عن المجتمع، وهو سعي كثير من المجتمعات، من خلال تأمين المناخ الآمن، وإرساء الأمن الاجتماعي، والاستقرار للفرد داخل مجتمعه.[2]

[1] مصطفى شريك، مرجع سبق ذكره ، ص1381

[2] المرجع نفسه ، ص1380

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم المتعلقة بالوصم الاجتماعي وهي الرفض الاجتماعي، والتنمر الاجتماعي، والعنف الرمزي، ويستعرض أيضا الفصل أبرز النظريات المفسرة للوصم الاجتماعي، كنظرية غوفمان حول بناء الهوية عبر نظرة الآخرين ونظرية ليمرت الذي ميز بين الانحراف الأولي والثانوي، ونظرية تانبوم الذي أشارة إلى تهويل الشر، ونظرية بيكر الذي ركز على الوصم السلوك من قبل المجتمع، كما يوضح أنماط الوصم الاجتماعي كالجسمي والعقلي، والحسي، والجنائي، وتناول أيضا الوصم الاجتماعي، ويبرز مظاهر الوصم الاجتماعي على المسبوقين قضائيا في الجزائر الرسمي كرفض التوظيف والمنع من السفر، وغير الرسمي مثل النبذ والمقاطعة. وينتهي الفصل باستعراض انعكاسات الوصم الاجتماعي على المسبوقين قضائيا في الجزائر، كالإحباط، فقدان الانتماء، العود للجريمة، الاغتراب، وصعوبة التكيف، مما يعمق العزلة ويزيد خطر التكرار الإجرامي.

الفصل الثالث: الاندماج الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا: بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج الاجتماعي

ثانيا: بعض النظريات المفسرة للاندماج الاجتماعي

ثالثا: أبعاد الاندماج الاجتماعي

رابعا: أشكال الاندماج الاجتماعي

خامسا: آليات وأساليب إدماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

سادسا: مشاكل اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد عملية الاندماج الاجتماعي من أهم المؤشرات التي تعكس مدى قدرة المجتمع على استيعاب مختلف أفراده، لاسيما الفئات الهشة مثل المسبوقين قضائيا، فالاندماج الاجتماعي لا يقتصر على مجرد التعايش الظاهري، بل يعني مشاركة فعالة في مختلف جوانب الحياة. وعليه يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، بالإضافة إلى عرض بعض النظريات التي تفسر الاندماج الاجتماعي، كما سيتم التعرف على أبعاده وأشكاله، وسيتم التطرق إلى آليات وأساليب إدماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري، وأهم المشكلات التي تعيق اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري.

أولا: بعض المفاهيم المتعقلة بالاندماج الاجتماعي:

1- **التكيف الاجتماعي:** يعرف التكيف بأنه الاستبعاد والقدرة على التغير، والتعامل مع الظروف الاجتماعية المختلفة، والاستجابة لمستجدات الحياة الاجتماعية، وما تحفل به من متغيرات اجتماعية جديدة، والقدرة على التعايش مع المجتمع الجديد الذي يعيش فيه الفرد ، بأفراده، وعاداته، وتقاليده، والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض.[1]

- والتكيف بمفهومه العام هو انسجام الفرد مع محيطه. وهو مظهر من مظاهر الصحة النفسية. ويعد عملية ديناميكية مستمرة بين الفرد والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، يهدف من خلالها الفرد إلى تعديل سلوكه بما يتوافق مع بيئته الاجتماعية، مما يمكنه من إقامة علاقات جيدة مع الآخرين ليوافق بين نفسه والعالم المحيط به. فالفرد كثيرا ما يجد نفسه في ظروف أو بيئة لا تشبع مطالبه وحاجاته الاجتماعية والنفسية، وهو ما يحتم عليه ضرورة بذل الجهد المستمر لمواجهة هذه الصعوبات من أجل الوصول إلى التوافق.[2]
- ويعرف التكيف الاجتماعي بالعملية السلوكية المعقدة التي تعكس العلاقة المرضية للإنسان مع المحيط العام للفرد، وهدفها توفير التوازن أو التوافق بين التغييرات التي تطرأ على المحيط.[3]

2- **العلاقات الاجتماعية:** تعرف العلاقات الاجتماعية بأنها صورة تصور التفاعل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر بحيث يتكون لدى كل طرف صورة مع الآخر والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على حكم كل منهما للآخر. ومن صور العلاقات الاجتماعية الروابط الأسرية والقرابة، والصداقة وزمالة العمل والمعارف.[4]

- وتعرف أيضا بأنها الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع. وتعتبر العلاقات الاجتماعية

[1] عبد العي بن سعد، التكيف الاجتماعي للطلاب الوافدين في ظل جائحة كورونا، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، السعودية، [المجلد11]، العدد1، أكتوبر 2022، ص 50

[2] سعود بن سهل القوس، التكيف الاجتماعي والوظيفي للشباب السعودي في وظائف التوطين وفقا لرؤية 2023، المجلة العربية للدراسات الأمنية، السعودية، [المجلد 36]، العدد3، أكتوبر2020، ص380.

[3] عبد الله صابر عبد الحميد، التفسيرات النظرية للتكيف الاجتماعي للإفراد، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية، السودان، المجلد8، العدد2، أكتوبر2024، ص130.

[4] نجوى مختار نصير محمد، العلاقات الاجتماعية مقاربة نظرية، مجلة العلاقات الاجتماعية النظرية، مصر، [المجلد26]، العدد77، جانفي2021، ص312

التي تتبلور بين الأفراد في المجتمع ما بناء على تفاعلهم مع بعضهم البعض (بغض النظر على كونها علاقة إيجابية أو سلبية) من أهم ضرورات الحياة.[1]

- ويعرف علماء الاجتماع العلاقات الاجتماعية بأنها حلقه أو رباط بين الأفراد وبين الجماعات، وتشمل الروابط العائلية والعلاقات في كل المنظمات الاجتماعية الأخرى (كالمصانع والمدارس والجوامع وغيرها) وهذه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تكون جزءا أساسيا في البناء الاجتماعي

3- **التفاعل الاجتماعي:** يعرف التفاعل الاجتماعي على أنه سلوك متكامل يعكس التعثر الشامل لحاجات الفرد وأهدافه على انفعالاته وأفكاره وإدراكه وذكرياته.

- ويعرفه اوتواي بأنه الاسم الذي يطلق على أي علاقة تحدث بين الأشخاص في مجموعات أو بين المجموعات بعضها ببعض باعتبارها وحدات اجتماعية.
- ويعرف سوانسون بأنه العملية التي يرتبط بها أعضاء الجماعة بين بعضهم البعض عقليا ودفاعيا وفي الحاجات والرغبات والوسائل والغايات والمعارف وما شابه ذلك.

ويشير التفاعل الاجتماعي إلى تلك العمليات المتبادلة بين طرفين الاجتماعيين في موقف أو وسط اجتماعي معين، بحيث يكون سلوك أي منهما منبها أو مثيرا لسلوك الطرف الآخر، ويحدث هذا التفاعل عددا عبر وسيط ما،ويتم خلال ذلك تبادل الرسائل معينه ارتبطت بغاية أو هدف محدد، وتتخذ عمليات التفاعل أشكال ومظاهر مختلفة تؤدي إلى تشكيل علاقات اجتماعية.

ثانيا: بعض النظريات المفسرة للاندماج الاجتماعي:

من أهم الاتجاهات النظرية التي اهتمت بعملية الاندماج الاجتماعي نجد العالمين بن خلدون، وإيميل دوركايم وأيضا النظرية الأمريكية.

1- الاندماج الاجتماعي عند بن خلدون:

لقد ميزت كتابات بن خلدون باعتباره خبير اجتماعي بوقائع المجتمعات العربية البربرية والأعجمية، مفسرا وموضح للواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي لها، تنبأ بمآل هذه المجتمعات وأول كل

[1] رضا عبد الواجد أمين، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، مصر،[المجلد 30]، العدد6، 2016، ص106.

أشكال الواقع المعاش كونهما النموذجين الأساسيين للعمران البشري وامتداده وأسباب توزيع السكاني وانتقال الحراك الاجتماعي قصد خلق مجال يتأقلم فيه، يجعله حقل للممارسات والسلوكيات الاجتماعية والتقاليد والعادات والدين بصفة أدق لينتقل من اجتماعية المجال إلى سوسيولوجيته كما يقول بن خلدون الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش.[1]

2- الاندماج الاجتماعي عند ايميل دوركايم:

يعتبر ايميل دوركايم العمل عامل مهم في عملية الاندماج الاجتماعي، فهو يرى بأن تقسيم العمل يؤدي إلى إنتاج التلاحم والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وبالتالي فهو يعارض المقولة التي ترى العمل يؤدي إلى التفكك والفوضى وصراع المصالح.

- **التضامن الميكانيكي الآلي:** نجده في المجتمعات البدائية التقليدية، حيث يرتبط الوعي الفردي بالوعي الجماعي، فيطغى عليه الضمير الجمعي المبني على العادات والتقاليد والمعتقدات، وتربطه العواطف كالمحبة والأخوة والألفة مجتمع بسيط يقوم على التشابه بين الأفراد.
- **التضامن العضوي:** نجده في المجتمعات الصناعية أو الحديثة، وهو قائم على التمايز لا التشابه في الأدوار عكس المجتمع البدائي. هذا التمايز يؤدي إلى التكامل بين أفراد المجتمع داخل النسق الاجتماعي، وارتفاع نسبة الأفراد في المجتمع تؤدي إلى ضرورة تخصصهم مهنيا.[2]

3- النظرية الأمريكية:

لقد عرفت مدرسة شيكاغو على أن الاتجاه الإيكولوجي يعتبر بمثابة الوصي المعالج لما ينشئ بين الفرد وبيئته وما أنتجته وأفرزته العلاقة بينهما في بروز ظواهر اجتماعية وحضرية تؤثر عليه في سيرورة حياته اليومية، منطلقها دراسة الفرد والجماعة والمجتمع من خلال تساؤل مفاده كيف يمكن قياس علاقة الأفراد فيما بينهم وقياس العلاقة الاجتماعية في الجماعة الواحدة؟ إن المخبر الأمريكي للبحوث الاجتماعية

[1] حقيق نور الدين، الخلدونية، ط2، مطبعة الجامعية، الجزائر، 1990، ص84

[2] لوسداد زين الشرف، مرجع سبق ذكره، ص20، ص21

استحدث في تحاليله بعدين هامين: البعد الإثني والبعد المجتمع المحلي لكن كلاهما ينصب نحو أهمية التنشئة الاجتماعية.[1]

ثالثا: أبعاد الاندماج الاجتماعي:

حسب التراث السوسيولوجي يمكن المتوفر حول الموضوع يمكن تحديد بعدين للاندماج الاجتماعي وهما البعد الموضوعي والبعد الذاتي:

1- **البعد الموضوعي:** يرتبط الاندماج في بعده الموضوعي باشتراك الأفراد في علاقات تبادلية وتفاعلية مع غيرهم أو مع المجتمع بكامله، وهو التصور الموجود غالبا في تعريف الاندماج الاجتماعي، حيث يعرف غيدنز الاندماج الاجتماعي من خلال تبادل الخبرات والسلوكيات بين الفاعلين أو الجماعات المرتبطة بعلاقات استقلالية وتبعية. أما روبرت كاستل فقط أشارة إلى أن المندمجون هم الأفراد والجماعات المتسببين إلى شبكات منتجة للثروة ولاعتراف الاجتماعي

فالاندماج مرتبط بالعلاقات المحسوسة التي ينشئها الأفراد مع بعضهم البعض. وهذا يعني أن فهم مسألة الاندماج يمر إذن عبر تسليط الضوء على شبكات العلاقات الاجتماعية التي ينتسب إليها الأفراد وعلى صيغ مشاركتهم في هذه الشبكات.

تجدر الإشارة إلى الاندماج الاجتماعي في بعده الموضوعي يمكنه أن يتحقق في بعض الحالات الاستثنائية دون المشاركة في علاقات تفاعلية أو شبكة علاقات اجتماعية، وذلك نتيجة لاحتلال موقع أو مركز اجتماعي ذو قيمة بالنسبة للمجتمع.

إذ أن بعض الوضعيات الاجتماعية تعتبر في حد ذاتها جالبة للاعتراف الاجتماعي وبالتالي للاندماج الاجتماعي حتى ولو كانت المشاركة الفعلية لهؤلاء الأفراد في شبكة العلاقات الاجتماعية محدودة.

[1] حران العربي، الشباب ومسألة الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة الباحث: دولية فصيلة أكاديمية محكمة، الأغواط، العدد12، أفريل 2013، ص252

فالوضعية الاجتماعية للأفراد إذن أو مكانتهم الاجتماعية ضمن الجماعات الاجتماعية التي ينتمون قد تشكل أيضا صيغة للاندماج في بعده الموضوعي بقدر ما تشكله التفاعلات الاجتماعية والروابط الاجتماعية القوية.[1]

2- **البعد الذاتي:** حيث يمكننا دراسة الاندماج الاجتماعي وقياسه انطلاقا من وجهة نظر الفرد حول مشاركته في الجماعات الاجتماعية المختلفة وحول مدى شعوره بإنتمائه لها. فهذا البعد مرتبط بمستوى إدراك الأفراد لطبيعة العلاقات التي يقيمونها مع غيرهم ولمدى تباهيهم في الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها. لأن يكون الفرد مندمجا يعني أن يكون قادرا على قول "نحن"، يعني أن يعرف نفسه من خلال انتمائه لجماعة ما.

ويمكننا القول أن الاندماج الاجتماعي في بعديه يتكون من مجموعة من العلاقات أو الروابط اجتماعية التي تربط الفرد بأعضاء آخرين من نفس الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها وبالجماعة بكاملها: علاقات تبادلية وتفاعلية، علاقات رمزية، علاقات عاطفية. فأن يكون الفرد مندمجا في جماعة اجتماعية يعني أن يكون مرتبطا بهذه الجماعة عن طريق علاقات تفاعلية مادية ورمزية وعاطفية. هذه العلاقات نسبية من حيث كثافتها ومن حيث قوتها، كما أنها تربط الفرد بجماعات اجتماعية مختلفة.[2]

رابعا: أشكال الاندماج الاجتماعي:

إن الميزة المشتركة لهذه الأشكال أنها في ميدان واحد، وهو المجتمع بإختلاف عناصره ومكوناته ومضمونه فهو سوسيولوجي واجتماعي إلا أنه مختلف الجوانب و واسع الآفاق ومتشعب الوظائف، نذكر من بينها:

1- **الاندماج السوسيوحضري:** إن الاندماج السوسيوحضري يعني تكيف الفرد مع الجماعة وتوطيد علاقته مع الأفراد الآخرين، والتكيف مع التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع الحضري، بالإضافة إلى

[1] فائزة دقو، عوامل الاندماج الاجتماعي للعمالة المنزلية المهاجرة داخل الأسر الجزائرية – العمالة الإفريقية نموذجا- دراسة حالة بولاية أدرار، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أدرار، دراسة غير منشورة، ص139، ص140

[2] مرجع نفسه، ص140

ربط الفرد ذاته بالآخرين وربطهم بمجالهم المكاني وكمثال على ذلك وجود التعاون على مستوى الأحياء وإنشاء الجمعيات التي تهتم بالمشاكل وتقوم بالنشاطات داخل الحي.[1]

2- **الاندماج السوسيوثقافي:** تلعب التنشئة الاجتماعية من خلال عملية التربية دورا أساسيا ومحوريا بإعتبارها عملية انتقال الثقافة من جيل لأخر وأسلوب تشكيل الفرد اجتماعيا عبر تداوله على عدة مؤسسات لديها وزن اجتماعي و تربوي في سيرورة حياته اليومية كالأسرة والمدرسة والشارع و وسائل الإعلام....الخ، هذه الأخيرة إذ تقترن سلامتها بدرجة إيجابية في تحقيق اندماج الفرد ثقافيا وذلك من خلال العمل على ترسيخ الهوية الوطنية لديه وتحقيق إنماء ثقافي يواكب المستجدات العالمية الإيجابية، أي المحافظة على ايدولوجية المجتمع و مقوماته الأساسية هذا من جهة أما من جهة أخرى الإعداد المهني لأفراد المجتمع و المحافظة على وحدته وتماسكه.[2]

خامسا: أساليب وآليات إدماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري:

وذلك يمكن تحقيقه من خلال ما يأتي:

1- عدم ظهور السابقة الأولى على الأقل في سجل المفرج عنه وذلك من خلال إغفال ذكر الحكم الصادر في آية جريمة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بالوضع تحت مراقبة الشرطة أو بإنذار المحكوم عليه بوصفه متشردا أو مشتبها فيه وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة مما يحفظ في صحيفة (فيش) السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وأن تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمضي المدة أو العفو عنه.

2- رفع القيود الموضوعة في القانون على عودت المفرج عنهم إلى وظائفهم العامة كلما سمحت الظروف بذلك. إذ أن على الدولة واجبا أساسيا يحتم تقديم العون إلى من يحتاجه من مواطنيها، ومن هؤلاء بطبيعة خريجو المؤسسات العقابية، ولذلك فإنه من المناسب تخفيف القيود الموضوعة على تعيين المفرج عنهم في الوظائف العامة بحيث لا يكون محل لها إذا كان هناك ما يغلب الاحتمال بإساءة استغلال الوظيفة، على أنه يمكن في هذه الحالات انتقاء أنواع من الوظائف لهؤلاء لا تسمح بطبيعتها بإساءة استغلالها، ويغلب أن لا يكون لهذا الاحتمال خطورة اجتماعية في الوظائف الدنيا.

[1] حران العربي، مرجع سابق، ص 250

[2] مرجع نفسه، ص250، ص251.

3- إلزام أصحاب الأعمال بتشغيل نسبة من المفرج عنهم. بحث جرت العادة على أن تلزم الدولة أصحاب الأعمال بتشغيل عدد أو نسبة معينة ممن يحتاجون إلى العمل وتحويل ظروفهم الخاصة دون الحصول عليه بسهولة مثل المعوقين، وليس هناك ما يمنع من أن تلزمهم أيضا بتشغيل عدد من المفرج عنهم ويشترط لذلك طبيعة الحال أن تكون هذه الأعمال شبيهة بتلك التي تدرب عليها السجين أثناء قضائه لعقوبته وأن تلتزم الدولة بتدريب هؤلاء تدريبا يكفل حسن أدائهم لأعمالهم لدى أصحاب الأعمال الخاصة حتى لا يكون هذا الإلزام بمثابة العبء على تلك المؤسسات و يصدق هذا الإلزام من باب أولى على المشروعات المملوكة للدولة.

4- مراجعة مراقبة الشرطة ومنع الإقامة، وهي تلك التدابير التي تفرض على المفرج عنه باعتبارها عقوبات تكميلية أو تبعية وهي تتضمن الكثير من القيود التي تحول دون ممارسة المفرج عنه لنشاطه الطبيعي ويغلق دونه العديد من الأبواب التي كان من الممكن أن تفتح له لولا تلك التدابير ويجب ذلك مراجعة هذه النظم بحث تقتصر على مراجعة الخطرين وحدهم. كما يجب في هذا المجال التوسع في نظام رد الاعتبار الذي يتيح لمن يحصل عليه استرداد مكانته متساويا مع غيره من المجتمع.

5- تشجيع المفرج عنهم على الاستفادة الذاتية من ببرامج تأهيلهم، ويكون ذلك على سبيل المثال عن طريق تسهيل حصولهم على مساحات من الأرض الزراعية المستصلحة حديثا، أو مدهم بالمعرفة لاستصلاح المزيد من الأراضي وتمليكها لهم بأقساط مسيرة وعلى سنوات طويلة وإعانتهم في إقامة الجمعيات التعاونية لتسويق منتجاتهم وإمدادهم بالبذور والأسمدة وغيرها من متطلبات الزراعة. كما أنه من الواجب معونة غبر القادرين على العمل الشاق وتمكينهم من الأشغال بما يناسب حالتهم الصحية من الأعمال وتذليل العقبات الإدارية في سبيل ذلك.

6- المساعدة في إنشاء هيئات رعاية المفرج عنهم. إذ أن الهيئات المتخصصة في رعاية المفرج عنهم هي من أهم الوسائل التي تكفل أداة خدمات ذات قيمة للمفرج عنهم. ويدخل في نشاط مثل هذه الجمعيات عدة أمور منها الاتجاه للرأي العام لمحاولة كسبه إلى جانب خريجي المؤسسات العقابية تسهيلا لاندماجهم في مجتمع الحرية، وأيضا رعاية أسر المسجونين أثناء قضائهم فترة العقوبة وكذلك المشاركة في تخطيط وتنفيذ برامج التأهيل داخل السجون والتعرف على النزلاء ومشاركتهم استعدادا لتلقيهم عند الإفراج عنهم وإيجاد السبل مقدما لحل مشاكل النزلاء الذين يقضون فترة ما قبل الإفراج مثل الاتصال بالجهات الرسمية المختصة بالتشغيل أو بالرعاية الصحية وما إليها، ويدخل

كذلك في اختصاص مثل تلك الجمعيات الإشراف على إنشاء المشروعات الخاصة للتشغيل الجماعي للمفرج عنهم ومساعدة القادرين والراغبين منهم على إنشاء مشروعاتهم الخاصة بالحصول على التصاريح اللازمة لذلك ومعاونتهم على الحصول على قروض لبدء نشاطهم وغيرها من الاختصاصات. ويفضل ربط المشروعات داخل المؤسسات العقابية بمشروعات التنمية الشاملة للمجتمع بحيث يوجه النزيل مقدما إلى تلك الأعمال التي يحتاجها أو سيحتاجها المجتمع في المستقبل حين الإفراج عنه.[1]

سادسا: مشاكل اندماج الاجتماعي للمسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري:

يتعرض المسبوق قضائيا لعدة مشاكل تصيبه في حياته الشخصية والعملية، تجعل اندماجه من جديد أمر ليس بالهين له بل ولأفراد أسرته، إذا تسعى الدولة بجميع هياكلها بالإمكانيات المتوفرة لديها، جعل هذه العملية بالتدرج إلى غاية تمامها، لذا من المفيد قد تطرق إلى هذه المشاكل في النقاط التالية:

1- **مشاكل متصلة بالإجراءات الوقائية:** تعتبر الإجراءات الوقائية للحد من الجريمة وتفاديها مشاكل للمفرج عنه كونه يتميز بموجبها عن المواطن العادي فيما يلي توضيحها:

أ- **فقدان المحبوس لبعض الحقوق والمزايا:** تؤكد التشريعات العقابية في الدول على حرمان المحبوس المحكوم عليه عن بعض الحقوق التي يتمتع بها بقية المواطنين، مثلا في قانون العقوبات المصري بموجب المادة 25، على أنه كل حكم لعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا التالية: قبول في أي خدمه مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة، التحلي برتبة أو نشان، الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال، إدارة أشغاله الخاصة بأمواله مدة ويعين قيم لهذه الإدارة تقره المحكمة بقائه من يوم الحكم عليه نهائيا، عضوا في احد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو مجالس البلدية أو المحلية أو أي لجنة عمومية، صلاحيته لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبنية عاليه فهو يكون خبير أو شاهدا في العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة، طبقا لذلك فان المحبوس المفرج عنه لا يمكنه العثور على العمل، ما ينجم عنه مشاكل مادية، بسبب عدم تقبل المجتمع له،

[1] داود بوقلمون ، مرجع سبق ذكره، ص-ص 120- 121

الالتصاق كلمة المحبوس به التي لها تأثير بليغ عليه وعلى أسرته خصوصا الأولاد الصغار عندما يكون المحيط يتصف بصغره.

ب-**الوضع تحت مراقبة الشرطة:** تنص بعض النصوص العقابية على ضرورة وضع المحبوس المفرج عنه تحت مراقبة لمدة معينة في حالات خاصة بموجب نص القانون أو بمقتضى الحكم القضائي القاضي بالإدانة، بحيث يقصد بالمراقبة وضع المفرج عنه تحت الملاحظة للتحقق من سلوكه ومنعه من ارتكاب الجرائم، قد يستلزم ذلك تقييده بالإقامة في مكان معين مثلا.

ج- **تأثير العناصر الإجرامية:** يتعلق الأمر بالمفرج عنه، الذي كان له من قبل نشاط إجرامي متصل بعصابة منظمة أو ببعض الأفراد من الشركاء، لمجرد خروجه يكون البقية في انتظاره يواصل أعمالهم الإجرامية، بغض النظر عن دوره، كما انه قد يمارس عليه الضغوط أو على أسرته أو انه قد يكون قد سبق الاتفاق بين المخرج عنه والمحبوسين أثناء الإقامة في المؤسسة العقابية على الالتقاء خارجه ومواصلة العمليات الإجرامية بعد الإغراءات الموعودة بينهم والملتمس تحقيقها

2- **المشاكل الاجتماعية:** هي تلك التي يصطدم بها المفرج عنه منذ خروجه من المؤسسة العقابية منها:

أ- **الانحلال الأسري:** الواقع الأسري الأليم المفرج عنه الذي يظل يلازمه منذ دخوله للمؤسسة العقابية، كالتفريق بين أفراد أسرته والغياب الذي يعيشه أفراد أسرته، سواء عن الدراسة بسببه من خلال غياب المصاريف ومستلزمات الدراسة وهذا الواقع لوحده كفيل بهدم كل جهود الإصلاحية التي تسعى إليها المنظومات الوطنية والدولية

ب- **نفور الاجتماعي وعدم القدر على العمل:** هما متلازمين إذ أنه كلما زاد النفور الاجتماعي للمفرج عنه قلت قدرته في الحصول على العمل ،ذلك أن العمل يستوجب توافر الثقة وهو ما لا يمكن بشكل صريح أن يمنحه أفراد المجتمع للمفرج عنه بسبب إدانته السابق.[1]

[1] دوادي مغنية، برامج الاندماج الاجتماعي للمحبوس المفرج عنه، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، [المجلد13]، العدد4، جانفي2024، ص 262 ص263 ص264

خلاصة الفصل:

يركز هذا الفصل على الاندماج الاجتماعي كعملية تتيح للمسبوقين قضائيا التفاعل الإيجابي مع المجتمع، مستعرضا أهم المفاهيم المتعلقة بالوصم الاجتماعي، مثل التكيف الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي، ويناقش أيضا بعض النظريات المفسرة للاندماج الاجتماعي بدءًا من ابن خلدون الذي ربطه بالتغيرات الاجتماعية، ودوركايم الذي أبرز دور العمل في تحقيق التضامن، ومدرسة شيكاغو التي أكدت على العلاقة بين الفرد وبيئته، كما يتناول أبعاد الاندماج الاجتماعي الموضوعي المرتبط بالعلاقات الاجتماعية، والذاتي المرتبط بالشعور الانتماء. ويعر أشكال الاندماج الاجتماعي السوسيوحضري والثقافي، ثم يطرح آليات وأساليب إدماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري كإلغاء القيود القانونية، إدماجهم في سوق العمل، دعم المشاريع، والرعاية الاجتماعية، ويختم الفصل باستعراض أبرز المشكلات التي تعيق الاندماج، مثل القيود القانونية، انحلال الأسري، رفض المجتمع، تأثير الجماعات الإجرامية،والعجز عن التكيف، مما يتطلب تدخلا شاملا لتحقيق إعادة إدماج فعالة.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: المناهج المستخدمة في الدراسة

ثالثا: عينة الدراسة

رابعا: أدوات الدراسة

خامسا: خصائص عينة الدراسة

سادسا: الأساليب المعتمدة في الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد الجانب المنهجي من الركائز الأساسية لأي بحث علمي، إذ يحدد الإطار العام الذي تسير عليه الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية، فاختيار المنهج الملائم، وأدوات جمع البيانات، وطبيعة العينة المدروسة، كلها تؤثر بشكل مباشر في صدق ومصداقية النتائج المتوصل إليها. وفي هذه الدراسة التي تبحث في أثر الوصم الاجتماعي على اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري، يتم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة المدروسة، والميدان الاجتماعي الذي تنتمي إليه، خصوصا في ظل حساسية هذهà الفئة. وفي هذا الفصل سوف نتناول عرضا مفصلا لمجالات الدراسة الثلاثة المكاني والبشري والزماني. ويحدد المنهج المستخدم وأسباب اختياره. كما يوضح الكيفية التي يتم بها اختيار عينة الدراسة، وخصائصها، مع تسليط الضوء على ا أدوات المعتمدة لجمع البيانات، وفي ختام الفصل سيتم توضيح الأساليب الإحصائية المعتمدة لتحليل البيانات الميدانية.

أولا: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

يشير المجال المكاني إلى الموقع أو المنطقة المحددة التي تجرى في الدراسة، وأجريت دراستنا في مدينة بئر العاتر التي تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من ولاية تبسة ، على الطريق الوطني 16 المؤدي إلى وادي سوف .

الحدود الإدارية:

شمالا: بلديتا صفصاف الوسرى والعقلة المالحة.

غربا: بلدية ثليجان.

شرقا: الحدود الجزائرية-التونسية.

جنوبا: بلدية نقرين.

تعد نقطة وصل بين شمال وجنوب الجزائر، كما تعتبر بوابة حدودية نحو تونس وليبيا.

وتتراوح مساحتها بين 1522 كيلومتر مربع و1713 كيلومتر مربع، ويتراوح عدد سكانها حوالي 120000 نسمة.

يتكون سكان المدينة من مجموعتين رئيستين:

- النمامشة (اللمامشة): قبيلة أمازيغية (شاوية) تعد من السكان الأصليين للمنطقة.
- أولاد سيدي عبيد: قبيلة عربية، ينحدر أفرادها من المناطق الحدودية مع تونس.

وتم اختيار مدينة بئر العاتر كمجال مكاني للدراسة لعدة اعتبارات أهمها:

- إقامة أحد الباحثين في المدينة، ما ساهم في تسهيل عملية جمع البيانات، وتيسير الوصول إلى المبحوثين، والتفاعل المباشر مع المحيط الاجتماعي المعني بالدراسة.

- إمكانية الملاحظة المباشرة لمظاهر التفاعل الاجتماعي بين المسبوقين قضائيا والمجتمع.
- أنها من المناطق التي تشهد نسبة معتبرة من الحالات الاجتماعية المعقدة، بما في ذلك فئة المسبوقين قضائيا.
- قلة الدراسات السوسيولوجية الميدانية التي تناولت هذه الظاهرة على مستوى المنطقة.

2- المجال الزماني:

في سياق البحث العلمي يشير المجال الزماني إلى الفترة الزمنية المحددة التي تغطيها الدراسة البحثية، ومنه قد تمت الدراسة في حوالي 6 أشهر وفق مراحل أساسية وهي:

أ-المرحلة الأولى: وتمثلت في تشاور مع المشرف حول موضوع الدراسة ، حيث خضع لمجموعة من التعديلات والتنقيحات، إلى أن حظي بالموافقة النهائية من قبل فريق التكوين. وكان ذلك من 3 إلى 6 ديسمبر 2024 تلا ذلك الشروع في قراءات استكشافية متنوعة حول الوصم الاجتماعي واندماج الاجتماعي للمسبوقين قضائيا، قصد الإحاطة بالأبعاد النظرية والإشكالات المحورية للموضوع وجمع المعلومات على الوصم الاجتماعي واندماج الاجتماعي وكان ذلك من 10 ديسمبر 2024 إلى حوالي 25 فيفري2025 .

ب-المرحلة الثانية: خصصت لإجراء دراسة استطلاعية ميدانية، كان الهدف منها استجلاء أهم أبعاد ومؤشرات متغيرات الموضوع، مما ساهم في بناء تصور أولي لأداة البحث (دليل المقابلة) وصياغة محاورها وفقا لما أفرزته المرحلة السابقة كانت هذه المرحلة من 5 أفريل إلى 20 أفريل 2025.

ج- المرحلة الثالثة: تضمنت إعداد أسئلة المقابلة بناءا على الأبعاد والمؤشرات المستخلصة من الدراسة الاستطلاعية، ثم عرضها على المشرف ومحكمين مختصين في المجال وهم "أستاذ طارق بوزغاية" و "الأستاذة صولة فيروز"، حيث أدخلت عليها تعديلات منهجية ومضمونية. بعد ذلك تم إجراء المقابلات الميدانية مع عينة الدراسة لجمع البيانات، ثم تفريغها باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS)، وإجراء تحليل سوسيولوجي معمق، انتهى باستخلاص النتائج وتفسيرها على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة ثم بعد ذلك تم تصميم المذكرة وتصحيح الأخطاء التي تحتويها وتسليمها للإدارة . كان ذلك من 25 أفريل إلى 25 ماي 2025.

3- **المجال البشري** يشير إلى الأفراد أو المجموعات البشرية التي تجرى عليها الدراسة، والتي سيتم جمع البيانات منهم فهو يمثل مجتمع الدراسة وعينتها، ويتمثل المجال البشري لهذه الدراسة في عينة من المسبوقين قضائيا من سكان بلدية بئر العاتر وكان عددهم (32 فردا)، ممن سبق لهم قضاء عقوبات سالبة للحرية وتم الإفراج عنهم ، سواء حديثا أو منذ مدة.

وقد تم اختيار هذه الفئة لسببن:

- لأنها الفئة المعنية مباشرة بظاهرة الوصم الاجتماعي وإعادة الاندماج
- حساسية موقعهم داخل البنية الاجتماعي، حيث يعيش الكثير منهم تجربة التهميش، النبذ، وصعوبة الاندماج.

ثانيا: المناهج المستخدمة في الدراسة:

يعد اختيار المنهج العلمي خطوة حاسمة في بناء أي دراسة أكاديمية. إذ يحدد طبيعة الإجراءات المتبعة في جمع البيانات وتحليلها، كما يضبط مسار البحث وفق أسس علمية دقيقة.

ويقصد بالمنهج: هو الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة والذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكن من علاج مشكلة البحث.[1]

وتكمن أهمية المنهج في كونه الإطار المنظم الذي يسمح بفهم الظواهر المدروسة وتحليلها واستنتاج نتائج موضوعية عنها.

المنهج الوصفي :

وبالنظر إلى طبيعة موضوع هذه الدراسة، والمتعلق ب :الوصم الاجتماعي وأثره في اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري"، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب للتعامل مع الظواهر الاجتماعية ذات طابع إنساني المعقد.

[1] علي سموم الفرطوسي- شذى فؤاد الميداني، آساسيات منهجية البحث العلمي، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2023،ص61

يعرف المنهج الوصفي بأنه: مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث، وعلى الرغم من أن الوصف الدقيق المتكامل هو الهدف الأساسي للبحوث الوصفية إلا أنها كثيرا ما تتعدى الوصف إلى التفسير، وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة وقدرة الباحث على التفسير والاستدلال، ويرتكز المنهج الصوفي على مجموعة من الأسس، أهمها: التجريد والتعميم.[1]

يمتاز المنهج الوصفي التحليلي بقدرته على تقديم وصف دقيق للظواهر كما تحدث في الواقع، دون التدخل في تغييرها، مما يجعله مناسبا لدراسة الظواهر السوسيولوجية والنفسية. كما يتيح هذا المنهج الانتقال من الوصف الكمي أو النوعي للظاهرة إلى تحليل معانيها ودلالاتها ومسبباتها. وفي هذه الدراسة، يهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى فهم الكيفية التي ينتج بها المجتمع الجزائري مظاهر الوصم تجاه المسبوقين قضائيا، وتحليل مدى تأثير هذا الوصم على محاولاتهم للاندماج الاجتماعي.

مبررات اختيار المنهج الوصفي التحليلي:

- ✓ إذ تتعلق الدراسة بظاهر اجتماعية معاشة، تستدعي وصفا دقيقا وتحليلا معمقا دون تدخل في مسارها الطبيعي.
- ✓ يتيح هذا المنهج فهم العلاقات بين الوصم الاجتماعي وظاهرة الإقصاء أو ضعف الاندماج الاجتماعي.
- ✓ من خلال جمع معلومات واقعية من مبحوثين وتحليلها، يمكن التوصل إلى نتائج ذات مصداقية علمية.

ثالثا: عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

تعد العينة من المكونات الأساسية لأي دراسة ميدانية، إذ تمثل جزءا من مجتمع الدراسة تسحب منه البيانات التي تسهم في فهم الظاهرة المدروسة وتحقيق أهداف البحث. ونظرا لصعوبة أو استحالة

[1] علي سموم الفرطوسي- شذى فؤاد الميداني ، مرجع سبق ذكره، ص72

دراسة المجتمع بأكمله في كثير من الحالات، يلجأ الباحث إلى اختيار عينة تكون ممثلة لهذا المجتمع، ما يتيح جمع البيانات بطرية أكثر واقعية وتنظيما وفاعلية.

وتعرف العينة sample، بأنها نموذجا يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصل المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك وحدات المجتمع المعني بالحث.[1]

كيفية اختيارها:

ويختلف نوع العينة المختارة باختلاف طبيعة الدراسة، وأهدافها وخصائص المجتمع المستهدف، وإمكانية الباحث. وفي ضوء طبيعة الدراسة الحالية، التي تتناول فئة اجتماعية يصعب الوصول إليها بسهولة – وهي فئة المسبوقين قضائيا – تم اعتماد عينة غير احتمالية بطريقة كرة الثلج، وتسمى أيضا بالعينة الشبكية حيث يرسم الباحث في هذا النوع من العينات صورة، أو لمحة محددة عن الخصائص المطلوبة في أفراد العينة، ثم يطلب من كل مشارك أي يقترح مشارك أخر أو أكثر تنطبق عليهم تلك الخصائص لكي يكونوا ضمن العينة. ومن الممكن استخدام هذه الإستراتيجية في المواقف التي لا يشكل الأشخاص المقصودين جماعة ذوى حدود وظيفية أو مكانية واحدة، ولكنهم موزعين هنا وهناك، على تجمعات وظيفية أو مكانية مختلفة. حيث يقدم الشخص المشارك بتقديم التوصية للباحث بمقابلة شخص آخر يحدد بالاسم، يمتلك معلومات وافية ومتعمقة. وقد يكون هذا الشخص في موقع وظيفي أو مكاني أخر. ويقوم هذا الشخص بالذات التوصية بالنسبة لشخص ثالث، ثم رابع وخامس، وهكذا تزداد العينة بالتوصية كل شخص مشارك بمشارك آخر. ويستمر كذلك حتى يصل إلى مرحلة الإشباع، بحث أن أفراد العينة التالية أصبحوا لا يضيفون شيئا فيما يقدمونه من معلومات، إلى ما قد تم جمعه.

حجم العينة: بلغ حجم العينة النهائية في هذه الدراسة 32 فردا من المسبوقين قضائيا، تم اختيارهم وفق تقنية كرة الثلج كما أسلفنا في السابق. وقد تم الحرص على تنويع أفراد العينة، وذلك بهدف الحصول على رؤية متعددة الأبعاد للظاهرة المدروسة.

[1] عامر قندلجي، منهجية البحث العلمي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص133

رابعا: أدوات جمع البيانات:

انطلاقا من طبيعة الأسئلة البحثية والفرضيات المطروحة، وخاصة السؤال الرئيسي الذي تمحور حول كيفية تأثير الوصم الاجتماعي على المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري، كان من الضروري اختيار أدوات قادرة على التقاط الأبعاد العميقة والمعقدة لهذه الظاهرة.

1- **الملاحظة:** يمكننا تعريف الملاحظة على أنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة.[1]

تم استخدام الملاحظة كأداة مساعدة وأولية لرصد بعض التفاعلات والسلوكيات التي لا يمكن التعبير عنها بسهولة في المقابلات، مثل مواقف التهميش أو التجنب من قبل المجتمع، أو الانسحاب الاجتماعي من طرف المسبوقين قضائيا أنفسهم. وقد ساعدت هذه الأداة في تعزيز فهم الظاهرة في سياقها الطبيعي، من متابعة غير مباشرة لبعض جوانب التفاعل الاجتماعي

2- **المقابلة:** وهي أداة وأسلوب عبارة عن حوار، أو محادثة أو مناقشة موجهة، تكون بين الباحث عادة من جهة، وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى، وذلك بغرض التوصل إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة، يحتاج الباحث التوصل إليها والحصول عليها، في ضوء أهداف وأسئلة بحثه. وتمثل المقابلة مجموعة من الأسئلة والاستفسارات والإيضاحات، التي يتطلب الإجابة عليها، أو التعقيب عليها.[2]

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المقابلات الموجهة، لكونها الأداة الأكثر ملائمة لجمع بيانات نوعية معمقة حول تجارب المبحوثين، وفهم كيف يعيشون مع الوصم الاجتماعي، وما أثره على تصوراتهم الذاتية وعلاقاتهم الاجتماعية. تم إعداد دليل مقابلة مغلقة يحتوي أربع محاور محو الأول للبيانات

[1] سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص151

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سبق ذكره، ص171

الشخصية والمحور الثاني للفرضية الأولى والمحور الثاني للفرضية الأولى والمحور الثالث للفرضية الثانية والمحور الرابع للفرضية الثالثة، ما يعادل 36 سؤالا طرحت على عينة المسبوقين قضائيا

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على برنامج الحزم الإحصائية (spss) في عملية تفريغ البيانات وتبويبها في جداول بسيطة ومركبة.

وهو أحد أشهر البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الكمية في مختلف مجالات البحث العلمي، خصوصا في العلوم الاجتماعية، يتيح للمستخدمين إجراء التحليلات الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وبناء النماذج، وتمثيل البيانات بيانا بطريقة سهلة وفعالة.[1]

سادسا: خصائص العينة:

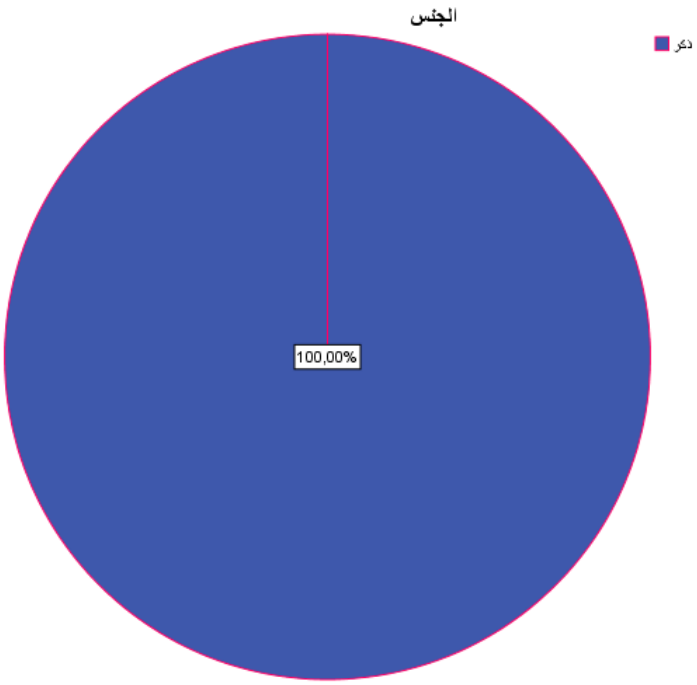
المحور الأول: البيانات الشخصية

1- متغير الجنس

الجدول رقم 01: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

	التكرارات	النسب
ذكر	32	%100
أنثى	0	%0
المجموع	32	%100

[1] شوادي عبد الحميد عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss ،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص15



الشكل رقم 02: يمثل الدائرة النسبية لمتغير الجنس

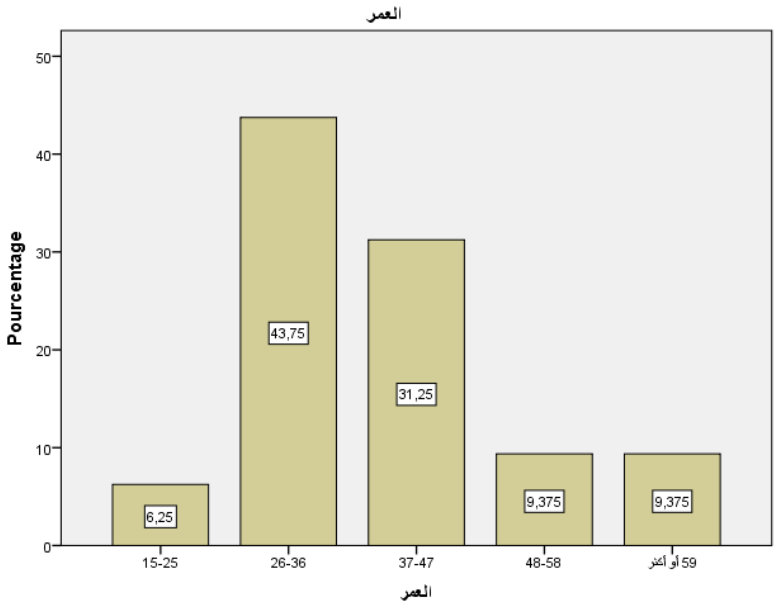
يتبين من الجدول أن جميع أفراد العينة من الذكور بنسبة 100%، دون وجود أي مشاركة نسوية.

يشير هذا التوزيع إلى أن الذكور يشكلون الفئة الغالبة في السجون الجزائرية، ما يجعل حضورهم في الدراسات حول ما بعد الإفراج أكثر تكرارًا. كما أن غياب النساء قد يُعزى إلى صعوبة الوصول إليهن بعد الإفراج، نتيجة لخصوصية وضعهن الاجتماعي وزيادة مستويات الوصم والرقابة الاجتماعية التي يتعرضن لها مقارنة بالذكور.

2- متغير العمر

الجدول رقم 02: توزيع المبحوثين حسب متغير العمر

	التكرارات	النسب
من 15-25 سنة	2	%6.3
من 26-36 سنة	14	%43.8
من 37-47 سنة	10	%31.3
من 48-58 سنة	3	%9.4
أكبر من 59 سنة	3	%9.4
المجموع	32	%100



الشكل رقم 03: يمثل مخطط الأعمدة لمتغير العمر

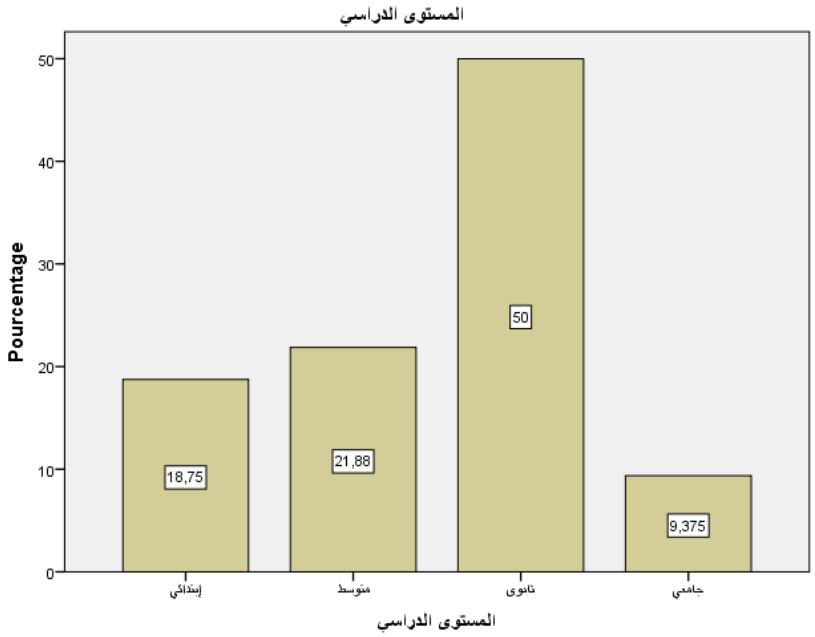
أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 26 و36 سنة بنسبة 43.8%، يليهم من هم بين 37 و47 سنة بنسبة 31.3%. أما الفئات العمرية الأصغر والأكبر سنًا فقد مثلت نسبًا أقل.

يعكس هذا التوزيع أن فئة الشباب في مرحلة القوة الإنتاجية (26–36 سنة) هي الأكثر عرضة للتجربة السجنية، وربما أكثر انخراطًا في سلوكيات قد تؤدي للعقوبة. كما يشير إلى أن إعادة الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة تعتبر أولوية، لارتباطها بسن العمل والمسؤوليات الاجتماعية، ما يتطلب تدخلات خاصة لتهيئة بيئة داعمة بعد الإفراج.

3- متغير المستوى الدراسي

الجدول رقم 03: توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

	التكرارات	النسب
ابتدائي	6	%18.8
متوسط	7	%21.9
ثانوي	16	%50
جامعي	3	%9.4
المجموع	32	%100



الشكل رقم 04: يمثل مخطط الأعمدة لمتغير المستوى الدراسي

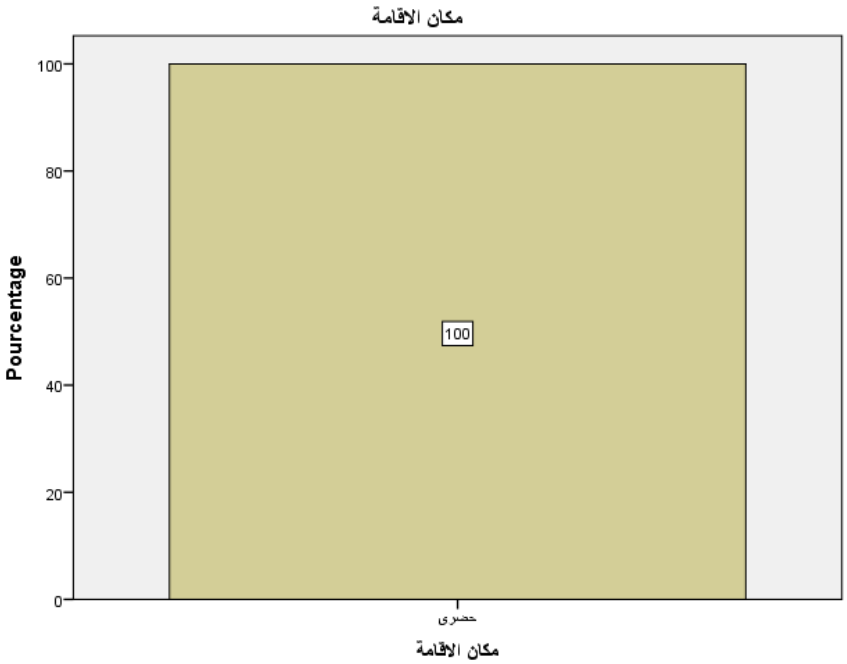
يتضح أن نصف العينة (50%) من ذوي المستوى الثانوي، بينما يشكل الحاصلين على مستوى ابتدائي ومتوسط نسبة معتبرة (40.7%)، في حين أن نسبة الجامعيين منخفضة (9.4%).

تشير النتائج إلى أن أغلب المبحوثين يملكون مستوى تعليمي متوسط إلى منخفض، وهو ما قد يعكس صعوبات في الوعي القانوني أو المهارات الاجتماعية والاقتصادية، مما يزيد من احتمالية التورط في السلوك الإجرامي. كما أن هذا المستوى قد يعيق فرصهم في الاندماج ما بعد الإفراج، ويبرز الحاجة إلى برامج تأهيل مهني وتعليمي داخل السجون وخارجها لتعزيز فرص إعادة الإدماج.

4- متغير مكان الإقامة

الجدول رقم 04: توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة

	التكرارات	النسب
حضري	32	%100
شبه حضري	0	%0
ريفي	0	%0
المجموع	32	%100



الشكل رقم 05: يمثل مخطط الأعمدة لمتغير مكان الإقامة

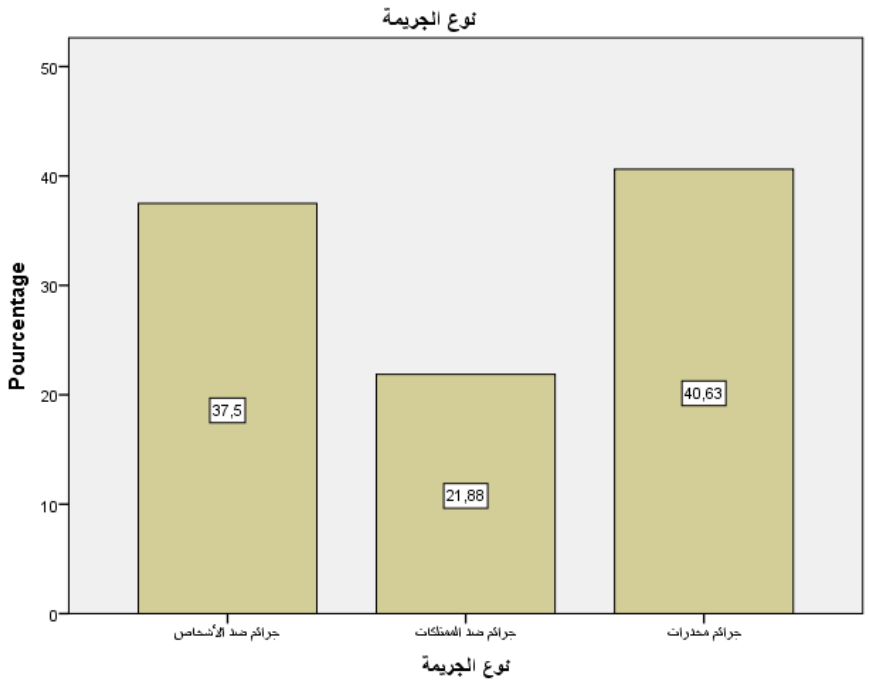
تشير البيانات إلى أن جميع المبحوثين (100%) يقيمون في مناطق حضرية، دون أي تمثيل للمناطق الريفية أو شبه الحضرية.

يعكس هذا التوزيع الحضري الكامل عينة مركزة في المدن، مما قد يرتبط بطبيعة الجرائم المرتكبة أو تسهيلات المتابعة بعد الإفراج. كما أن الحياة الحضرية قد توفر فرصًا أكبر للاندماج، لكنها في الوقت نفسه تُعرّض المفرج عنهم لاحتكاك أكبر بنظرة المجتمع، مما قد يزيد من حدة الوصم الاجتماعي. وهذا يستدعي تدخلًا مؤسساتيًا حضريًا لتسهيل إعادة الإدماج عبر فرص العمل والدعم النفسي والاجتماعي.

5- نوع الجريمة

الجدول رقم 05: توزيع المبحوثين حسب نوع الجريمة

	التكرارات	النسب
جرائم ضد الأشخاص	12	%37.5
جرائم ضد الممتلكات	7	%21.9
جرائم المخدرات	13	%40.6
المجموع	32	%100



الشكل رقم 06: يمثل مخطط الأعمدة لنوع الجريمة

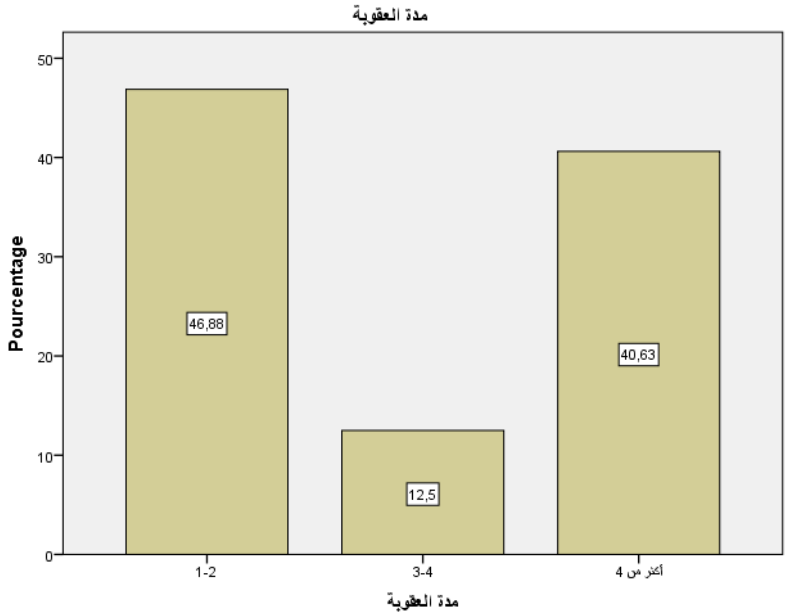
تبيّن المعطيات أن أكثر أنواع الجرائم ارتكابًا في العينة هي جرائم المخدرات بنسبة 40.6%، تليها جرائم ضد الأشخاص بنسبة 37.5%، ثم جرائم ضد الممتلكات بنسبة 21.9%.

يشير ارتفاع نسبة جرائم المخدرات إلى تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمحيط الحضري الذي تنتمي إليه العينة. كما تعكس النسبة المرتفعة لجرائم الأشخاص وجود دوافع تتعلق بالعنف أو النزاعات الفردية. هذا التنوع في نوعية الجرائم قد يؤثر على صورة المفرج عنهم في المجتمع ودرجة وصمهم، إذ ترتبط بعض الجرائم بوصم اجتماعي أشد، مما يُعقّد مسار إعادة الإدماج، ويجعل الحاجة إلى برامج متخصصة ومُصنّفة حسب نوع الجريمة أمرًا ضروريًا.

6- متغير مدة العقوبة

الجدول رقم 06: توزيع المبحوثين حسب متغير مدة العقوبة

	التكرارات	النسب
أقل من 2 سنوات	15	%46.9
من 3 إلى 4 سنوات	4	%12.5
أكثر من 4 سنوات	13	%40.6
المجموع	32	%100



الشكل رقم 07: يمثل مخطط الأعمدة لمتغير مدة العقوبة

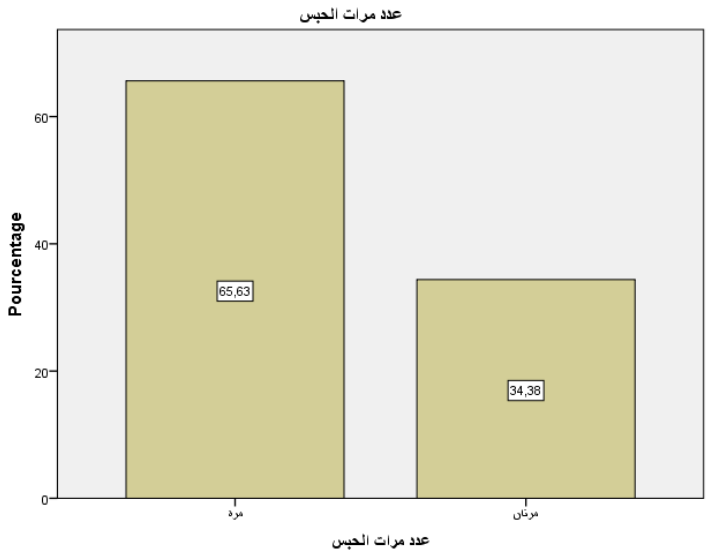
تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين (46.9%) قضوا مدة عقوبة تقل عن سنتين، في حين أن 40.6% قضوا أكثر من أربع سنوات، ونسبة أقل (12.5%) تتراوح عقوبتهم بين 3 و4 سنوات. هذا التوزيع يوضح وجود تفاوت في مدة العقوبات بين أفراد العينة، مما قد يعكس تنوعًا في خطورة الجرائم المرتكبة أو ظروف الحكم القضائي.

مدة العقوبة تؤثر بشكل مباشر على فرص إعادة الإدماج، فكلما كانت العقوبة أطول، زادت احتمالية مواجهة المفرج عنه لصعوبات أكثر في الاندماج الاجتماعي والنفسي بسبب الانقطاع الطويل عن محيطه. أما مدة العقوبة القصيرة فقد تمنح فرصة أسرع للعودة إلى المجتمع مع تحديات أقل نسبيًا. لذلك، من الضروري أن تراعي برامج إعادة الإدماج هذه الفروقات في مدة العقوبة عند تصميم التدخلات والدعم المقدم للمفرج عنهم.

7- متغير عدد مرات الدخول للمؤسسة العقابية

الجدول رقم 07: توزيع المبحوثين حسب متغير عدد مرات الدخول للمؤسسة العقابية

	التكرارات	النسب
مرة واحدة	21	%65.6
مرتان	11	%34.4
ثلاث مرات أو أكثر	0	%0
المجموع	32	%100



الشكل رقم 08: يمثل مخطط الأعمدة لمتغير عدد مرات الدخول للمؤسسة العقابية

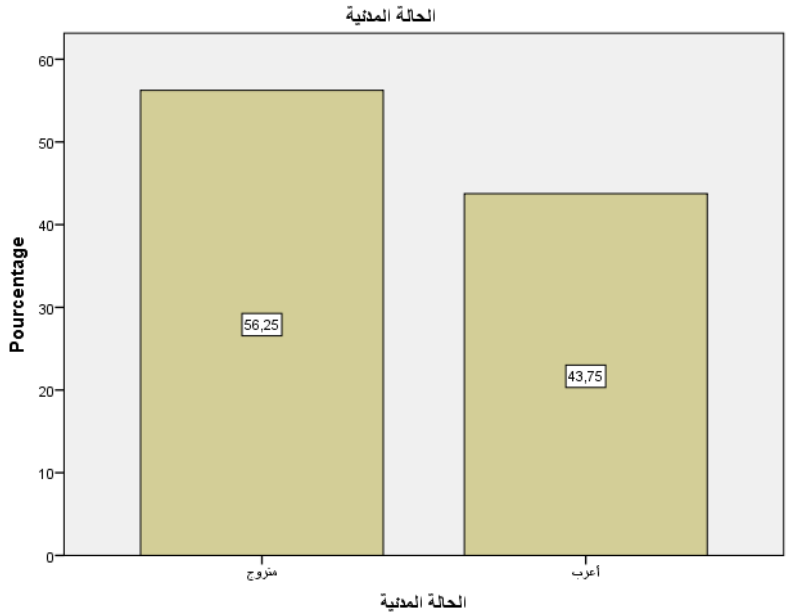
يبين الجدول أن أغلبية المبحوثين (65.6%) دخلوا السجن مرة واحدة فقط، في حين بلغت نسبة من دخلوا مرتين 34.4%، مع غياب تام لمن دخلوا السجن ثلاث مرات أو أكثر. يدل هذا التوزيع على أن أكثر من نصف العينة لا يمتلكون سجل تعدد حالات الحبس، مما قد يشير إلى احتمالية توافر فرص أفضل لإعادة الإدماج الاجتماعي مقارنةً بالمفرج عنهم الذين لديهم سجلات متعددة.

تعدد مرات الدخول إلى السجن غالبًا ما يرتبط بزيادة وصمة العار الاجتماعية وصعوبات أكبر في إعادة الإدماج بسبب تكرار السلوك الإجرامي أو الظروف الاجتماعية التي لم تتحسن. لذلك، يعد التركيز على دعم المفرج عنهم الذين يدخلون السجن لأول مرة فرصة مهمة لتقليل معدلات العودة والحد من الانتكاسات الإجرامية.

8- الحالة المدنية

الجدول رقم 08: توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية

	التكرارات	النسب
متزوج	18	%56.3
أعزب	14	%43.8
مطلق	0	%0
أرمل	0	%0
المجموع	32	%100



الشكل رقم 09: يمثل مخطط الأعمدة للحالة المدنية

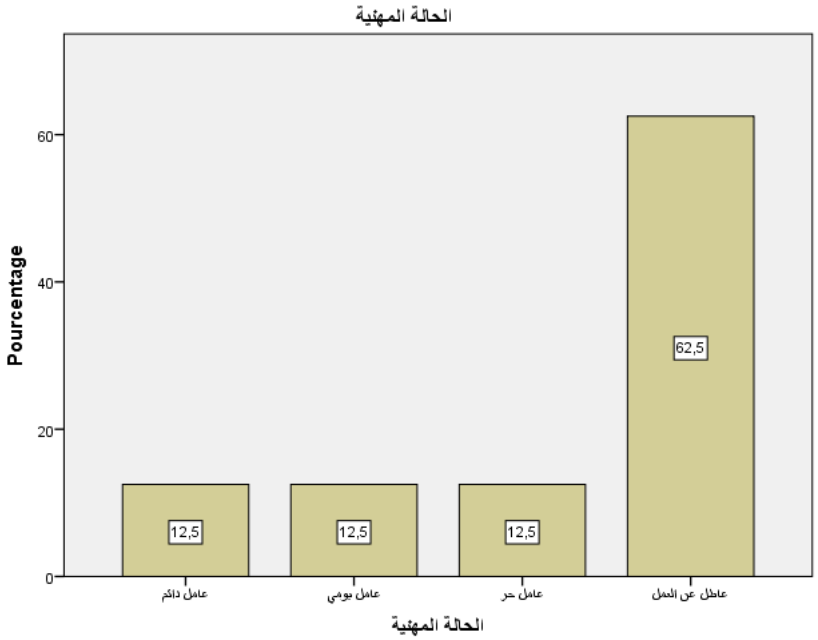
يوضح الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (56.3%) متزوجون، فيما يشكل العزاب نسبة 43.8%، مع غياب المطلقين والأرامل في العينة. هذا التوزيع يعكس أن الزواج يشكل عنصرًا مهمًا في حياة المبحوثين، وربما يوفر دعمًا نفسيًا واجتماعيًا أثناء وبعد فترة السجن.

كون أكثر من نصف المبحوثين متزوجين قد يشير إلى وجود روابط أسرية قد تساعد في تسهيل عملية إعادة الإدماج، رغم التحديات التي تواجهها الأسر في التعامل مع وصمة السجن. في المقابل، نسبة العزاب الكبيرة تستدعي الانتباه إلى دعمهم خاصةً في بناء علاقات اجتماعية سليمة وتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع.

9- الحالة المهنية

الجدول رقم 09: توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية

	التكرارات	النسب
عمل دائم	4	%12.5
عمل يومي	4	%12.5
عمل حر	4	%12.5
عاطل عن العمل	20	%62.5
المجموع	32	%100



الشكل رقم 10: يمثل مخطط الأعمدة للحالة المهنية

تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثين (62.5%) عاطلون عن العمل، بينما يمتلك 37.5% منهم نوعًا من العمل سواء كان دائمًا أو يوميًا أو حرًا بنسب متساوية (12.5% لكل فئة). هذه النسبة المرتفعة للعاطلين تعكس تحديات كبيرة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمفرج عنهم، حيث إن البطالة تعد من أهم عوامل العودة إلى السلوك الإجرامي أو الشعور بالعزلة والوصم الاجتماعي.

غياب فرص العمل المستقرة يفرض ضرورة تطوير برامج مهنية وتأهيلية موجهة لتحسين فرص التشغيل للمفرج عنهم، سواء عبر دعم المشاريع الصغيرة، التدريب المهني، أو خلق فرص عمل ملائمة في السوق المحلي. كما أن دعم الجانب الاقتصادي يعزز من فرص إعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة، ابتداءً من مجلات الدراسة حيث تم تحديد المجال المكاني بمدينة بئر العاتر بولاية تبسة نظرا لخصوصيتها الاجتماعية، أما المجال الزماني فقد امتد من ديسمبر 2024 إلى ماي 2025، وشمل مختلف مراحل البحث من الإعداد النظري إلى جمع البيانات وتحليلها، ثم تطرقنا إلى المناهج المستخدمة في الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته مع طبيعة الموضوع، ثم انتقلنا إلى العينة وكيفية اختيارها فقد تم اختيار عينة من المسبوقين قضائيا بتقنية كرة الثلج، ثم تطرقنا إلى أدوات جمع البيانات فقد استخدمت المقابلة الموجهة كأداة رئيسية لجمع البيانات، إلى جانب الملاحظة كأداة مساعدة، أما تحليل البيانات فتم بطريقة كمية وكيفية باستخدام برنامج spss

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة

رابعا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

خامسا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

سادسا: استنتاج عام لنتائج الدراسة

تمهيد:

يعد هذا الفصل من المراحل الحاسمة والمفصلية في هذه الدراسة، إذ يتم فيه عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها انطلاقا من البيانات الميدانية التي جمعت باستخدام أدوات البحث المختلفة، وعلى رأسها المقابلات شبه الموجهة، ويهدف هذا الفصل إلى ربط النتائج المتحصل عليها بالفرضيات التي تم طرحها سابقا في ضوء الإشكالية المركزية، وذلك من خلال تفسير المعطيات الميدانية وتحليلها بطريقة علمية، بالاعتماد على المقاربات النظرية المناسبة، وعلى ما ورد في الدراسات السابقة من نتائج ومقاربات تحليلية، كما يسعى هذا الفصل إلى إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين ما كشفه الواقع الميداني وبين ما أوردته الأدبيات السوسيولوجية حول موضوع الوصم الاجتماعي والاندماج،ما يسمح لنا باختبار صحة الفرضيات من جهة، وبتعميق الفهم السوسيولوجي للظاهرة المدروسة من جهة أخرى، بما يسهم في تقديم استنتاجات دقيقة وتوصيات عملية قابلة للتنفيذ.

أولا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

المحور الثاني: الفرضية الأولى

10- استبعاد من الوظائف والأنشطة بعد الخروج من المؤسسة العقابية.

الجدول رقم 10: توزيع إجابات المبحوثين حسب استبعاد من الوظائف والأنشطة بعد الخروج من

استبعاد من الوظائف والأنشطة بعد الخروج من المؤسسة العقابية.		
	التكرارات	النسب
نعم	21	%65.6
أحيانا	5	%15.6
لا	6	%18.8
المجموع	32	%100

المؤسسة العقابية.

تشير النتائج إلى أن أغلبية المبحوثين (65.6%) تعرضوا لاستبعاد مباشر أو غير مباشر من الوظائف والأنشطة بعد خروجهم من المؤسسة العقابية، بينما ذكر 15.6% أنهم يواجهون الاستبعاد أحيانًا، في حين أن 18.8% منهم نفوا تعرضهم لهذا الاستبعاد.

يعكس هذا الواقع حالة من الوصم الاجتماعي والتمييز الذي يواجه المفرج عنهم، حيث يحد الاستبعاد من فرص العمل والنشاطات الاجتماعية من قدرتهم على إعادة الإدماج والاستقلال الاقتصادي، مما يعزز إحساسهم بالعزلة والنبذ الاجتماعي.

هذه النتيجة تؤكد أهمية تبني سياسات وإجراءات تضامنية تُقلل من حدة التمييز في سوق العمل والمجتمع، مثل برامج دعم التوظيف، التوعية المجتمعية، وتفعيل آليات حماية حقوق المفرج عنهم، لضمان فرص عادلة لإعادة الإدماج.

11- عدم الإشراك في الحوارات الجماعية

الجدول رقم 11: توزيع إجابات المبحوثين حسب عدم إشراك في الحوارات الجماعية.

عدم الإشراك في الحوارات الجماعية		
	التكرارات	النسب
نعم	14	%43.8
أحيانا	11	%34.4
لا	7	%21.9
المجموع	32	%100

تكشف النتائج أن 43.8% من المبحوثين يشعرون بعدم إشراكهم بشكل كامل في الحوارات الجماعية بعد خروجهم من السجن، فيما يرى 34.4% منهم أن هذا يحدث أحيانًا، بينما يعتقد 21.9% أنهم مشمولون في هذه الحوارات.

هذا الوضع يعكس ظاهرة العزلة الاجتماعية وعدم التفاعل مع المحيط الجماعي، مما يفاقم من مشاعر النبذ والوصم التي يعاني منها المفرج عنهم. عدم المشاركة في الحوارات الجماعية يؤثر سلبًا على شعورهم بالانتماء والفعالية الاجتماعية، ويُضعف من فرص بناء شبكة دعم قوية تساعد في إعادة الإدماج.

تظهر الحاجة إلى تبني سياسات تعزيز المشاركة الاجتماعية للمفرج عنهم، من خلال إشراكهم في برامج وورشات جماعية تهدف إلى بناء مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي، وتوفير فضاءات حوارية آمنة تشجع على التعبير والاستماع المتبادل.

12- **الإقصاء من التوظيف رغم استيفاء الشروط.**

الجدول رقم 12: توزيع إجابات المبحوثين حسب إقصاء من التوظيف رغم استيفاء الشروط.

	إقصاء من التوظيف رغم استيفاء الشروط.	
	التكرارات	النسب
نعم	26	%81.3
لا	6	%18.8
المجموع	32	%100

تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين (81.3%) تعرضوا للإقصاء من فرص التوظيف رغم استيفائهم للشروط المطلوبة، في مقابل 18.8% فقط لم يواجهوا هذا الإقصاء.

هذا يعكس واقعًا مؤلمًا يتعلق بالوصم الاجتماعي والعقبات التي يضعها المجتمع أو سوق العمل أمام المفرج عنهم، حيث لا تُقيّم كفاءاتهم أو مؤهلاتهم بشكل موضوعي، بل يُحكم عليهم بناءً على ماضيهم القضائي. هذا الإقصاء يمثل حاجزًا قويًا أمام إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ويزيد من احتمال تكرار السلوك الإجرامي نتيجة لعدم وجود بدائل قانونية وكريمة للعيش.

تدعو هذه النتيجة إلى ضرورة إقرار تشريعات تحمي حق المفرج عنهم في العمل، مع حملات توعية لتغيير النظرة المجتمعية السلبية، إضافة إلى برامج مهنية ودعم نفسي لمساعدتهم على الاندماج.

13- **سبب الإقصاء من التوظيف رغم استيفاء الشروط.**

الجدول رقم 13: توزيع إجابات المبحوثين حسب عدم إشراك في الحوارات الجماعية.

سبب الإقصاء من التوظيف رغم استيفاء الشروط		
	التكرارات	النسب
رفض مباشر	13	%40.6
أسباب غير واضحة	13	%40.6
فرص معقولة	0	%0
المجموع	26	%81.2

يوضح الجدول أن من تم إقصاؤهم من التوظيف (26 مبحوثًا) يواجهون أسبابًا رئيسية للإقصاء، يتساوى فيها من يعانون من رفض مباشر من طرف أصحاب العمل (40.6%) ومن لا تُعرف لهم أسباب واضحة للإقصاء (40.6%). ولا توجد حالات تم الإقصاء فيها مع وجود فرص معقولة.

هذا يدل على وجود معوقات واضحة وغير معلنة في سوق العمل، حيث يواجه المفرج عنهم رفضًا صريحًا أحيانًا، وفي أحيان أخرى يُستبعدون بدون تبرير واضح، مما يضفي على عملية الإقصاء طابع الغموض والتمييز غير الرسمي.

هذه الظاهرة تؤكد مدى عمق الوصم الاجتماعي وتأثيره السلبي في حرمان المفرج عنهم من فرص عادلة، وتبرز الحاجة إلى شفافية أكبر في سياسات التوظيف، وآليات رقابية تمنع التمييز غير المبرر، إضافة إلى دعم موجه لمساعدتهم في تجاوز هذه العقبات.

14- **تحيز للآخرين في حالات سوء التفاهم.**

الجدول رقم 14: توزيع إجابات المبحوثين حسب تحيز للآخرين في حالات سوء التفاهم.

تحيز للآخرين في حالات سوء التفاهم		
	التكرارات	النسب
نعم	18	%56.3
أحيانا	13	%40.6
لا	1	%3.1
المجموع	32	%100

تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (56.3%) يواجهون تحيّزًا واضحًا من الآخرين تجاههم في حالات سوء التفاهم، بينما يلاحظ 40.6% أن هذا يحدث أحيانًا، في حين أن نسبة قليلة جدًا (3.1%) لم يشعروا بهذا التحيّز.

هذا التحيّز يعكس استمرار الوصم الاجتماعي الذي يرافق المفرج عنهم، حيث يُفسّر سلوكهم وسوء التفاهمات معهم من منظور سلبي مسبق، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات في العلاقات الاجتماعية وتدهور فرص الاندماج. مثل هذا التحيّز يمكن أن يولّد شعورًا بالعزلة والرفض، ويزيد من الضغط النفسي والاجتماعي عليهم.

ومن هنا تتجلى أهمية حملات التوعية والتثقيف الاجتماعي لخفض هذا التحيّز، بالإضافة إلى توفير دعم نفسي واجتماعي للمفرج عنهم لمساعدتهم على مواجهة هذه المواقف بشكل صحي.

15- قضاء الوقت بعد العقوبة

الجدول رقم 15: توزيع إجابات المبحوثين حسب قضاء الوقت بعد العقوبة.

قضاء الوقت بعد العقوبة		
	التكرارات	النسب
لوحدك	15	%46.9
مع الآخرين	17	%53.1
المجموع	32	%100

تشير النتائج إلى توازن نسبي بين المبحوثين الذين يقضون أوقاتهم بعد الإفراج وحدهم (46.9%) وأولئك الذين يقضونها مع الآخرين (53.1%).

قضاء الوقت وحيدًا قد يعكس شعورًا بالعزلة أو الصعوبة في إعادة بناء علاقات اجتماعية ناجحة بعد العقوبة، وربما يدل على مشاكل في الاندماج أو تجنب الاحتكاك المجتمعي بسبب الوصم أو عدم الثقة. أما الذين يقضون وقتهم مع الآخرين فقد يكون لديهم شبكات دعم اجتماعية تساعدهم على الاندماج وتعزيز إعادة بناء حياتهم.

هذه النتيجة تُبرز أهمية تعزيز الدعم الاجتماعي والتشبيك الاجتماعي للمفرج عنهم، سواء عبر برامج التأهيل أو المجتمعات الداعمة، مما يساعدهم على تخطي العزلة وتقوية الروابط الاجتماعية الإيجابية.

16- **قلة الدعوات من الأصدقاء.**

الجدول رقم 16: توزيع إجابات المبحوثين حسب قلة الدعوات من الأصدقاء.

قلة الدعوات من الأصدقاء		
	التكرارات	النسب
دائما	13	%40.6
أحيانا	11	%34.4
أبدا	8	%25
المجموع	32	%100

تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين (40.6%) يعانون من قلة الدعوات الاجتماعية من أصدقائهم بشكل دائم، بالإضافة إلى 34.4% يواجهون ذلك أحيانًا. فقط ربع العينة (25%) يعلنون أنهم لا يعانون من هذه المشكلة.

قلة الدعوات تمثل مؤشرًا واضحًا على العزلة الاجتماعية التي يواجهها المفرج عنهم، وهي ظاهرة تعزز من الوصم الاجتماعي والعزلة النفسية، مما يحد من فرص إعادة الإدماج الاجتماعي والاندماج الفعلي في المجتمع. هذا النقص في التفاعل الاجتماعي قد يؤدي إلى مشاعر الاغتراب والرفض، ويزيد من خطر العودة إلى السلوكيات السابقة أو الانسحاب الاجتماعي.

لذلك، من الضروري العمل على خلق بيئات اجتماعية داعمة تشجع على التواصل وتعزز من الروابط الاجتماعية بين المفرج عنهم وأصدقائهم والمجتمع ككل.

17- ندرة الدعوات للمناسبات العائلية.

الجدول رقم 17: توزيع إجابات المبحوثين حسب ندرة الدعوات للمناسبات العائلية.

ندرة الدعوات للمناسبات العائلية.		
	التكرارات	النسب
نعم	21	%65.6
أحيانا	4	%12.5
لا	7	%21.9
المجموع	32	%100

تعكس النتائج أن أغلبية كبيرة من المبحوثين (65.6%) يعانون من ندرة الدعوات للمناسبات العائلية، بينما 12.5% يعانون منها أحيانًا، في مقابل 21.9% لا يواجهون هذه المشكلة.

هذا النقص في الدعوات العائلية يشير إلى تأثير الوصم الاجتماعي والوصمة المرتبطة بالماضي الجنائي التي تؤثر سلبًا على العلاقات الأسرية. قد يؤدي هذا إلى شعور بالإقصاء داخل المحيط العائلي، ويزيد من الشعور بالوحدة والانعزال، مما يضع عوائق إضافية أمام إعادة الإدماج الاجتماعي.

إن المشاركة في المناسبات العائلية تمثل فرصة مهمة لتعزيز العلاقات والدعم الاجتماعي، وندرة هذه المشاركة تعني حرمانًا من شبكات الدعم العاطفي والاجتماعي الضرورية للتكيف والاندماج.

بالتالي، تبرز الحاجة إلى برامج دعم وإرشاد عائلي تساعد في تخفيف آثار الوصم وتحسين تواصل الأسر مع المفرج عنهم.

18- **التردد على المحلات التجارية أو المقاهي.**

الجدول رقم 18: توزيع إجابات المبحوثين حسب التردد على المحلات التجارية أو المقاهي.

التردد على المحلات التجارية أو المقاهي		
	التكرارات	النسب
عزلة اجتماعية	8	%25
أماكن عامة	3	%9.4
تجمعات اجتماعية	21	%65.6
المجموع	32	%100

تشير البيانات إلى أن غالبية المبحوثين (65.6%) يترددون على المحلات التجارية أو المقاهي ضمن تجمعات اجتماعية، ما يعكس رغبتهم في التواصل الاجتماعي والحضور الجماعي. في المقابل، 25% من العينة يعبرون عن عزلة اجتماعية في هذه الأماكن، أي يترددون عليها بمفردهم أو يشعرون بالعزلة رغم التواجد.

أما النسبة الصغيرة (9.4%) التي تفضل التردد على أماكن عامة بدون تفاعل اجتماعي، فقد تعكس حالة من الحذر أو عدم الاندماج الكامل في المجتمع.

هذا التفاوت يعكس تأثير الوصم الاجتماعي، إذ أن بعض المفرج عنهم ينجحون في بناء علاقات اجتماعية داعمة، بينما يعاني آخرون من العزلة أو عدم الشعور بالانتماء حتى في الأماكن العامة.

يشير هذا إلى أهمية دعم المبادرات الاجتماعية التي تشجع على التفاعل الجماعي وتقوي الروابط الاجتماعية، خاصة في فضاءات الترفيه والتواصل مثل المقاهي والمحلات.

19- زيادة ساعات النوم بعد الإفراج.

الجدول رقم 19: توزيع إجابات المبحوثين حسب زيادة ساعات النوم بعد الإفراج.

زيادة ساعات النوم بعد الإفراج		
	التكرارات	النسب
نعم	21	%65.6
أحيانا	2	%6.3
لا	9	%28.1
المجموع	32	%100

توضح النتائج أن أغلبية كبيرة من المبحوثين (65.6%) يعانون من زيادة ساعات النوم بعد الإفراج، بينما 6.3% أحيانًا، و28.1% لا يعانون من ذلك.

زيادة ساعات النوم قد تعكس عدة عوامل نفسية واجتماعية، منها الشعور بالإرهاق النفسي أو الهروب من الواقع الصعب بعد الإفراج، خاصة مع وجود عوائق اجتماعية ووصمة اجتماعية تعيق اندماجهم.

كذلك، قد ترتبط هذه الظاهرة بحالة من الإحباط أو الاكتئاب الناتجة عن صعوبات إعادة الاندماج، والعزلة الاجتماعية، وقلة الدعم الاجتماعي.

هذا المؤشر يدعو إلى ضرورة تقديم دعم نفسي وتدخلات تأهيلية للمفرج عنهم، بهدف مساعدتهم على استعادة نشاطهم اليومي وضبط نمط حياتهم بشكل صحي، بما يعزز فرص نجاح إعادة الإدماج.

20- سبب زيادة ساعات النوم بعد الإفراج.

الجدول رقم 20: توزيع إجابات المبحوثين حسب سبب زيادة ساعات النوم بعد الإفراج

سبب زيادة ساعات النوم بعد الإفراج.		
	التكرارات	النسب
اكتئاب نفسي	11	%34.4
تعب عام	9	%28.1
راحة منتظمة	1	%3.1
المجموع	21	%65.6

توضح النتائج أن السبب الرئيسي لزيادة ساعات النوم بعد الإفراج هو الاكتئاب النفسي (34.4%)، يليه التعب العام (28.1%)، بينما نسبة قليلة جداً تبرر ذلك كنوع من الراحة المنتظمة (3.1%).

هذا يشير إلى أن الحالة النفسية للمفرج عنهم بعد الخروج من المؤسسة العقابية تعاني من تحديات كبيرة، حيث يعاني أكثر من ثلثهم من أعراض نفسية تؤدي إلى زيادة الحاجة للنوم كنوع من الهروب أو الاسترخاء.

التعب العام قد يكون مرتبطاً بالحالة الصحية أو الضغوط المعيشية والاجتماعية، ما يعزز الحاجة لتدخلات صحية ونفسية لدعم هذه الفئة.

النتائج تؤكد أهمية إدماج الدعم النفسي في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي لتقليل آثار التوتر والاكتئاب وتحسين جودة الحياة بعد الإفراج.

21- العلاقة بين المشاركة في الحوار الاجتماعي وزيادة ساعات النوم بعد الإفراج

الجدول (21) يبين توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين إشراكه في الحوار عند مجالسة الآخرين، وقضائه وقتًا طويلاً في النوم بعد خروجه من المؤسسة العقابية

المشاركة في الحوار الاجتماعي		زيادة ساعات النوم بعد الإفراج							
		اكتئاب نفسي		تعب عام		راحة منتظمة		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
	نعم	3	27.3%	3	33.3%	1	100.0%	7	33.3%
	أحيانا	6	54.5%	4	44.4%	0	0.0%	10	47.6%
	لا	2	%18.2	2	22.2%	0	0.0%	4	19.0%
	المجموع	11	52.4%	9	42.9%	1	4.8%	21	100%

يوضح الجدول أن زيادة ساعات النوم بعد الإفراج ترتبط بشكل واضح بالاكتئاب النفسي والتعب العام. حيث أشار أغلب المبحوثين الذين يزيدون من مدة نومهم إلى معاناتهم من مشاعر اكتئابية أو إرهاق بدني، ما يعكس تأثير الضغوط النفسية والجسدية التي يمرون بها بعد الخروج من المؤسسة العقابية. أما الذين ينامون أحيانًا لفترات أطول، فهم غالبًا ما يعانون من تقلبات في الحالة النفسية والجسدية، في حين أن نسبة أقل منهم لا تظهر زيادة في النوم، مما يشير إلى تباين في الاستجابات الفردية لما بعد الإفراج. يعكس هذا الوضع الحاجة الملحة إلى تقديم دعم نفسي وجسدي مستمر للمفرج عنهم، كجزء من برامج إعادة الإدماج التي تهدف إلى تحسين صحتهم النفسية والجسدية ومساعدتهم على مواجهة تحديات الحياة بعد السجن.

22- العلاقة بين التحيز والتمييز وبين ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات

الجدول (22) يبين توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين التحيز والتمييز وبين ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات

		ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات							
		انفعال سلبي		تجنب المواجهة		تعامل هادئ		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
التحيز والتمييز	نعم	8	72.7%	4	66.7%	0	0.0%	12	70.6%
	أحيانا	2	18.2%	2	33.3%	0	0.0%	4	23.5%
	لا	1	9.1%	0	0.0%	0	0.0%	1	5.9%
	المجموع	11	100.0%	6	100.%	0	0.0%	17	100.0%

يوضح الجدول أن المبحوثين يعبرون عن ردود فعل متفاوتة تجاه المواقف الاجتماعية التي يواجهونها بعد الإفراج، مع غياب تام للسلوك الهادئ كآلية تعامل. حيث يظهر أن نسبة كبيرة من المبحوثين تتسم بردود فعل انفعالية سلبية، إذ يشير 72.7% منهم إلى أنهم يعبرون عن انفعالات سلبية بشكل دائم عند مواجهة الضغوط أو المواقف الاجتماعية المحرجة. كما أن 66.7% من المبحوثين يتجنبون المواجهة في مثل هذه الحالات، ما يعني أن أكثر من نصف العينة تلجأ إلى الانسحاب أو الحياد كآلية دفاعية تجاه الصراعات الاجتماعية التي قد تنشأ بسبب وصمة السجن أو الاستبعاد الاجتماعي.

هذا الوضع يدل على أن أغلب المفرج عنهم يواجهون صعوبات نفسية كبيرة في التفاعل مع محيطهم الاجتماعي، حيث تتسبب ردود الفعل الانفعالية أو تجنب المواجهة في تعقيد عملية إعادة الإدماج، إذ تقلل من فرصهم في بناء علاقات اجتماعية إيجابية تدعمهم بعد الخروج من المؤسسة العقابية. عدم وجود

سلوكيات تعامل هادئة يعكس غياب استراتيجيات تكيف فعالة، مما قد يؤدي إلى تفاقم مشاعر العزلة والوصم الاجتماعي، ويزيد من احتمال الوقوع في مشكلات نفسية مثل القلق والاكتئاب.

23- تحليل العلاقة بين دعوات الأصدقاء للمجالسة ونوع الجريمة المرتكب

		نوع الجريمة المرتكبة							
		جرائم ضد الأشخاص		جرائم ضد الممتلكات		جرائم مخدرات		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
دعوات الأصدقاء للمجالسة	دائما	6	50.0%	5	71.4%	2	15.4%	13	40.6%
	أحيانا	4	33.3%	1	14.3%	6	46.2%	11	34.4%
	أبدا	2	16.7%	1	14.3%	5	38.5%	8	25.0%
	المجموع	12	100.0%	7	100.0%	13	100.0%	32	100.0%

الجدول (23) يبين العلاقة بين دعوة الأصدقاء للمجالسة، ونوع الجريمة

يبين الجدول العلاقة بين دعوات الأصدقاء للمجالسة ونوع الجريمة المرتكبة من قبل المبحوثين. يتضح من البيانات أن الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الأشخاص يحصلون على دعوات للمجالسة بشكل متفاوت؛ حيث يشير 50% منهم إلى تلقيهم دعوات دائمة، في حين أن 33.3% يتلقونها أحيانًا، و16.7% لا يتلقون دعوات أبدًا. بالمقابل، المبحوثون الذين ارتكبوا جرائم ضد الممتلكات يتمتعون بنسبة أعلى من الدعوات الدائمة تصل إلى 71.4%، مع نسبة منخفضة جدًا لأولئك الذين لا يتلقون أي دعوات (14.3%).

أما بالنسبة لأولئك الذين ارتكبوا جرائم مخدرات، فإن النمط مختلف تمامًا، إذ يعاني 38.5% منهم من عدم تلقي أي دعوات للمجالسة، بينما 46.2% يتلقونها أحيانًا، فقط 15.4% منهم يحصلون على دعوات دائمة. هذا يعكس انعدام الثقة أو التقبل الاجتماعي الأكبر تجاه هؤلاء مقارنة بالمجموعات الأخرى.

عموماً، يظهر الجدول أن نوع الجريمة له تأثير واضح على مدى الإدماج الاجتماعي للمسبوقين، حيث يكون الأشخاص المتورطون في جرائم ضد الممتلكات أكثر قبولًا من حيث المشاركة الاجتماعية مقارنة بمرتكبي جرائم المخدرات، الذين يعانون من عزلة اجتماعية أكبر. وهذا يشير إلى وجود وصمة اجتماعية أكثر حدة

تجاه بعض أنواع الجرائم، تؤثر على فرص إعادة الاندماج من خلال العلاقات الاجتماعية والدعوات للمجالس بين الأصدقاء.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

المحور الثالث: الفرضية الثانية

24- إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات.

الجدول رقم 24: توزيع إجابات المبحوثين حسب إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات.

إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات.		
	التكرارات	النسب
نعم	17	%53.1
أحيانا	11	%34.4
لا	4	%12.5
المجموع	32	%100

يتضح من توزيع المبحوثين أن أكثر من نصف العينة (53.1%) يقرون بتعرضهم لإطلاق أوصاف إجرامية عليهم أثناء النزاعات، مما يشير إلى وجود ظاهرة متكررة لهذه السلوكيات السلبية في المحيط الاجتماعي للمبحوثين. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة أخرى (34.4%) تعترف بأنها تتعرض لمثل هذه الأوصاف أحيانًا، مما يرفع نسبة التعرض الإجمالية إلى ما يقارب 87.5%. فقط 12.5% من المبحوثين نفوا تمامًا تعرضهم لهذه الظاهرة.

هذا الوضع يعكس عمق التمييز الاجتماعي والوصم الذي يلاحق هؤلاء الأفراد، حيث لا يقتصر الأمر على العقوبات القانونية فقط، بل يتعداها إلى ما هو اجتماعي نفسي يؤثر على سمعتهم وعلاقاتهم مع الآخرين. إطلاق هذه الأوصاف الإجرامية أثناء النزاعات يعزز من عزلة المبحوثين، ويزيد من صعوبة اندماجهم الاجتماعي، كما قد يرفع من حدة التوتر والصراعات بينهم وبين المحيطين بهم.

بالتالي، فإن هذه النتيجة تؤكد أهمية معالجة الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالوصم الاجتماعي، والعمل على بناء برامج توعوية وتدخلات تهدف إلى تقليل هذه الأوصاف السلبية، من أجل تسهيل إعادة إدماج المبحوثين في المجتمع بشكل أفضل.

25- ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات..

الجدول رقم 25: توزيع إجابات المبحوثين حسب ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات.

ردة الفعل عند إطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات		
	التكرارات	النسب
انفعال سلبي	11	34.4%
تجنب المواجهة	6	18.8%
تعامل هادئ	0	0.0%
المجموع	17	53.1%

يوضح الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (53.1%) تعرضوا لإطلاق أوصاف إجرامية أثناء النزاعات، مما يسبب ردود فعل متنوعة بينهم. إذ أظهر حوالي ثلثهم (34.4%) انفعالًا سلبيًا يعكس استجابات عاطفية قد تكون غضبًا أو إحباطًا. بينما فضل 18.8% منهم تجنب المواجهة، مما يشير إلى محاولة تفادي تصعيد النزاع وربما شعور بعدم القدرة على التعامل مع المواقف بشكل مباشر. الجدير بالذكر أن التعامل الهادئ غاب تمامًا، ما يدل على صعوبة السيطرة على النفس أو التفاعل بهدوء عند التعرض لهذه الإهانات. تعكس هذه النتائج حجم التأثير النفسي والاجتماعي للوصم على المسبوقين قضائيًا، وتبرز الحاجة إلى دعمهم ببرامج تساعدهم على تطوير مهارات التحكم في النفس وإدارة الصراعات بشكل أكثر إيجابية.

26- نظرة المجتمع بعد السجن.

الجدول رقم 26: توزيع إجابات المبحوثين حسب نظرة المجتمع بعد السجن.

نظرة المجتمع بعد السجن.		
	التكرارات	النسب
سلبية	20	%62.5
عادية	12	%37.5
المجموع	32	%100

تشير نتائج هذا المتغير إلى أن غالبية المبحوثين (62.5%) يشعرون بأن نظرة المجتمع إليهم بعد السجن سلبية، وهو ما يعكس مدى عمق وصمة العار التي يلحقها المجتمع بالمسبوقين قضائيًا. هذه النظرة السلبية تؤدي غالبًا إلى عزلة اجتماعية، وصعوبات في العثور على فرص عمل، بالإضافة إلى معاناة نفسية نتيجة الرفض الاجتماعي. في المقابل، يرى 37.5% من المبحوثين أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة عادية، وهي نسبة تعكس وجود بعض الحالات التي قد تكون محاطة بدرجة من التفهم أو التقبل النسبي من قبل المحيط الاجتماعي، رغم أنها تبقى أقلية.

يمكن تفسير هذه النتائج بأن المجتمع الجزائري لا يزال يحتفظ بأحكام مسبقة تجاه الأشخاص الذين قضوا فترة في السجن، مما يخلق حاجزًا نفسيًا واجتماعيًا أمام إعادة إدماجهم بشكل فعّال. وهذا يعكس تحديات حقيقية تواجه المسبوقين قضائيًا في محاولة استعادة حياتهم الطبيعية، سواء على الصعيد الاجتماعي أو المهني. كما أن هذه النظرة السلبية قد تؤدي إلى تعميق الشعور بالإقصاء والوصم، مما يزيد من احتمال عودتهم إلى السلوكيات الإجرامية أو الانعزال.

لذا، تؤكد هذه النتائج على الحاجة الماسة إلى تبني برامج توعوية تهدف إلى تغيير التصورات السلبية لدى المجتمع، وتشجيع مبدأ العدالة التصالحية وإعادة الإدماج الاجتماعي، بحيث يتمكن المسبوقون قضائيًا من استعادة حقوقهم والاندماج في المجتمع دون وصمة تعيق تقدمهم. كما أن الدعم النفسي والاجتماعي لهم يشكل جزءًا أساسيًا من هذه العملية، مما يساعد على بناء بيئة أكثر شمولية وقبولًا.

27- سبب نظرة المجتمع السلبية بعد السجن.

الجدول رقم 27: توزيع إجابات المبحوثين حسب سبب نظرة المجتمع السلبية بعد السجن.

سبب نظرة المجتمع السلبية بعد السجن.		
	التكرارات	النسب
وصم المجتمع	10	31.3%
سوء فهم	5	15.6%
تغيير السلوك	5	15.6%
المجموع	20	62.5%

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن السبب الرئيسي وراء النظرة السلبية التي يلقاها المبحوثون من المجتمع بعد السجن هو وصم المجتمع، حيث أشار 31.3% منهم إلى أن هذا الوصم يشكل العائق الأكبر أمام قبولهم وإعادة إدماجهم. فالوصم هو حكم مسبق يحمل في طياته الكثير من الأحكام السلبية التي تؤثر على صورة المسبوق قضائيًا في أعين الآخرين، مما يخلق حاجزًا نفسيًا واجتماعيًا يعوق تفاعلهم الطبيعي مع المجتمع.

إلى جانب الوصم، أشار 15.6% من المبحوثين إلى أن سوء الفهم يمثل سببًا آخر للنظرة السلبية، حيث يرى المجتمع في بعض الأحيان أن المجرم لا يمكن أن يتغير، أو يجهل الظروف التي دفعت الشخص إلى ارتكاب الجريمة، مما يوسع دائرة العزلة والرفض. هذه الحالة تعكس نقصًا في التوعية والتثقيف المجتمعي حول أسباب الجريمة وأهمية الدعم النفسي والاجتماعي لإعادة الإدماج.

كما اعتبر 15.6% من المشاركين أن تغيير السلوك هو سبب في هذه النظرة السلبية، بمعنى أن بعض أفراد المجتمع يشككون في صدق التغيير الذي يمر به المفرج عنهم، ويخافون من احتمالية العودة إلى السلوك الإجرامي، مما يعكس حالة من عدم الثقة والتوجس المستمر.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسباب مجتمعة تسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه المفرج عنهم في مسيرتهم نحو الاندماج الاجتماعي، وتؤكد على أهمية تبني سياسات مجتمعية وبرامج توعية تهدف إلى محاربة الوصم وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وتعزيز الثقة في قدرة الأفراد على التغيير والإصلاح.

28- انقطاع العلاقات مع الأصدقاء السابقين.

الجدول رقم 28: توزيع إجابات المبحوثين حسب انقطاع العلاقات مع الأصدقاء السابقين.

انقطاع العلاقات مع الأصدقاء السابقين.		
	التكرارات	النسب
نعم	12	%62.5
لا	20	%37.5
المجموع	32	%100

يشير الجدول إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين، تصل إلى 62.5%، يعانون من انقطاع علاقاتهم مع الأصدقاء السابقين بعد خروجهم من المؤسسة العقابية. هذا الانقطاع يعكس واقعًا اجتماعيًا مؤلمًا، حيث يفقد كثير من المفرج عنهم شبكة الدعم الاجتماعي التي كانت تلعب دورًا مهمًا في حياتهم قبل السجن.

قد يكون سبب هذا الانقطاع مرتبطًا بعدة عوامل، منها الوصم الاجتماعي الذي يدفع الأصدقاء إلى الابتعاد خوفًا من التأثر أو الخجل الاجتماعي، أو بسبب التغيرات الشخصية التي طرأت على الفرد أثناء فترة العقوبة، مما يؤدي إلى تباعد الاهتمامات والأهداف. كما أن بعض العلاقات قد تنهار بسبب الخلافات أو فقدان الثقة، أو بسبب الضغوط الاجتماعية التي تمنع الأصدقاء من مواصلة التواصل.

في المقابل، هناك 37.5% من المبحوثين استطاعوا المحافظة على علاقاتهم الاجتماعية، وهو مؤشر إيجابي يعكس قدرة بعض الأفراد على الحفاظ على شبكة الدعم الاجتماعي التي تساعدهم على تخطي صعوبات إعادة الإدماج.

بالتالي، يشير هذا التوزيع إلى أن انقطاع العلاقات مع الأصدقاء السابقين يشكل تحديًا حقيقيًا أمام المفرج عنهم، مما يتطلب العمل على تعزيز الروابط الاجتماعية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم، لمساعدتهم على بناء علاقات جديدة صحية وداعمة تسهم في نجاح عملية الإدماج الاجتماعي.

29- اعتبار البطالة سبباً في الإجرام.

الجدول رقم 29: توزيع إجابات المبحوثين حسب اعتبار البطالة سبباً في الإجرام.

اعتبار البطالة سبباً في الإجرام.		
	التكرارات	النسب
نعم	27	%84.4
لا	5	%15.6
المجموع	32	%100

يعكس الجدول أن نسبة كبيرة جداً من المبحوثين، تصل إلى 84.4%، يرون أن البطالة تُعتبر سببًا رئيسيًا في ارتكاب الجرائم، بينما فقط 15.6% منهم لا يعتقدون بذلك. هذه النتيجة تؤكد الرأي السائد في الدراسات الاجتماعية والجنائية التي تربط بين ارتفاع معدلات البطالة وتزايد معدلات الجريمة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية أو ضعف في فرص العمل.

يرى هؤلاء المبحوثين أن البطالة تمثل عامل ضغط نفسي واجتماعي كبير، يدفع الأفراد خاصة من فئات الشباب إلى اللجوء إلى السلوك الإجرامي كوسيلة لتلبية احتياجاتهم أو كطريقة للتعبير عن الإحباط والاستياء. كما أن غياب مصدر دخل ثابت يزيد من شعور الفرد بالعجز والتمييز، مما ينعكس سلبًا على قدرته في الاندماج الاجتماعي ويزيد من احتمالات تورطه في الأنشطة غير القانونية.

بالتالي، تؤكد هذه النتيجة أهمية التركيز على قضايا التشغيل والاندماج الاقتصادي ضمن سياسات الوقاية من الجريمة، وذلك عبر خلق فرص عمل حقيقية وتوفير برامج تأهيل مهني ودعم اجتماعي نفسي للفئات المعرضة للخطر. فالعمل ليس فقط وسيلة لكسب العيش، بل أيضًا عنصر أساسي لاستقرار الفرد وتقليل ميله إلى السلوكيات الإجرامية.

30- مواجهة العدوانية

الجدول رقم 30: توزيع إجابات المبحوثين حسب مواجهة العدوانية.

مواجهة العدوانية		
	التكرارات	النسب
رد فعل عنيف	13	%40.6
تجاهل الموقف	14	%43.8
تسوية سلمية	5	%15.6
المجموع	32	%100

يعكس الجدول توزيع استجابات المبحوثين تجاه حالات العدوانية التي قد يواجهونها، حيث يظهر أن 43.8% منهم يفضلون تجاهل الموقف العدواني، في حين يلجأ 40.6% إلى رد فعل عنيف، بينما فقط 15.6% منهم يعتمدون على التسوية السلمية كطريقة لمواجهة العدوانية.

تشير هذه النتائج إلى وجود انقسام واضح في كيفية التعامل مع العدوان، حيث يختار غالبية المبحوثين، سواء بالتجاهل أو الرد العنيف، أساليب غير سلمية أو قد تزيد من تصعيد النزاع. تجاهل الموقف يمكن أن يكون وسيلة دفاعية لتجنب التصعيد، لكنه قد يؤدي أحيانًا إلى تراكم المشاعر السلبية وعدم حل المشكلة. أما الرد العنيف، فهو يعكس رد فعل انفعالي أو رغبة في الدفاع عن النفس بشكل مباشر، لكنه قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات أو عواقب قانونية واجتماعية.

من جهة أخرى، فإن نسبة ضئيلة جداً تعتمد التسوية السلمية، مما يدل على ضعف استخدام أساليب الحوار والحلول الوسطى في مواجهة العدوان، وهو ما قد يعكس نقصاً في مهارات التعامل مع النزاعات أو ثقافة مجتمعية لا تشجع على الحلول السلمية.

بالتالي، تدعو هذه النتائج إلى أهمية تعزيز برامج التوعية والتدريب على مهارات إدارة النزاعات والتواصل الفعّال، بهدف تشجيع الحلول السلمية وتقليل ردود الفعل العنيفة التي تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية.

31- تأثير الاقصاء من العمل لدى الخواص على زيادات ساعات النوم

الجدول رقم (31): توزيع إجابات المبحوثين حسب تأثير الاقصاء من العمل لدى الخواص على زيادات ساعات النوم

		العمل لدى الخواص							
		رفض مباشر		أسباب غير واضحة		فرص معقولة		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
زيادات ساعات النوم	نعم	10	76.9%	8	61.5%	0	0.0%	18	69.2%
	أحيانا	1	7.7%	0	0.0%	0	0.0%	1	3.8%
	لا	2	15.4%	5	38.5%	0	0.0%	7	26.9%
	المجموع	13	100.0%	13	100.0%	0	0.0%	26	100.0%

يوضح الجدول أن هناك علاقة واضحة بين فرص العمل لدى الخواص وزيادة ساعات النوم بعد الإفراج، حيث تَظهر هذه الظاهرة بشكل لافت لدى الأفراد الذين واجهوا رفضًا مباشرًا أو أسبابًا غير واضحة لعدم توظيفهم. فقد سجّل 76.9% من الذين رُفضوا مباشرةً للعمل زيادة في ساعات نومهم، وكذلك 61.5% ممن لم تُقدَّم لهم أسباب واضحة للرفض. في المقابل، لم يُسجَّل أيّ تزايد في النوم لدى من حصلوا على فرص عمل معقولة، مما يُشير إلى ارتباط وثيق بين الإقصاء المهني وظهور سلوكيات انسحابية كالنوم المفرط، والتي قد تكون مؤشّرًا لحالة اكتئابية أو انعدام الدافعية.

هذا التحليل يكشف عن البعد النفسي والاجتماعي لمرحلة ما بعد السجن، حيث يؤدي غياب التكفل المهني إلى شعور بالفشل والتهميش، مما ينعكس سلبًا على نمط حياة الفرد وإيقاعه اليومي. يمكن تفسير هذه النتيجة في إطار نظرية الوصم الاجتماعي، إذ يصبح الرفض المتكرر للعمل تعزيزًا لتجربة الإقصاء ويغذي مشاعر الإحباط، مما يدفع الفرد إلى الهروب من الواقع عبر النوم الزائد أو الانعزال.

32- تأثير استمرارية علاقات المسبوق قضائيا السابقة في زيادة ساعات النوم

الجدول رقم 32 يمثل توزيع إجابات المبحوثين حول تأثير استمرارية العلاقات السابقة للمسبوق قضائيا في زيادة ساعات النوم

		زيادة ساعات النوم							
		نعم		أحيانا		لا		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
استمرارية علاقات المسبوق السابقة	نعم	9	42.9%	0	0.0%	3	33.3%	12	37.5%
	لا	12	57.1%	2	100.0%	6	66.7%	20	62.5%
	المجموع	21	100.0%	2	100.%	9	100.0%	32	100.0%

يكشف الجدول عن علاقة بين استمرارية العلاقات السابقة للمسبوقين قضائيًا وزيادة ساعات النوم بعد الإفراج. نلاحظ أن من لم تستمر علاقاتهم السابقة هم الأكثر عرضة لزيادة ساعات النوم، بنسبة 57.1% ممن أجابوا بـ"نعم" لزيادة النوم، مقابل 42.9% فقط ممن حافظوا على علاقاتهم القديمة. كما أن 66.7% ممن لم تستمر علاقاتهم لم يسجلوا زيادة في النوم، ما يشير إلى وجود تباين في التأثر النفسي.

هذا التوزيع يعكس أن انقطاع العلاقات الاجتماعية بعد السجن يرتبط بشكل واضح بسلوكيات انسحابية مثل النوم المفرط، والذي يمكن اعتباره مؤشراً على مشاعر العزلة أو الاكتئاب. فالعلاقات الاجتماعية المستقرة قد توفر للفرد دعماً نفسياً يُخفف من تبعات التجربة السجنية، بينما يؤدي غيابها إلى فقدان الإحساس بالانتماء، ما ينعكس سلباً على الصحة النفسية والنشاط اليومي.

في ضوء ذلك، يمكن فهم هذه النتائج ضمن إطار النظريات الاجتماعية التي تؤكد على أهمية شبكات الدعم الاجتماعي في عمليات إعادة الإدماج وتقليل احتمالات الانزلاق نحو السلوكيات السلبية.

33- مدى ارتباط محاولات الاندماج الاجتماعي برغبة المفرج عنهم في إثبات التغيير للمجتمع

الجدول رقم (33): مدى ارتباط محاولات الاندماج الاجتماعي برغبة المفرج عنهم في إثبات التغيير للمجتمع

		محاولات الاندماج الاجتماعي							
		رد فعل عنيف		تجاهل الموقف		تسوية سلمية		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
رغبة المفرج عنهم في إثبات التغيير للمجتمع	نعم	11	84.6%	5	35.7%	1	20.0%	17	53.1%
	أحيانا	2	15.4%	7	50.0%	2	40.0%	11	34.4%
	لا	0	0.0%	2	14.3%	2	40.0%	4	12.5%
	المجموع	13	100.0%	14	100.0%	5	100.0%	32	100.0%

يعرض هذا الجدول العلاقة بين رغبة المفرج عنهم في إثبات التغيير للمجتمع وأسلوبهم في مواجهة المواقف الاجتماعية أثناء محاولات الاندماج. ومن خلاله يتضح أن:

غالبية من عبّروا عن رغبة قوية في إثبات التغيير تعاملوا مع مواقف الاندماج برد فعل عنيف بنسبة 84.6%، وهو ما يعكس نوعاً من التوتر والضغط الناتج عن الرغبة في كسر الصورة النمطية، ولكن باستخدام وسائل قد تعيق فعلاً الاندماج المطلوب.

في المقابل، فإن من عبّروا عن الرغبة في إثبات التغيير "أحياناً" أو "لا" مالوا إلى أساليب أكثر هدوءاً، حيث نجد أن 50% ممن أجابوا بـ"أحياناً" و14.3% ممن أجابوا بـ"لا" فضلوا تجاهل الموقف، بينما سجلت 40% من الفئة الأخيرة (الرافضة للرغبة في التغيير) استخدام أسلوب سلمي في التعامل.

هذه النتائج تشير إلى أن الرغبة القوية في التغيير لا ترتبط بالضرورة بردود فعل إيجابية، بل قد تدفع إلى سلوك دفاعي أو هجومي، خاصة إذا وُوجه الشخص بالرفض أو التهميش من المجتمع. في المقابل، قد يكون الهدوء والتجاهل وسيلة وقائية يتبعها من فقد الحافز أو الثقة في إمكانية إثبات ذاته.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة:

المحور الرابع: الفرضية الثالثة

34- حرمان من النشاطات الثقافية والرياضية.

الجدول رقم 34: توزيع إجابات المبحوثين حسب حرمان من النشاطات الثقافية والرياضية.

حرمان من النشاطات الثقافية والرياضية.		
	التكرارات	النسب
نعم	18	%56.2
لا	14	%43.8
المجموع	32	%100

يشير الجدول رقم (28) إلى توزيع آراء المبحوثين حول مسألة الحرمان من النشاطات الثقافية والرياضية بعد الإفراج، وهي إحدى مظاهر التمييز أو العزلة الاجتماعية التي قد يواجهها المسبوقون قضائيًا. وتظهر النتائج أن نسبة 56.2% من المبحوثين أكدوا أنهم تعرضوا للحرمان من هذه النشاطات، في حين أشار 43.8% منهم إلى أنهم لم يواجهوا هذا الحرمان.

هذه الأرقام تعكس أن أكثر من نصف أفراد العينة لا يُسمح لهم أو لا يجدون فرصًا للمشاركة في النشاطات التي تُعد إحدى وسائل الدعم النفسي والاجتماعي، والتي من المفترض أن تساهم في إعادة بناء العلاقات، وتحسين الصحة النفسية، وتيسير الاندماج المجتمعي. أما النسبة التي لم تواجه هذا الحرمان، فقد تكون مرتبطة ببيئات أكثر دعمًا، أو بمبادرات فردية ومجتمعية تسعى إلى تمكين هؤلاء الأفراد.

من زاوية سوسيولوجية، يمكن اعتبار الحرمان من النشاطات الثقافية والرياضية أحد أشكال الإقصاء غير المباشر، الذي يؤدي إلى تعزيز الإحساس بالتهميش، ويقلل من فرص الفرد في تحقيق الذات والانخراط في الحياة العامة بشكل طبيعي.

35- شعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط.

الجدول رقم 35: توزيع إجابات المبحوثين حسب شعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط.

شعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط.		
	التكرارات	النسب
نعم	19	%25
أحيانا	15	%15.6
لا	8	%59.4
المجموع	32	%100

يشير الجدول المتعلق بـ الشعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط إلى أن أغلبية المبحوثين تعرّضوا بشكل متفاوت لهذا الإحساس، حيث صرّح 59.4% من العينة بأنهم يشعرون بعدم الترحيب في بعض الأوساط الاجتماعية، في حين أفاد 15.6% بأنهم يشعرون بذلك أحيانًا، بينما 25% فقط من المبحوثين صرّحوا أنهم لا يشعرون بأي نوع من الإقصاء أو عدم الترحيب.

تعكس هذه النتائج حجم التحديات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها المسبوقون قضائيًا في بيئاتهم اليومية، فالشعور بعدم الترحيب قد يكون ناتجًا عن نظرات سلبية، أو تعليقات مباشرة وغير مباشرة، أو حتى تجنّب متعمد من قبل أفراد المجتمع. هذا الإحساس يمكن أن يُضعف من دوافع إعادة الاندماج الاجتماعي، ويؤدي إلى الانعزال أو حتى التفكير في العودة إلى أنماط سلوك منحرفة كرد فعل على الرفض الاجتماعي.

ومن الناحية السوسيولوجية، فإن عدم الترحيب يعكس استمرار الوصم الاجتماعي المرتبط بالماضي القضائي، ويؤكد أن المجتمع لا يزال يُحمّل الأفراد تبعات أخطائهم السابقة، حتى بعد قضاء العقوبة، مما يعيق فعالية برامج إعادة الإدماج، ويجعل من المصالحة بين الفرد والمجتمع مسارًا صعبًا ومعقدًا.

36- ردود فعل رافضة أو عدوانية عند المبادرة.

الجدول رقم 36: توزيع إجابات المبحوثين حسب ردود فعل رافضة أو عدوانية عند المبادرة.

	التكرارات	النسب
إبداء نظرة رفض	17	%53.1
العدوانية	11	%34.4
القبول	4	%12.5
المجموع	32	%100

يوضح الجدول توزيع ردود فعل المجتمع تجاه المفرج عنهم عند محاولتهم المبادرة للاندماج، حيث بينت النتائج أن 53.1% من المبحوثين تعرضوا لـ نظرات رفض واضحة، في حين أظهر 34.4% منهم ردود فعل عدوانية، مما يعكس مستوى عاليًا من الرفض الاجتماعي. بالمقابل، لم تتجاوز نسبة الذين حظوا بـ قبول من قبل الآخرين 12.5% فقط.

تعكس هذه الأرقام حجم الصعوبات التي يواجهها المفرج عنهم في محاولتهم بناء علاقات جديدة والانخراط في الأنشطة الاجتماعية، إذ أن ردود الفعل السلبية سواء عبر الرفض أو العدوانية تعيق بشكل كبير عملية الإدماج. وهذا يشير إلى وجود حاجز نفسي واجتماعي يعاني منه هؤلاء الأفراد، ويُظهر استمرار وصم المجتمع لهم بناءً على ماضيهم، مما قد يؤثر سلبًا على فرصهم في التغيير والإصلاح.

من الناحية السوسيولوجية، تؤدي ردود الفعل الرافضة والعدوانية إلى تعزيز حالة العزلة الاجتماعية والتهميش، التي قد تدفع بعض المفرج عنهم إلى الانسحاب أو حتى العودة إلى السلوك الإجرامي كرد فعل على هذا الرفض، مما يؤكد أهمية دعم برامج إعادة الإدماج وتوعية المجتمع للحد من هذا النوع من السلوكيات السلبية.

37- تراجع الثقة في الآخرين.

الجدول رقم 37: توزيع إجابات المبحوثين حسب تراجع الثقة في الآخرين.

تراجع الثقة في الآخرين.		
	التكرارات	النسب
نعم	20	%62.5
أحيانا	6	%18.8
لا	6	%18.8
المجموع	32	%100

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب تراجع الثقة في الآخرين بعد الإفراج، حيث أشار 62.5% منهم إلى أنهم يعانون من تراجع واضح في الثقة بالآخرين. أما نسبة الذين أقروا بأنهم يشعرون بذلك أحيانًا فبلغت 18.8%، في حين أن نفس النسبة (18.8%) لم يشعروا بتراجع في ثقتهم بالآخرين.

هذا التراجع الكبير في الثقة يعكس آثار الرفض الاجتماعي والتجارب السلبية التي يواجهها المفرج عنهم في محيطهم الاجتماعي، مما يزيد من شعورهم بالعزلة والابتعاد عن المحيطين بهم. ونتيجة لذلك، قد يجد هؤلاء الأفراد صعوبة بالغة في بناء علاقات اجتماعية جديدة أو إعادة تأهيل أنفسهم داخل المجتمع، الأمر الذي ينعكس سلبًا على فرصهم في الاندماج والابتعاد عن العودة إلى السلوك الإجرامي.

من الناحية السوسيولوجية، الثقة في الآخرين تُعد من الأسس المهمة لبناء العلاقات الاجتماعية المستقرة، وتراجعها قد يؤدي إلى حالة من الانسحاب الاجتماعي أو حتى انعدام الأمان النفسي، وهو ما يتطلب تدخلات اجتماعية ونفسية تساند المفرج عنهم في تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

38- سبب تراجع الثقة في الآخرين.

الجدول رقم 38: توزيع إجابات المبحوثين حسب سبب تراجع الثقة في الآخرين

سبب تراجع الثقة في الآخرين.		
	التكرارات	النسب
معاملة قاسية	13	40.6%
علاقات متوترة	7	21.9%
دعم اجتماعي	0	0.0%
المجموع	20	62.5%

يوضح الجدول أسباب تراجع الثقة في الآخرين لدى المبحوثين بعد الإفراج، حيث أشار 40.6% منهم إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى المعاملة القاسية التي تعرضوا لها من قبل المحيطين بهم، في حين أكدت نسبة 21.9% أن علاقاتهم المتوترة مع الآخرين هي السبب في تراجع ثقتهم. من الجدير بالذكر أن عدم وجود دعم اجتماعي لم يُذكر كسبب بين المبحوثين.

هذا يدل على أن التجارب السلبية المباشرة مع المحيط الاجتماعي مثل العنف اللفظي أو التهميش تؤثر بشكل كبير على قدرة المفرج عنهم على الثقة بالآخرين، مما يعزز لديهم مشاعر الاغتراب والانعزال الاجتماعي. كما أن العلاقات المتوترة تساهم في خلق جو من عدم الأمان النفسي، مما يزيد من صعوبة إعادة الاندماج في المجتمع بشكل إيجابي.

من منظور اجتماعي، هذه النتائج تؤكد أهمية توفير بيئة داعمة ومحفزة لتعزيز العلاقات الإيجابية والمساندة النفسية، لكي يتمكن المفرج عنهم من استعادة ثقتهم في الآخرين وتقليل تأثير التجارب السلبية على مسار إعادة إدماجهم.

39- وضع في مواقف اختبار للثقة.

الجدول رقم 39: توزيع إجابات المبحوثين حسب الوضع في مواقف اختبار للثقة.

الوضع في مواقف اختبار للثقة.		
	التكرارات	النسب
نعم	28	%87.5
لا	4	%12.5
المجموع	32	%100

يوضح الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين، تصل إلى 87.5%، قد تعرضوا للوضع في مواقف اختبار للثقة بعد الإفراج عنهم، في حين أن نسبة 12.5% فقط لم تواجه مثل هذه المواقف.

يشير هذا إلى أن غالبية المفرج عنهم يواجهون تحديات عملية على مستوى الثقة الاجتماعية، حيث يُختبرون من قبل الآخرين في مواقف قد تتطلب منهم إثبات حسن نيتهم أو استحقاقهم للثقة. هذه المواقف تُمثل عبئًا نفسيًا واجتماعيًا إضافيًا يزيد من تعقيد عملية إعادة الإدماج والاندماج داخل المجتمع.

ومن الناحية السوسيولوجية، تعكس هذه النتائج حالة عدم اليقين والشك التي تحيط بالمفرج عنهم من قِبل محيطهم الاجتماعي، مما يبرز الحاجة إلى سياسات وبرامج تدعم بناء ثقة متبادلة وتخفف من الضغوط الاجتماعية التي تواجههم.

40- تلميحات سلبية من المحيط الاجتماعي.

الجدول رقم 40: توزيع إجابات المبحوثين حسب تلميحات سلبية من المحيط الاجتماعي.

	تلميحات سلبية من المحيط الاجتماعي.	
	التكرارات	النسب
نعم	27	%84.4
لا	5	%15.6
المجموع	32	%100

يوضح الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين، تصل إلى 84.4%، يعانون من تلميحات سلبية من المحيط الاجتماعي بعد الإفراج عنهم، في حين أن 15.6% فقط لم يلاحظوا مثل هذه التلميحات.

هذا يشير إلى أن غالبية المفرج عنهم يتعرضون إلى إشارات أو تعابير غير مباشرة تحمل حكمًا سلبيًا أو نقدًا ضمنيًا من المجتمع المحيط بهم، مما يؤثر سلبًا على شعورهم بالقبول والانتماء.

من الناحية السوسيولوجية، تعكس هذه الظاهرة استمرار الوصم الاجتماعي والرفض الرمزي الذي يعيق اندماج المفرج عنهم، ويزيد من شعورهم بالعزلة والنبذ الاجتماعي، وهو ما يتطلب تدخلات مجتمعية تهدف إلى تصحيح الصور النمطية وتعزيز بيئة أكثر تقبلًا ودعمًا لهم.

41- إمكانية بناء علاقات جديدة قائمة بعد الإفراج

الجدول رقم 41: توزيع إجابات المبحوثين حسب إمكانية بناء علاقات جديدة قائمة بعد الإفراج

إمكانية بناء علاقات جديدة قائمة بعد الإفراج		
	التكرارات	النسب
صعوبة كبيرة	13	40.6%
احتمال ضعيف	10	31.3%
فرص جيدة	2	6.3%
المجموع	25	78.1%

يوضح الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين تواجه صعوبات كبيرة في بناء علاقات اجتماعية جديدة بعد الإفراج، حيث بلغت نسبة الذين أشاروا إلى "صعوبة كبيرة" حوالي 40.6%، بينما يرى 31.3% منهم أن فرص بناء علاقات جديدة ضعيفة إلى حد ما. فقط نسبة ضئيلة تصل إلى 6.3% تعبر عن وجود فرص جيدة لبناء علاقات جديدة.

يمثل هذا المؤشر دلالة واضحة على التحديات الاجتماعية التي يواجهها المفرج عنهم في محاولتهم إعادة الاندماج في المجتمع. فالصعوبات في بناء علاقات جديدة قد تؤدي إلى عزلتهم الاجتماعية وتفاقم مشاعر الرفض والوصم، مما يزيد من احتمالية تعرضهم لمزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية.

من منظور اجتماعي، يعكس هذا الواقع ضرورة تطوير برامج دعم اجتماعي تستهدف تحسين مهارات التواصل وبناء الثقة لدى المفرج عنهم، إلى جانب توعية المجتمع لخلق بيئة أكثر تقبلاً، تساعدهم على إعادة تأسيس علاقات صحية ومستقرة.

42- انقطاع العلاقات بسبب السجن.

الجدول رقم 42: توزيع إجابات المبحوثين حسب انقطاع العلاقات بسبب السجن.

	تلميحات انقطاع العلاقات بسبب السجن.	
	التكرارات	النسب
نعم	25	%21.9
لا	7	%78.1
المجموع	32	%100

يوضح الجدول الخاص بانقطاع العلاقات بسبب السجن أن نسبة 21.9% من المبحوثين أكدوا تعرضهم لانقطاع علاقاتهم الاجتماعية نتيجة السجن، في حين أن الغالبية العظمى بنسبة 78.1% لم يواجهوا انقطاعاً في علاقاتهم.

يشير هذا إلى أن السجن يمثل عاملاً مؤثراً في قطع بعض الروابط الاجتماعية، مما قد يزيد من صعوبة إعادة الاندماج في المجتمع بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. ومع ذلك، تظهر النسبة الكبيرة من الذين حافظوا على علاقاتهم أن هناك فرصاً للحفاظ على الدعم الاجتماعي، وهو عنصر أساسي في تسهيل عملية العودة إلى المجتمع والتخفيف من آثار الوصم الاجتماعي.

هذا التباين في النتائج يبرز أهمية دعم العلاقات الاجتماعية المستمرة خلال وبعد فترة السجن، وذلك لتقليل تأثير العزلة الاجتماعية وتحسين فرص إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي.

43- العلاقة بين البطالة كسبب للوقوع في الإجرام وتلقي دعوات لحضور الحفلات

الجدول رقم 43 يمثل توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين البطالة كسبب للوقوع في الإجرام وتلقي دعوات لحضور الحفلات

		تلقي دعوات لحضور الحفلات							
		نعم		أحيانا		لا		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
البطالة كسبب للوقوع في الإجرام	نعم	16	76.2%	4	100.0%	7	100.0%	27	84.4%
	لا	5	23.8%	0	0.0%	0	0.0%	5	15.6%
	المجموع	21	100.0%	4	100.0%	7	100.0%	32	100.0%

يوضح الجدول العلاقة بين تلقي الدعوات لحضور الحفلات واعتبار البطالة سببًا للوقوع في الإجرام. نجد أن نسبة كبيرة من المبحوثين الذين يرون أن البطالة سبب في الإجرام، تبلغ 84.4%، تتوزع بين من يتلقون دعوات دائمًا (76.2%) وأحيانًا (100%)، وكذلك بين من لا يتلقون دعوات (100%).

هذا يشير إلى أن الاعتقاد بأن البطالة عامل رئيسي يدفع للإجرام موجود بغض النظر عن مدى المشاركة الاجتماعية أو تلقي الدعوات للحفلات. بمعنى آخر، حتى من يعانون من عزلة اجتماعية (لا يتلقون دعوات) يرون البطالة سببًا مؤثرًا في العودة للإجرام، كما هو الحال مع من يشاركون اجتماعيًا بدرجات متفاوتة.

النتيجة تعكس أن البطالة تمثل عاملاً مؤثرًا نفسيًا واجتماعيًا مهما في تفسير سلوك الأفراد المفرج عنهم، وقد تؤثر على فرص اندماجهم، سواء كانوا جزءًا من النشاطات الاجتماعية أم لا.

44- العلاقة بين الشعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط مع محاولة الاندماج في المجتمع

الجدول رقم 44 يمثل توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين الشعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط مع محاولة الاندماج في المجتمع

		شعور بعدم الترحيب في بعض الأوساط							
		نعم		أحيانا		لا		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
محاولة الإندماج في المجتمع	انفعال سلبي	9	69.2%	1	100.0%	1	33.3%	11	64.7%
	تجنب المواجهة	4	30.8%	0	0.0%	2	66.7%	6	35.3%
	تعامل هادئ	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
	المجموع	13	100.0%	1	100.0%	3	100.0%	17	100.0%

يوضح الجدول العلاقة بين شعور المفرج عنهم بعدم الترحيب في بعض الأوساط، وردود فعلهم عند محاولة الاندماج في المجتمع.

نلاحظ أن الذين يشعرون بعدم الترحيب بنسبة 69.2% منهم يعبرون عن رد فعل انفعال سلبي عند محاولة الاندماج، بينما نسبة 30.8% منهم تتجنب المواجهة. في المقابل، من يشعرون أحيانًا بعدم الترحيب (شخص واحد فقط) يظهر انفعالًا سلبيًا، أما من لا يشعرون بعدم الترحيب فالغالبية العظمى منهم (66.7%) يتجنبون المواجهة، ونسبة أقل (33.3%) تظهر انفعالًا سلبيًا.

هذه النتائج تعكس أن شعور الفرد بعدم الترحيب يزيد من احتمال انفعاله بشكل سلبي عند محاولة الاندماج، مما قد يعوق عملية استعادة علاقاته الاجتماعية أو نجاحه في الاندماج داخل المجتمع. أما الذين لا يشعرون بعدم الترحيب، فإنهم يميلون أكثر إلى تجنب المواجهة، وهو سلوك قد يكون أكثر تحفظًا لكنه أقل حدة من الانفعال السلبي. ولا يظهر أي من المبحوثين في أي حالة رد فعل هادئ، مما يشير إلى وجود توتر نفسي واضح في مواجهتهم لهذه المواقف.

45- العلاقة بين أسباب زيادة ساعات النوم وأسباب قلة الثقة بالأخرين

الجدول رقم 45 يمثل توزيع إجابات المبحوثين حسب العلاقة بين أسباب زيادة ساعات النوم وأسباب قلة الثقة بالأخرين

		أسباب قلة الثقة بالأخرين							
		معاملة قاسية		علاقات متوترة		دعم اجتماعي		المجموع	
		التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب	التكرارات	النسب
أسباب زيادة ساعات النوم	اكتئاب نفسي	6	66.7%	2	40.0%	0	0.0%	8	57.1%
	تعب عام	3	33.3%	3	60.0%	0	0.0%	6	42.9%
	راحة منتظمة	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
	المجموع	9	100.0%	5	100.0%	0	100.0%	14	100.0%

يوضح الجدول العلاقة بين أسباب قلة الثقة بالآخرين (المتمثلة في المعاملة القاسية، العلاقات المتوترة، والدعم الاجتماعي) وأسباب زيادة ساعات النوم (الاكتئاب النفسي، التعب العام، والراحة المنتظمة).

في حالة المعاملة القاسية، يشير الجدول إلى أن أغلب المبحوثين الذين يعانون منها (66.7%) يعانون من اكتئاب نفسي كسبب لزيادة ساعات النوم، بينما 33.3% يعانون من تعب عام. لا توجد حالات تشير إلى راحة منتظمة.

أما في حالة العلاقات المتوترة، فتوزع الأسباب متفاوت بين اكتئاب نفسي بنسبة 40%، وتعب عام بنسبة 60%. وهذا يشير إلى أن التعب العام هو السبب الأكثر شيوعًا بين من يعانون علاقات متوترة، مع وجود نسبة معقولة من الاكتئاب النفسي.

بالنسبة لـ الدعم الاجتماعي، لا توجد أي حالات مسجلة لزيادة ساعات النوم بسبب أي من الأسباب المذكورة، مما يدل على أن الدعم الاجتماعي قد يكون عاملاً محميًا يقلل من مشكلات النوم المرتبطة بالاكتئاب أو التعب.

2 قياس العلاقة بين الوصم الاجتماعي وبين درجة اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

1- معامل الارتباط بين نظرة المجتمع للمسبوق قضائيا بعد الخروج وبين درجة الاندماج الاجتماعي

	نظرة المجتمع للمسبوق بعد الخروج	درجة الاندماج الاجتماعي
معامل كا^2	1	0.134
قيمة الدلالة		0.714
عدد الحالات	32	32
معامل كا^2	0.134	1
قيمة الدلالة	0.714	
عدد الحالات	32	32

الجدول رقم 46: يمثل معامل الارتباط بين نظرة المجتمع للمسبوق قضائيا بعد الخروج وبين درجة الاندماج الاجتماعي

أظهر اختبار كا^2 وجود قيمة منخفضة جدًا بلغت 0.134 بدرجة حرية واحدة، وبقيمة دلالة (Sig = 0.714)، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ما يعني أن العلاقة غير دالة إحصائيًا، وتشير إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين المتغيرين..

انطلاقًا من نتائج الجدول، يمكن القول إن نظرة المجتمع إلى المسبوق قضائيًا، كما يدركها هؤلاء الأفراد، لا تُشكل بالضرورة عائقًا مباشرا أمام محاولاتهم للاندماج في المجتمع. قد يُعزى ذلك إلى أن بعض الأفراد يطورون نوعًا من "اللامبالاة الاجتماعية" تجاه تقييم المجتمع، أو قد يعوّلون على شبكات دعم بديلة (مثل الأسرة أو الأصدقاء أو جماعات دينية/اجتماعية) تسمح لهم بالاندماج جزئيًا دون الحاجة إلى الاعتراف المجتمعي الشامل. كما أن دلالة هذه النتيجة تعكس تعقيد العلاقة بين التصور الذاتي للرفض وواقع الاندماج، مما يفرض تجاوز النظرة الميكانيكية للرفض المجتمعي كسبب مباشر للانعزال أو الإقصاء.

2- معامل الارتباط بين الرفض والتمييز للمسبوق قضائيا ومحاولة الاندماج

	الرفض والتمييز للمسبوق	محاولة الاندماج
معامل كا^2	2	1.845
قيمة الدلالة		0.397
عدد الحالات	32	32
معامل كا^2	1.845	2
قيمة الدلالة	0.397	
عدد الحالات	32	32

الجدول رقم 47: يمثل معامل الارتباط بين الرفض والتمييز للمسبوق قضائيا ومحاولة الاندماج

بلغت قيمة كا^2 في هذا الجدول 1.845 بدرجة حرية (df = 2)، وبلغت قيمة الدلالة (Sig = 0.397)، وهي أعلى من القيمة المعيارية، مما يعني أن العلاقة بين الرفض الاجتماعي وصعوبة بناء العلاقات الاجتماعية غير دالة إحصائيًا..

هذه النتيجة تُبرز مفارقة مهمة في علم الاجتماع، حيث أن الرفض الاجتماعي، رغم حضوره الرمزي والنفسي في حياة المسبوق قضائيًا، لا يؤدي بالضرورة إلى انغلاق اجتماعي كامل أو تعطيل ميكانيكي لعلاقاته الاجتماعية. ففي بعض الحالات، قد يتجه الفرد إلى "إعادة تشكيل فضائه الاجتماعي" بالبحث عن علاقات جديدة، أو الانخراط في بيئات أقل وصمًا (مثل محيطه المهني أو جماعات الدعم)، مما يُخفف من تأثير الرفض. كما أن بعض المبحوثين قد لا يُظهرون صعوبة في بناء علاقات، لأنهم يتبنون استراتيجيات تأقلم نفسي أو خطاب مغاير يعزز من اندماجهم، رغم استمرار الرفض الرمزي في خلفية تجربتهم الاجتماعية.

3- معامل الارتباط بين العلاقات الأسرية وبين العزلة الاجتماعية

	العلاقات الأسرية	العزلة الاجتماعية
معامل كا^2	1	0.058
قيمة الدلالة		0.810
عدد الحالات	32	32
معامل كا^2	0.058	1
قيمة الدلالة	0.810	
عدد الحالات	32	32

الجدول رقم48: يمثل معامل الارتباط بين العلاقات الأسرية وبين العزلة الاجتماعية

أظهر الجدول قيمة كا^2 ضئيلة جدًا بلغت 0.058 بدرجة حرية واحدة، وقيمة دلالة (Sig = 0.810)، وهي قيمة مرتفعة جدًا، تدل على غياب العلاقة الإحصائية بين "قوة العلاقات الأسرية" و"مستوى العزلة الاجتماعية" بعد الإفراج..

تُبرز هذه النتيجة تباينًا دقيقًا بين التصور النظري والواقع الميداني؛ إذ يُفترض عادة أن العلاقات الأسرية تشكل شبكة أمان تمنع العزلة، إلا أن الواقع يُشير إلى أن وجود الروابط الأسرية لا يُترجم دائمًا إلى اندماج نفسي واجتماعي فعلي. فقد تحتفظ الأسرة بعلاقة شكلية مع المسبوق قضائيًا دون دعمه معنويًا، أو قد تتصرف بدافع الواجب لا القناعة، مما يجعل الفرد يشعر بالعزلة رغم "الحضور الرمزي للأسرة". كما أن بعض الأفراد قد ينظرون إلى عائلاتهم كمصدر للوصم بدلًا من الحماية، خاصة إذا لم يكن الدعم الأسري مشروطًا بإعادة الاعتبار الكامل.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

1 **الفرضية الأولى: يؤدي التمييز الاجتماعي الممارس على المسبوقين قضائيا نحو ميولهم للعزلة الاجتماعية**

أظهرت نتائج اختبار كا^2 ضعف العلاقة بين التمييز الاجتماعي، المُمثّل في نظرة المجتمع بعد السجن، وميول المسبوقين قضائيًا نحو العزلة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.714، وهي غير دالة إحصائيًا. هذه النتيجة تعكس أن التمييز الاجتماعي، رغم حضوره كظاهرة رمزية، لا يؤدي بالضرورة إلى عزلة اجتماعية ظاهرة، وهو ما يمكن تفسيره سوسيولوجيًا بوجود آليات تكيف لدى المبحوثين، مثل إعادة تشكيل دوائرهم الاجتماعية أو تطوير نوع من اللامبالاة الدفاعية تجاه نظرة المجتمع. كما يشير ذلك إلى احتمال وجود متغيرات وسيطة—كالدعم الأسري أو الانتماء الديني أو الخبرة الحياتية—تمنع التمييز من التحول مباشرة إلى عزلة. وبالتالي، فإن الفرضية لم تُدعَم ميدانيًا رغم وجاهتها النظرية، ما يفتح المجال لتوسيع التحليل نحو البُنى الاجتماعية والثقافية التي تساهم في إعادة إدماج المسبوقين خارج منطق الإقصاء الظاهري.

2 **الفرضية الثانية: يساهم العنف الرمزي الممارس ضد المسبوقين قضائيا إلى عودتهم للفعل الإجرامي**

لم تتضمن الدراسة قياسًا كميًا مباشرًا لمتغير "العودة للفعل الإجرامي"، ما يجعل من الصعب اختبار هذه الفرضية باستخدام معاملات الارتباط. ومع ذلك، فإن القراءة النوعية والمعطيات الوصفية المستخلصة من الدراسة تشير إلى أن معظم المبحوثين تعرّضوا لأشكال متعددة من الإقصاء والتهميش الرمزي، مثل التلميحات السلبية، وانعدام الثقة، ورفض الاندماج من قبل المجتمع. هذه المؤشرات توحي بأن العنف الرمزي قد يؤدي إلى تعزيز الشعور بالإقصاء والرفض، وهو ما قد يُمهّد لردود فعل سلبية، من بينها العودة المحتملة إلى الجريمة. وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار هذه الفرضية مدعومة ميدانيًا ونوعيًا، ولكنها تبقى بحاجة إلى اختبار كمي مباشر في دراسات لاحقة.

3 **الفرضية الثالثة: ينجم عن الرفض الاجتماعي للمسبوقين قضائيا صعوبة بناء علاقات اجتماعية**

بيّنت نتائج تحليل الارتباط بين متغير الرفض والتمييز من جهة، ومحاولة الاندماج من جهة أخرى، وجود علاقة ضعيفة جدًا (معامل سبيرمان = 0.170)، مع دلالة إحصائية غير معتبرة (Sig = 0.351). هذه النتيجة تُشير إلى غياب علاقة دالة بين الرفض الاجتماعي وصعوبة بناء العلاقات، من الناحية الإحصائية البحتة. ومع ذلك، فإن البيانات الميدانية الأخرى، كصعوبة بناء علاقات جديدة بعد الإفراج،

والتعرض لتلميحات سلبية، والوضع المتكرر في مواقف اختبار للثقة، كلّها تعكس وجود صعوبات حقيقية في الاندماج الاجتماعي بعد الخروج من السجن. وعليه، فإن الفرضية الثالثة تحظى بدعم ميداني ووصفي، لكنها لا تجد دعما إحصائيًا صلبًا في هذه الدراسة.

خامسا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

تظهر نتائج هذه الدراسة تطابقا ملحوظا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو العربي، وتؤكد بشكل كبير أن الوصم الاجتماعي الممارس ضد المسبوقين قضائيا لا يتوقف عند حد الأحكام الاجتماعية أو الانطباعات السطحية، بل يمتد عميقا ليعيد تشكيل حياة الفرد بعد خروجه من المؤسسة العقابية، إن المعطيات التي تم جمعها من خلال المقابلات تؤكد ما خلصت إليه **دراسة داود بوقلمون** حول أن السجين المنفرج عنه يعاني من النفور الاجتماعي والتهميش، وهي نتيجة تتجلى بوضوح في إجماع المبحوثين في هذه الدراسة على تعرضهم للتمييز في التوظيف، والرفض عند محاولة التفاعل الاجتماعي، مما يعزز الفرضية القائلة بأن المجتمع لا يملك آليات فعالة لتجاوز وصمة الاجتماعية، بل يعيد إنتاجها بوسائل جديدة – رمزية ونفسية وسلوكية – ما يجعل من عملية إعادة الإدماج مسارا محفوفا بالعراقيل والعثرات، إن الأثر النفسي لهذا الرفض لا يظهر فقط في شكل عزلة أو تراجع في الثقة بالآخرين، بل يتمظهر أيضا في إعادة تعريف المبحوثين لهويتهم الذاتية بطريقة سلبية؛ حيث ينظر العديد منهم إلى نفسه كـ"خارج عن النمط المقبول اجتماعيا"، وهذه النتيجة تتقاطع أيضا مع ما أكدته **دراسة أروى شلبي** التي بينت أن الأسرة السعودية تتعامل مع المرأة المنفرج عنها بوصفها عنصرا محرجا اجتماعيا، ما يكشف عن تشابه بنيوي في النظرة إلى "المنحرف السابق" في السياقات العربية، بغض النظر عن الجنس أو نوع الجريمة.

ومن زاوية ثانية، يتضح أن العنف الرمزي الذي سلط الضوء عليه كل من بورديو والدراسات الحديثة مثل **دراسة رحيمة شرقي**، لا يزال يمارس بطرق متعددة، وأكثرها خطورة تلك التي لا تعلن مباشرة، مثل التجاهل، والنظرة المشككة، والتلميحات الجارحة، وكلها تتراكم لتخلق شعورا مستمرا بلا جدوى لدى المسبوق قضائيا، هذا ما أكدته هذه الدراسة أيضا؛ حيث أظهر المبحوثين أن وصمة الإجرام تلاحقهم في مواقف يومية بسيطة، كالحوار، أو الخلاف، أو حتى التواجد في أماكن عامة، وتماما كما أوضحت **شرقي**، فإن هذه التجربة من العنف الرمزي تدفع الفرد إلى البحث عن "محيط بديل" يشعر فيه بالقبول، ولو كان ذلك عبر العودة إلى جماعات هامشية أو إجرامية، إن هذا النمط من التفاعل مع المجتمع يخلق دورة مغلقة من الإقصاء والعودة إلى الجريمة، وهو ما يعيدنا إلى التحليل الذي طرحته **دراسة علياء حسين محمد كامل**، والتي أشارت إلى أن نظرة الأقارب والجيران تتغير جذريا بعد عودة الفرد من السجن، وتؤدي

إلى تآكل شبكة العلاقات الاجتماعية، بل وقطع سبل الزواج والعمل، ما يجعل من "الحياة الثانية" للمسبوق قضائيا مسدودة الأفق في غياب دعم مجتمعي واضح.

وتشير النتائج المتطابقة إلى أن النظرة السلبية المستمرة ليست مجرد حكم اجتماعي، بل هي أداة هيمنة رمزية تعيد إنتاج الفعل الإجرامي لا كخيار فردي حر، بل كرد فعل قهري على الإقصاء الممنهج، وهذا ما تؤكده أيضا نظرية التي طرحتها نظرية الوصم الاجتماعيالعالمان ليمرت (Edwin Lamzrt) وهوارد بيكر (Howard Becker) ؛ إذ ترى أن الجريمة في شكلها الثاني تنبع من ردة فعل المجتمع تجاه الجريمة الأولى أكثر مما تنبع من دوافع الجريمة الأولى نفسها، وهذا يتجسد بوضوح في نتائج الدراسة الحالية، حيث أظهر بعض المبحوثين استعدادا للعودة إلى السلوك العدواني أو الإجرامي، ليس لأنهم يحملون ميلا فطريا نحو الانحراف، بل لأنهم وجدوا أنفسهم محاصرين بهوية مفروضة لا يستطيعون التنصل منها مهما حاولوا، ومثلما أوضحت الدراسة المصرية **لعلياء حسين**، فإن التحول في نظرة الأسرة بعد السجن يلعب دورا محوريا في عرقلة إعادة التأهيل، ما يعكس غياب ثقافة اجتماعية تتقبل الخطأ وتؤمن بالفرصة الثانية، ويجعل من كل خطوة يقوم بها المسبوق خطوة في مواجهة الريح.

إن تداخل هذه الدراسات السابقة مع نتائج هذه الدراسة الحالية يعزز من صلاحية فرضياتها، ويؤكد أن قضية إعادة الإدماج ليست تقنية ولا قانونية فحسب، بل هي قضية ثقافية وسوسيولوجية بامتياز، تتطلب تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية والرمزية للمجتمع، وإذا كانت بعض الدراسات قد ركزت على مظاهر الرفض داخل الأسرة، فإن هذه الدراسة أظهرت أن الرفض الاجتماعي أشمل وأعمق، ويظهر في كل أوجه التفاعل من التوظيف إلى الحوار العادي، ومن الفضاء الخاص إلى العام، وهذا الرفض ليس فقط مصدرا للعزلة أو الألم النفسي، بل أيضا لبناء "ذوات هشّة" غير قادرة على مواصلة الانخراط، ومرشحة دوما للانفجار الاجتماعي، سواء في شكل عنف فردي أو في شكل انخراط في جماعات ترفض المجتمع كما رفضها، وبذلك، تعيد الدراسة فتح النقاش حول الدور التربوي والديني والإعلامي في إعادة تشكيل صورة المسبوقين قضائيا.

سادسا: الاستنتاج العام لنتائج الدراسة

- كشفت نتائج الجدول رقم 43 عن إدراك غالبية المبحوثين لوجود تمييز اجتماعي بعد الإفراج، تمثّل في إشارات واضحة إلى تكرار التلميحات السلبية، وغياب الترحيب من قبل المحيط الاجتماعي، ما يعكس استمرار النظرة المجتمعية السلبية تجاههم.
- كما بيّن الجدول رقم 42 أن نسبة كبيرة من المبحوثين عبّروا عن تراجع ملحوظ في ثقتهم بالآخرين، وهو ما تم ربطه بتجاربهم السابقة داخل المؤسسات العقابية وما أعقبها من علاقات متوترة ومعاملة قاسية في البيئة الاجتماعية المباشرة.
- أظهر الجدول رقم 44 أن المبحوثين يجدون صعوبة حقيقية في بناء علاقات اجتماعية جديدة بعد الإفراج، إذ بدت الإجابات تميل إلى التشاؤم والشك في إمكانية تحقيق إعادة اندماج حقيقي داخل المجتمع، ما يعكس الأثر النفسي والاجتماعي المستمر للتجربة السجنية.
- في الجدول رقم 45، ظهر أن المبحوثين غالبًا ما يُواجهون باختبارات ضمنية متكررة من طرف محيطهم الاجتماعي، في إشارة إلى استمرار الوصم، وغياب الثقة، ما يجعلهم يعيشون نوعًا من "الاندماج المراقَب"، المعرقل لبناء تفاعل طبيعي وسلس.
- أما الجدول رقم 41، فقد كشف عن غياب الدعم الاجتماعي الفعّال، سواء من الأسرة أو من الأطر المؤسساتية أو المجتمعية، ما زاد من الشعور بالانغلاق والانعزال لدى المبحوثين، وأضعف إمكانيات تجاوز آثار التجربة العقابية.
- من جهة أخرى، أظهرت النتائج الإحصائية في الجدول رقم 47 أن العلاقة بين الرفض الاجتماعي ومحاولة الاندماج الاجتماعي لم تكن ذات دلالة إحصائية قوية، رغم وجود مؤشرات ميدانية على صعوبات فعلية، مما يُشير إلى أن الاندماج لا يتأثر فقط برفض الآخرين، بل أيضًا بقدرات الفرد الذاتية ومدى توفر بيئة حاضنة.
- وقد جاء الجدول رقم 48 ليؤكد أن العلاقات الأسرية لا ترتبط بشكل دال إحصائيًا بالعزلة الاجتماعية، ما يدل على أن هذه الأخيرة قد تكون ناتجة عن عوامل أخرى خارج النطاق الأسري، كالتجربة العقابية في حد ذاتها أو مواقف المجتمع الأوسع.

- ويتقاطع ذلك مع ما ورد في الجدول رقم 46، والذي أظهر أن نظرة المجتمع بعد السجن لا تؤثر بشكل مباشر على درجة اندماج الفرد، في حين أن الانطباع العام لدى المبحوثين يميل إلى الإحساس بالإقصاء، مما يعكس مفارقة بين البيانات الإحصائية والمعطيات النفسية والتجريبية.
- وبالعودة إلى الجداول الإحصائية الثلاثة الأساسية (46، 47، 48)، نلاحظ غياب دلالة معنوية قوية بين المتغيرات الأساسية قيد التحليل (كالرفض، والعزلة، والاندماج)، ما يدل على أن الأبعاد النفسية، والتجريبية الفردية، والمواقف الاجتماعية الرمزية، تلعب دورًا أكبر مما تعكسه المؤشرات الكمية.
- وفي هذا السياق، بيّنت معطيات الجدول رقم 45 أن الشعور بالتهميش الرمزي حاضر بقوة لدى المبحوثين، إذ عبر العديد منهم عن الإحساس بالإقصاء من الفضاءات الاجتماعية، مما قد يدفع بهم إلى الانغلاق أو حتى إلى العود الإجرامي، خاصة في ظل غياب مسارات بديلة للدعم الاجتماعي الحقيقي.

التوصيات والإقترحات:

استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي أظهرت أن المسبوقين قضائيا يواجهون أشكالا متعددة من الوصم الاجتماعي، والعنف الرمزي، والتمييز في فرص العمل والعلاقات، فإن إعادة إدماجهم تظل هدفا بعيد المنال ما لم تتظافر الجهود لإحداث تغيير ثقافي ومؤسسي شامل، من هذا المنطلق، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الفاعلين الاجتماعيين، تهدف إلى تعزيز آليات الإدماج، والحد من إعادة الإنتاج الرمزي للوصمة، وتحقيق عدالة اجتماعية أكثر شمولا.

1. إطلاق برامج وطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي تستهدف المسبوقين قضائيا، تشمل التأهيل المهني، والدعم النفسي، والمتابعة الاجتماعية بعد الخروج من السجن.
2. دمج المسبوقين قضائيا في برامج "وكالة تشغيل الشباب"(ANEM) بشروط مخففة، مع مرافقة اجتماعية من مختصين.
3. تنظيم حملات توعوية في المدارس والمساجد ووسائل الإعلام لنشر ثقافة "الفرصة الثانية" ومحو الصورة النمطية عن المسبوقين قضائيا، من خلال قصص نجاح واقعية وملموسة وتشجيع البرامج التي تظهر نماذج ناجحة ممن تمكنوا من الاندماج بشكل إيجابي.
4. فتح ورشات مهنية داخل مراكز التكوين بالتنسيق مع العدالة تسمح للمسبوقين قضائيا باكتساب مهارات حرفية (ميكانيك، حدادة، بناء، خياطة...) تضمن لهم استقلالا ماليا ومكانة مجتمعية بعد الخروج.
5. تشجيع الجمعيات المحلية على إنشاء "نوادي الإدماج"تكون فضاء آمنا للمسبوقين قضائيا، توفر لهم الدعم النفسي، والأنشطة للإعادة الإدماج، والمشاركة في العمل التطوعي لإثبات الذات.
6. تشجيع البحوث السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي تتناول واقع المسبوقين قضائيا في الجزائر من زوايا متعددة (النوع الاجتماعي، البيئة، الدين، القانون...)


خاتمة

خاتمة الدراسة

إن هذه الدراسة، بما حملته من عمق منهجي وتفكيك نظري وتحليل ميداني، لم تكن مجرد بحث أكاديمي ينتهي عند حدود الأسطر والبيانات، بل كانت محاولة جادة لاستكشاف إحدى أخطر الظواهر الصامتة التي تنخر نسيج المجتمعي، الوصم الاجتماعي للمسبوقين قضائيا، لقد سعت هذه الدراسة إلى مساءلة المسلمات الاجتماعية الجاهزة، تلك التي تجعل من الجريمة قدرا نهائيا، ومن العقوبة سجلا مفتوحا لا يغلق بانتهاء الحكم، بل يمتد ليلاحق الفرد في عمله، وعلاقاته، وهويته، وحتى في أعماقه النفسية، ومن خلال أدوات منهجية قائمة على المقابلات وشبه الاستبيانات، أثبتت النتائج أن التمييز، والعنف الرمزي، والرفض الاجتماعي ليست حالات عرضية، بل هي آليات بنيوية تعيد إنتاج الانحراف بدل إصلاحه، وتقصي بدل أن تحتوي، وتكرس القطيعة بدل أن تبني جسور العودة.

لقد كان من المهم، ونحن نخوض هذا العمل، ألا ننظر إلى المسبوق قضائيا كموضوع للدراسة فقط، بل أن نعيد تأطيره كفاعل اجتماعي، يواجه مؤسسات وأعرافا لا تقل قسوة أحيانا عن القضبان التي خرج منها، فالتجربة السجنية، رغم قسوتها، قد لا تكون هي ما يدمر الفرد؛ بل هي تلك النظرات المتواطئة، والتصنيفات الثابتة، والذاكرة الجماعية التي لا تسامح، لقد أثبتت الدراسة أن المجتمع لا يكتفي بالعقوبة القضائية، بل يضيف إليها عقوبة رمزية غير مكتوبة، لكنها أشد أثرا وأكثر ديمومة، وهنا يصبح الإدماج الاجتماعي ليس مسألة سياسات أو قوانين فقط، بل مسألة ثقافة وتصور جماعي عن "الآخر" ذلك الذي أخطأ، لكنه لا يزال يحمل إمكانية الإصلاح والمساهمة.

وإذا كانت هذه الدراسة قد حققت هدفها في تأكيد فرضياتها، فهي تدعو اليوم بإلحاح إلى أن يتحول هذا النوع من البحث إلى أداة نقدية لممارساتنا اليومية كمجتمع، فعلاج الوصم الاجتماعي لا يكون فقط في المؤسسات الإصلاحية، بل يبدأ من البيت، والمدرسة، والحي، والمنبر الإعلامي، ومن خطابنا العادي حين نتحدث عن "المنحرف" و"المجرم"، كل كلمة، كل موقف، كل نظرة تحمل قوة رمزية قد تعيد الفرد إلى هاوية السلوك الإجرامي، أو قد تنتشله نحو حياة جديدة ممكنة.

ختاما، فإن هذه الدراسة تفتح الباب لمزيد من التساؤلات، وتضع أمام الباحثين وصانعي القرار مسؤولية تاريخية،إما أن نستمر في معاقبة من قضى عقوبته، أو أن نعيد اكتشاف إنسانيته من جديد،وبين الحكم والاحتواء، لا ينهض مجتمع عادل إلا إذا منح أبناءه الهامشيين فرصة العودة دون إذلال، والاندماج دون شروط الإدانة الأبدية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1- أنظر المادة(25) من قانون:04/05 المؤرخ في: 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج الإجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية عند 12 السنة الثانية والأربعون الصادرة بتاريخ: 2005/02/13، ص13.

قائمة المراجع:

أ- كتب:

1- أنتوني غيدنز- فيليب صانتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع (ترجمة محمود الذوادي)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018

2- علي أحمد خضر المعماري، دراسات في علم الإجرام، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،

3- محمد بن براك الفوزان، أحكام السجن والإستيقاف والضبط، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014

4- إحسان محمد الحسن، النظريات الإجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الإجتماعية المعاصرة، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015،

5- فرنانا، كيف يمكن القضاء على ظاهرة العنف في المدارس، (ترجمة خالد العامري)، ط1، دار الأروق للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة النشر

6- مسعد أبو الديار، سيكولوجية التنمر بين النظرية والعلاج، ط1، مركز تقويم وتعليم الأطفال، الكويت، 2012

7- عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012

8- الرويلي ، سعود بن محمد، الوصم الإجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة: دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية، ط1، نشر جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2008

9- عدنان عبد الحميد القريشي، برامج التأهيل في السجون ودورها في الحد من العود لجريمة، ط1، المركز القومي للبحوث الإجتماعية، الرياض، 1992

10-حقيق نور الدين، الخلدونية، ط2، مطبعة الجامعية، الجزائر، 1990

11-علي سموم الفرطوسي- شذى فؤاد الميداني، آساسيات منهجية البحث العلمي، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2023

12-عامر قندلجي، منهجية البحث العلمي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020
13-سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019
14-أكرم رافع نصر، السجون ورعاية السجناء، بدون طبعة، بدون دار النشر، 2023،
15-محمد جابر، الفكر الإجتماعي ونشأته وإتجاهاته وقضاياه، ط1،دار العلوم العربية للطباعة والنشر، مصر، 1989
16-شوادي عبد الحميد عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss ،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018

ب- الرسائل والأطروحات:

1- أروى شلبي، دور الوصم الإجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهم – دراسة ميدانية على نزيلات دار الضيافة في مدينة الرياض-، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التأهيل والرعاية الإجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2014
2- فريجة الذهبي إبراهيم، الإستبعاد الإجتماعي للتلميذ وعلاقته بالفشل الدراسي: دراسة ميدانية في مركز التكوين المهني والتمهيين ببلدية دبيلة، رسالة دكتوراء غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الوادي، 2019
3- عبد العال، محمد سيد، التعليم والإستبعاد الإجتماعي بمصر: دراسة تتبعية لخريجي المدارس الفنية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2012
4- يونس أحمد يونس ربيع، الوصم الإجتماعي، الإندماج الإجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين من الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2017
5- فائزة دقو، عوامل الاندماج الاجتماعي للعمالة المنزلية المهاجرة داخل الأسر الجزائرية – العمالة الإفريقية نموذجا- دراسة حالة بولاية أدرار، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أدرار، دراسة غير منشورة، ص139
6- لوسداد زين الشرف، الاندماج الاجتماعي للشباب المستفيدين من برنامج ANSEJ، (وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ، - بحي الصيديقية - وهران)، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر (وهران)، 2012/2011

7- طيبو أميرة السوابق القضائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشيخ العربي التبسي، سنة 2017/2016،

ج- مجلات وملتقيات:

1- داود بوقلمون، مظاهر الوصم الممارس على السجين المفرج عنه، مجلة العلوم الإنسانية، جيجل، [مجلد 31]، عدد 1، جوان 2020
2- عليا الحسين محمد كامل، الرفض الإجتماعي للمفرج عنهم من السجن بعد تنفيذ الأحكام قضائية: دراسة أنثربولوجية على عينة من السجون المصرية، مجلد كلية الأداب، جامعة القاهرة، [المجلد 23]، العدد3، افريل 2022
3- دوادي مغنية، برامج الاندماج الاجتماعي للمحبوس المفرج عنه، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، [المجلد13]، العدد4، جانفي2024
4- العنبري، منصور عمر، التنمر المدرسي لدى بعض التلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مجلة كلية الأداب جامعة الزاوية، ليبيا، [المجلد 26]، العدد 1، 2018
5- سامية خبيزي، العنف الرمزي كأحد أشكال العنف في بيئة عمل المؤسسات: آثاره وميكانيزمات التعامل معه، مجلة الزهير للدراسات والبحوث التصالية والاعلامية، الجزائر، [المجلد03]، العدد01، جوان 2023
6- ميلاد إمحمد عريشة، ظاهرة العنف الرمزي بين شباب أسبابها_ آثارها دراسة نظرية في علم الاجتماع، مجلة العلوم الانسانية جامعة مرقب، ليبيا، العدد26، مارس2023
7- سلطان الزيودي، الوصم الإجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، [المجلد40]،العدد1، سبتمبر 2021،

8- صافي كلثوم عائشة، تأثير الوصم الإجتماعي على المراهقة متعاطية للمخدرات، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر (وهران) [المجلد 6]، العدد 3، أكتوبر 2022،
9- سريدي محمد المنصف، الوصم الاجتماعي للمرض العقلي: مقاربة سوسيولوجية، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، [المجلد6]، العدد 24، نوفمبر2022
10- مصطفى شريك، سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف لدى سجناء المفرج عنهم، الجزائر (أم البواقي)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، [المجلد8]، العدد03، ديسمبر 2021
11- عبد العي بن سعد، التكيف الاجتماعي للطلاب الوافدين في ظل جائحة كورونا، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، السعودية، [المجلد11]، العدد1، أكتوبر 2022

12-سعود بن سهل القوس، التكيف الاجتماعي والوظيفي للشباب السعودي في وظائف التوطين وفقا لرؤية 2023، المجلة العربية للدراسات الأمنية، السعودية، [المجلد 36]، العدد3، أكتوبر2020

13-عبد الله صابر عبد الحميد، التفسيرات النظرية للتكيف الاجتماعي للإفراد، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية، السودان، المجلد8، العدد2، أكتوبر2024

14-نجوى مختار نصير محمد، العلاقات الاجتماعية مقاربة نظرية، مجلة العلاقات الاجتماعية النظرية، مصر، [المجلد26]، العدد77، جانفي2021

15-رضا عبد الواجد أمين، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، مصر،[المجلد 30]، العدد6، 2016،

16-حران العربي، الشباب ومسألة الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة الباحث: دولية فصيلة أكاديمية محكمة، الأغواط، العدد12، أفريل 2013

17-بوزيان راضية، الاندماج الاجتماعي للشباب في المجتمع العربي: الاليات والمتطلبات، مجلة الانثربولوجيا، الطارف، [المجلد04]، العدد07، 2018،

18-رحيمة شرقي، الرفض الإجتماعي للمسبوق قضائيا والعود للجريمة –دراسة سوسيو –قانونية-، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ورقلة، [مجلد 17]، العدد1، جويلية 2019


الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

-قسم علم الاجتماع-

التخصص: علم الاجتماع انحراف وجريمة

السنة: ثانية ماستر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الانحراف والجريمة

❖ دليل المقابلة

الوصم الاجتماعي وأثره على اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري

-دراسة ميدانية في بئر العاتر-

من إعداد الطالبين:

- ✓ حامد إبراهيم
- ✓ براهمي عادل

تحت إشراف الأستاذ:

د/ شبايكي حاتم

أهلا وسهلا وشكرا لتفضلكم بالمشاركة في هذه المقابلة التي تهدف إلى فهم التحديات الاجتماعية والنفسية التي يواجهها الافراد المسبوقين قضائيا بعد الإفراج عنهم، وتأثير هذه التحديات على فرص إعادة اندماجهم في المجتمع، تؤكد لكم أن جميع المعلومات التي ستشاركوننا بها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: [15-25] ☐ [26-36] ☐ [37-☐ [58] ☐ [59 فأكثر] ☐

3- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

4- مكان الإقامة: حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐

5- نوع الجريمة: .....

6- مدة العقوبة:.....

7- عدد مرات دخول المؤسسة العقابية: .....

8- الحالة المدنية: متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

9- الحالة المهنية: عامل دائم ☐ عامل يومي ☐ عامل حر ☐ عاطل عن العمل ☐

المحور الثاني: الفرضية الأولى:

- يؤدي التمييز الاجتماعي الممارس على المسبوقين قضائيا نحو ميولهم للعزلة الاجتماعية

10-هل شعرت بأنك مستبعد من الحصول على وظيفة ما أو إشراكك في نشاط معين بعد خروجك من المؤسسة العقابية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

11-عند مجالستك لمجموعة من الأفراد هل يتم إشراكك في الخوار معهم؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

12-هل سبق وأن تم إقصائك من الحصول على وظيفة لدى الخواص رغم توفرك على الشروط المطلوبة؟

نعم ☐ لا ☐

13-وإذا كانت الإجابة نعم ما هو السبب؟.....

14-عند حدوث سوء تفاهم بينك وبين شخص ما هل شعرت بأن هناك تحيز من قبل الآخرين للطرف الأخر؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

15-بعد خروجك من المؤسسة العقابية هل تقضي معظم وقتك؟

لوحدك ☐ مع الآخرين ☐

16-هل تتم دعوتك من طرف أصدقائك لمجالستهم؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

17-هل تتلقى دعوات لحضور حفلات زفاف ومختلف المناسبات من قبل أقاربك أو أصدقائك

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

18- بعد انقضاء مدة عقوبتك ما هي أهم الأماكن التي تقصدها أو تقضي فيها معظم وقتك؟

19- بأنك تقضي ساعات طويلة في النوم بعد خروجك من المؤسسة العقابية مقارنة بوقت مضى؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

***20-** وإذا كانت الإجابة نعم ما هو السبب؟.....*

المحور الثالث: الفرضية الثانية:

- يساهم العنف الرمزي الممارس ضد المسبوقين قضائيا إلى عودتهم للفعل الإجرامي

21- عند حدوث مناوشات بينك وبين الآخرين هل يتم نعتك بألفاظ إجرامية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

22- وإذا كانت الإجابة بنعم أو كيف تكون ردة فعلك؟.....

23- كيف ترى نظرة الآخرين عموما بعد خروجك من المؤسسة العقابية؟

سلبية ☐ عادية ☐

24- إذا كانت سلبية ما هو السبب حسب اعتقادك؟.....

25- هل استمرت علاقتك بأصدقائك الذين كنت تجالسهم قبل دخولك للمؤسسة العقابية؟

نعم ☐ لا ☐

26- حسب اعتقادك هل البطالة يمكن أن تكون سببا للوقوع في الإجرام؟

نعم ☐ لا ☐

27- كيف تواجه عدوانية الآخرين عليك إذا حصل ذلك؟.....

المحور الرابع: الفرضية الثالثة:

- ينجم عن الرفض الاجتماعي للمسبوقين قضائيا صعوبة بناء علاقات اجتماعية

28-هل سبق وأن تم حرمانك من المشاركة في نشاطات رياضية أو ثقافية بعد خروجك من المؤسسة العقابية؟

نعم ☐ لا ☐

29-بعد خروجك من المؤسسة العقابية هل حدث وأن شعرت بأن وجودك مع بعض الأشخاص غير مرحب به؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

30-عند مبادرتك بمشاركة الآخرين في نشاط معين كيف كانت ردود انفعالهم عموما؟

إبداء نظرة الرفض ☐ العدوانية ☐ القبول ☐

31-بعد خروجك من المؤسسة العقابية هل شعرت بأن ثقتك قلت تجاه الآخرين؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

32-إذا كانت الإجابة نعم ما هو السبب حسب رأيك؟.....

33-هل سبق وأن تم وضعك في موقف اختبار من طرف أحدهم كتأمينك على شيء ما بعد خروجك من المؤسسة العقابية؟

نعم ☐ لا ☐

34-عند مجالستك لمجموعة من الأفراد هل شعرت يوما ما بأنهم يلمحون لوصفك بصورة سلبية؟

نعم ☐ لا ☐

35-ما هو انطباعك حول إمكانية بناء علاقات جديدة بعد خروجك من المؤسسة العقابية؟

.....

36-هل ترى أن دخولك للمؤسسة العقابية كان سببا في انقطاع علاقتك مع بعض الأفراد؟

نعم ☐ لا ☐

نشكرك مرة أخرى على وقتك ومشاركتك القيمة، هذه المقابلة ستساعدنا في أفضل التحديات التي توجهها، والعمل نحو تحسين السياسيات والممارسات التي تدعم إعادة إدماج المسبوقين قضائيا في المجتمع، تؤكد لك مجددا على سرية المعلومات وخصوصيتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي- تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم علم الاجتماع

إذن بإيداع مذكرة ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): بابكي حاتم الرتبة: استاذ محاضر ب

المشرف على مذكرة ماستر بعنوان: الوصم الاجتماعي وأثره على اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري - دراسة ميدانية في بلدية بئر العاتر

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: علم الاجتماع انحراف وجريمة

بعنـــــوان السنة الجامعية: 2025/2024

من إعداد: الطالب(ة)1: حامد ابراهيم رقم التسجيل: 34016477

الطالب(ة)2: براهيمي عادل رقم التسجيل: 34019320

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال هذا الموسم الجامعي، وأنها تتوفر على الشروط المنهجية والعلمية، الشكلية والموضوعية، وبناء عليه أسمح بإيداع المذكرة لدى أمانة القسم لعرضها للمناقشة.

تبسة في: 26 ماي 2025

توقيع الأستاذ(ة) المشرف:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي- تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): ساجر ابراهيم

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 412709600

الصادرة بتاريخ: 2024/09/12 عن دائرة/بلدية: بئر العاتر

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع انحراف وجريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الوصم الاجتماعي وأثره على اندماج المحبوسين قضائيا في المجتمع الجزائري - دراسة ميدانية في بلدية بئر العاتر

إشراف الأستاذ(ة): شبايكي طاهر

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتنقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في: 26 ماي 2025

إمضاء المعني بالأمر

2025 ماي 26

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): براهيمي عادل

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 307176662

الصادرة بتاريخ: 24 أكتوبر 2021 عن دائرة/بلدية: الشريعة

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم اجتماع انحراف و جريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الوصم الاجتماعي وأثره على إنماج المحبوسين قضائيا في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية في بلدية بئر العاتر

إشراف الأستاذ(ة): شبايكي حاتم

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في: 26 ماي 2025

إمضاء المعني بالأمر

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الوصم الاجتماعي على اندماج المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري، وهي دراسة ميدانية في مدينة بئر العاتر –ولاية تبسة- حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي: كيف يؤثر الوصم الاجتماعي على المسبوقين قضائيا في المجتمع الجزائري؟ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى الملاحظة، وتم تحليل المعطيات باستخدام برنامج spss للتحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أن المسبوقين قضائيا يواجهون صعوبات كبيرة في الاندماج نتيجة النظرة السلبية التي يحملها المجتمع تجاههم، مما يؤثر على علاقاتهم الاجتماعية وفرصهم في الحصول على عمل، ويؤدي إلى شعورهم بالتهميش والعزلة. كما بينت الدراسة أن الدعم العائلي والمجتمعي يساهم في التخفيف من آثار الوصم، لكنه غير كاف في ظل غياب برامج فعالة لإعادة الإدماج، وانتهت الدراسة إلى ضرورة تفعيل برامج التهيئة النفسية والمهنية للمفرج عنهم، إلى جانب حملات توعوية لتحسين نظرة المجتمع لهذه الفئة.

الكلمات المفتاحية: الوصم الاجتماعي، المسبوقين قضائيا، الاندماج الاجتماعي، التهميش، إعادة الإدماج.

Study Summary

This study aims to examine the impact of social stigma on the reintegration of ex-offenders into Algerian society. It is a field study conducted in the city of Bir El Ater, Tebessa Province. The central research question revolves around: How does social stigma affect ex-offenders in Algerian society? The study adopts a descriptive-analytical approach, using interviews as the primary tool for data collection, in addition to observation. The data was analyzed using the SPSS statistical software.The results revealed that ex-offenders face significant challenges in reintegration due to the negative perceptions held by society. These perceptions affect their social relationships and employment opportunities, leading to feelings of marginalization and isolation. The study also found that while family and community support can help mitigate the effects of stigma, it remains insufficient in the absence of effective reintegration programs.The study concludes with the recommendation to implement psychological and vocational rehabilitation programs for released individuals, along with awareness campaigns to improve society's perception of this group.

Keywords:

Social stigma, ex-offenders, social reintegration, marginalization, reintegration.